كتاب بيان الأسرار

فهرس الموضوعات

[القسم الثاني في علم الربوبية]

كتاب بيان الأسرار

[١و] من تصانيف مولانا الإمام العالم الفاضل الأوحد الكامل المحقق العلامة، خير الأمة قُدْوَةُ الأئمة برهان الحق هادي الخلق أثير الملّة والدين حجة الإسلام والمسلمين أستاذ الحكماء والمتكلمين أفضل المتأخرين المفضَّل بن عمر بن المفضَّل الأبهري أطال الله بقاءه و مَتَّعَ الإسلام بطول حياته[1].

قرأ عَلَيَّ هذا الكتاب الإمام الفاضل العالم الكامل المحقق، نجم الدين شرف الإسلام سيد العلماء والأفاضل زين الحكماء والمحققين علي بن عمر بن علي القزويني قراءة إتقان وتحقيق ومباحثة وتدقيق كاشفا بها سر الحقائق وقواعد اليقين. والحمد لله حق حمده والصلاة على رسوله محمد وآله. كتبه المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري مؤلف الكتاب وذلك في الرابع من ذى القعدة سنة سبع وعشرين وستّ مئة. هذا طبق خط المؤلف في الرسالة.

هذه المجموعة المباركة كلّه استنسختُ كلّه[2] من خط العلامة نجم الدين الكاتبي القزويني صاحب الشمسية وجامع الدقائق وعين القواعد وبحر الفوائد في المنطق وصاحب المنصّص في شرح الملخص ومتن حكمة العين في الحكمة وشرح كشف الأسرار و صاحب المفصَّل في شرح المحصَّل في الكلام.

والكل في هذه المجموعة من تصانيف الإمام أثير الدين الأبهري وعليه صورة الخط كما ترى. وأنا الفقير سليمان بن محمد، بدأتُ كتابته في اليوم الثاني وعشرين من شهر رمضان -عمّت بركته- في سنة إحدى وتسعين وألف. اللهم يسر إتمامه بالخير.

---

1 م: هذا الطبق خط الكاتبي.

2 كلها: ليس زائدا لفظا ومعنى.

بسم الله الرحمن الرحيم

[١ظ] العظمة لك والجلال لكبريائك أللهم يا واجب الذات مفيض الخيرات أَفِضْ علينا أنوار معرفتك طهّر نفوسنا عن كُدورات معصيتك وخصّص محمدا وآله بأفضل صلواتك أعظم تحياتك واجعل لنا من بعد عسر يسرا.

وبعد: فهذا تلخيص من العلوم الحكميّة حررته على سبيل الإيجاز حافظا فيه فائدة التحرير من تصريح ما أبهم وإيضاح ما أهمل. وأَحْوَيْتُ فيه الكلامَ على نهج الاعتدال بإسقاط ما يَعْرَي عن الكمال وإطواء ما يحسن ذكره بالإجمال. وسمّيتُه **ببيان الأسرار** جعلتُه مشتملا على ثلاثة فنون واستعنتُ بالله وليّ التوفيق.

الفنّ الأوّل في المنطق

هو مشتمل على مقدمة وخمسة بيانات.

أما المقدمة ففي غرض المنطق

اعلم أن العلم إمّا تصوّر وهو حصول صورة الشيء في العقل وإمّا تصديق وهو الحكم على الشيئ إمّا بنفي أو إثبات. وكلّ واحد منهما إمّا فطريّ كتصوّر الوجود والتصديق "أن الكل أعظم من الجزء"، وإمّا غيرُ فطريّ كتصور النّفس والعقل والتصديق "بأن الإله واحد، وأن للعالم صانعا"، وما ليس بفطريّ لا يحصُل إلا بالفكر. وهو ترتيب أمور معلومة ليتأدي منها إلى أن يصير المجهول معلوما، وذلك الترتيب قد يكون صوابا وقد يكون خطأ، وإلا لما وقع بين العقلاء اختلاف، فلا بدّ من علم يتعلم فيه شرائط صحة الفكر وأسباب خطاء وهو المنطق.

فالغرض من المنطق أن يحصل للإنسان أنه يعصم إحضارها في الذهن وقوعه في الخطاء عند قصده إلى اكتساب المجهولات. ومن المنطق [٢و] ما هو بديهي يكفي فيه مجرّد التنبيه، ومنه ما هو غيرُ بديهيٍ لكنّه يعرف من القسم الذي هو بديهي حتى لا تقع الحاجة إلى منطق آخر فيقتضي إلى التسلسل.

البيان الأوّل في المفرد والمركب

اللفظ إما أن يكون جزؤه دالا على جزء معناه أو لم يكن. فإن لم يكن فهو المفرد كالإنسان والعبد الله إذا جُعل اسم شخص، وإنْ كان فهو المركب كالحيوان الناطق والعبد الله إذا جعل نَعْتا.

والمفرد له ثلاث دلالات:

المطابقة: وهي دلالة اللفظ على تمام مسمّاه من حيث هو موضوع له كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق. التضمن: وهي دلالة اللفظ على جزء مسمّاه من حيث هو جزؤه كدلالة الإنسان على الحيوان وحده. والالتزام: هو كدلالة اللفظ على لازم مسماه من حيث هو كذالك كدلالة الإنسان على قابل صنعة الكتابة.

ثم المفرد إنْ كان نفس مفهومه مانعا من وقوع الشركة فيه فهو الجزئي كزيد، وإنْ لم يكن مانعا فهو الكلي سواء، كانت الشركة فيه بالفعل كالإنسان أو بالقوة كالعنقاء أو امتنع الشركة فيه لمانع كالباري. ونسبة الألفاظ الكلّيّة إلى معانيها على أقسام؛ لأنّه لا يَخْلوا إمّا أنْ يتّحد اللفظ، أو يتكثَّر، فإن اتّحد فإمّا أنْ يتّحد معناها، أو يتكثّر. فإنْ اتّحد فإمّا أنْ يكون معناه ممكن الحصول في كثيرين لا على السّويّة، وهو مشكِّك كلأبيض بالنسبة إلى الثلج والعاج فإنّه على الأوّل، أولى وأشدّ. وإن لم يكن فهو المتواطئ سواء كان ممكن الحصول في كثيرين على السّويّة كالإنسان، أو لم يكن كالشمس، وإنْ يكثر معناه فإمّا أنْ يكون وصفه لها على السّواء وهو مشترك، وإلا فهو بالنسبة إلى المعنى الأوّل حقيقية وبالنسبة إلى الثاني[3] مجاز. [٢ظ] وإن يكثر اللفظُ وإمّا أنْ يتّحد معناه، أو يتكثّر فهي الألفاظ المترادفة كالأسد والليث، وإن يكثر فهي الألفاظ المتباينة كالإنسان والضاحك.

وكل كلي فإمّا أن يكون دالا على نفس حقيقة ما تحته من الجزئيات، أو على ما يكون داخلا فيها، أو على ما يكون خارجا عنها، وهو الذي لا يكون نفس الماهية ولا داخلا فيها، سواء كان مركّبا من الداخل والخارج، أو لم يكن. أمّا الدالّ على ماهية، فإمّا إن يكون متعدِّد الأشخاص أو لا يكون، فإن لم يكن فهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحْضَة كالشمس. وإن كان فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية كالإنسان. وكل واحد من هذين المقولين يُسمّى نوعا. فالنوع هو الكلّي المقول على واحد، أو على أشياء مختلفة. فالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو.

وأمّا الدالّ على الداخل في الماهية فإمّا أن يكون دالا على تمام الجزء المشترك فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحْضة كالحيوان، ويُسمّى جنسا. فالجنس هو الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو. وإن كان دالا على كمال الجزء المميز

[3] م: البادي.

فهو الفصل كالناطق. ويُرْسَمُ بإنّه الكلي المقول في جواب أيُّ شيء هو في ذاته[4]. وإن لم يكن دالا لا على كمال الجزء المشترك ولا على كمال الجزء المميز فهو إمّا جنس جنس كالجسم ذي النفس للإنسان، وإمّا فصل جنس كالحسّاس، وإمّا جنس فصل كالجوهر بالنسبة إلى الناطق مثلا، وإما فصل فصل كالجزء الذي تمتاز به القوة الناطقة عن العقول المجردة. وكل واحد من الجنس والفصل قد يكون داخلا تحت جنس آخر ويُسمّى [٣و] نوعا بالإضافة إليه. والأجناس والأنواع قد يترتب متصاعدة ومتنازلة، وينتهي إلى ما لا جنس فوقه، ويسمّى جنس الأجناس، وإلى ما لا نوع تحته ويسمّى نوع الأنواع. والمتوسِّطان بين الطرفين أنواع لِمَا فوقها وأجناس لما تحتها.

وأمّا الخارج عن الماهية فإما إن يمتنع انفكاكه عن الماهية، وهو اللازم كالضاحك بالقوة للإنسان، أو لا يمتنع وهو العرض المفارق. وهو لا يخلوا إما أن يكون لازما للشخصية كالسّواد للحبشي، أو لا يكون كذلك. وهو إما بطيء الزوال كالشباب والشيخوخة، وإما سريع الزوال كالخجل والحياء. كل واحد من اللازم والعرض المفارق إن اختصّ بحقيقة واحدة دون غيرِها فهو الخاصّة كالضحك للإنسان ويُرْسَمُ بأنّها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة قولا عرضيّا، وإن لم يختصّ فهو العرض العامّ كالتنفّس للإنسان ويُرسم بأنه الكلي المقول على حقيقة وغيرها قولا عرضيّا.

فالكليات[5] خمس: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام. ويجوز أن يكون الشيء الواحد جنسا ونوعا وخاصة وعرضا عامّا بجهات مختلفة كاللون فإنه نوع من الكيفية وجنس للّسواد والبياض وخاصة للجسم وعرض عامّ للإنسان.

واعلم بأنا إذا قلنا للحيوان بأنه كلي فهناك أمور ثلاثة الماهية[6] من حيث هي هي وكونها كلية والمركب منها. فالأوّل هو الكلي الطبيعي والثاني هو الكلي المنطقي والثالث هو الكلي العقليّ. والأوّل موجود في الخارج فإن الحيوان جزء من هذا الحيوان وهذا الحيوان موجود، وجزؤه موجود، فالحيوان موجود. وأمّا الثالث فلا وجود له في الخارج؛ لأنّ كلّ موجود في الخارج فهو مشخّص، ولا يُرَى المشخّص[7] بكلي. وأما الثاني [٣ظ] فلا وجودَ له في الخارج؛

---

[4] ك - ويُرْسَمُ بإنه الكلي المقول في جواب أيُّ شيء هو في ذاته.

[5] م - الكلمات، صُحّ في هامش.

[6] أمور ثلاثة الماهية: خطاء في نسختين؛ الصحيح: ثلاثة أمور الماهية.

[7] ك + من المشخّض.

لأنه لو كان موجودا في الخارج والأول أيضا موجود في الخارج. فيكون المركب منهما موجودا في الخارج وهو محال لما مر.

وأما المركب فإما أن يكون تقييديا كقولنا "الحيوان الناطق" أو خبريّا كقولنا "زيد كاتب"، وتُسمّى قضيّة أو لا تقييديّا[8] ولا خبريا، ولا يتعلّق به غرضُ المنطقي. ثمّ التقييدي إما إن يصلح التعريف الحقائق أو لا يصلح. والأوّل هو القول الشارح، وهو إن كان مركّبا من الجنس القريب والفصل فهو الحد التام كالحيوان الناطق، وإن كان مركبا من الجنس البعيد والفصل فهو الحد الناقص كالجسم الناطق، وإن كان مركبا من الجنس والخاصة فهو الرسم التام كالحيوان الضاحك، وإن كان مركبا من العرض العام والخاصة فهو الرسم الناقص؛ كقولنا للإنسان: "بأنه مَشْيا عريضُ الأظفار بادي البَشْرَة ضحاك بالطبع".

البيان الثاني في القضايا

القضية هي التي تُحكَم فيها بنسبة معنى إلى معنى بإيجاب أوسلب. والحكمُ فيها إن لم يكن معلقا على شرط، تسمى حملية؛ كقولنا: "الإنسان حيوان"، لا على أنّ حقيقة الإنسان هي حقيقة الحيوان؛ بل على أن ما يصدُق عليه أنّه إنسان يصدُق عليه أنّه حيوان. والمحكوم عليه يسمى موضوعا، والمحكوم به يسمى محمولا، والنسبة الحاصلة بينهما تسمى رابطة، ولا بد لها من لفظ ثالث؛ كقولنا: "الإنسان هو حيوان". فإن [لم] يُذْكَرْ لفظ الرابطة تسمّى القضية ثُنائيّة، وإن ذُكِرَ فيها تسمى ثُلاثيّة. وإن كان الحكم معلقا على شرط، فالشّرط إن اقتضى الإتصال تسمى شرطية متصلة؛ كقولنا: "إن كانت الشمس طالعة فالنّهار موجود". والمحكوم عليه يسمى مقدّما، والمحكوم به يسمى تاليا[9]، وإن اقتضى العناد تسمى شرطية منفصلة كقولنا "إمّا أن يكون العدد زوجا أو فردا".

أما الحملية فإن حُكِمَ فيها بالإثبات تسمى مُوجِبَة؛ كقولنا: "زيد كاتب"، وإن حُكِمَ فيها [٤و] بالسلب يسمى سالبة كقولنا: "زيد ليس بكاتب". وربّما[10] يُجعَل حرف السلب جزء من

---

[8] ك - تقييديّا.

[9] م + والمحكومُ عليه يُسمّى مقدَّما، والمحكوم به يُسمّى تاليا.

[10] ك - ربّما، طمس، غير مقروء.

المحمول؛ كقولنا: "زيد هو ليس بكاتب"، أو من الموضوع؛ كقولنا: "بما ليس بحيّ فهو جماد"، أو منهما جميعا؛ كقولنا: "ما ليس بِحيّ فهو ليس بقائم"، ويسمّى كل واحد منها معدولة، وسلبها يكون بتقديم سلب آخر على الرابطة فتَصير سالبة معدولة. والقضية التي لا تكون معدولة إن كانت موجبة تسمّى محصَّلة؛ كقولنا: "زيد كاتب"، وإن كانت سالبة تسمّى بسيطة؛ كقولنا: "زيد ليس هو بكاتب". والفرق بين السالبة الباسطة والموجبة المعدولة بالرابطة، فإنّ الرابطة إن تقدّمت على حرف السّلب كانت القضية موجبة معدولة وإن تأخّرت كانت سالبة بسيطة.

ثم القضية لا يخلوا: إمّا أن يكون موضوعها شخصا معيّنا، تسمّى مخصوصة؛ كقولنا: "زيد كاتب"، "زيد ليس بكاتب"، أو يكون أمرا كليا كالإنسان. ثم لا يخلوا: إمّا إن تُبَيَّنَ فيها كمية الحكم، أو لا تبيّن فإن بُيّنت تسمى محصورة فإن لم تبيّن تسمى مُهْمَلَة، والمحصورة إن بُيّنت فيها أنّ الحكمَ على كلّ أفراد الموضوع تسمى كلية؛ كقولنا: "كلّ إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحجر"، وإن بُيّن فيها أنّ الحكمَ على بعض أفراد الموضوع تسمّى جزئية؛ كقولنا: "بعض الإنسان كاتب، بعض الإنسان ليس بكاتب". وأمّا المهمَلة لمثل قولنا: "الإنسان كاتب"، وكون المهملة في قوة الجزئيّة[11]؛ لأنّ الحكم فيها على البعض متيقّن على الكل مشكوك، فصارت نازلة منزله الجزئية حتى إذا قلنا: "الإنسان كاتب"، كان بمنزله، قولنا "بعض الإنسان كاتب".

واعلم أنا إذا قلنا: "كل (ج) (ب)" المراد في قولنا كل (ج) (ب)[12] فلا يعني به كل المجموعي؛ بل كل واحد واحد ولا يعني به ما تكون حقيقتُه (ج) (ا) وصِفَتُه (ج)؛ بل الأعمّ منهما وهو الذي صِدْق عليه أنّه (ج) ولا يعني ما يكون (ج) في الذهن فقط، أو في الخارج فقط؛ [٤ظ] بل الأعمّ منهما وهو كل ما لو وُجد في الذهن، أو في الخارج وجدت له الجيمية، ولا يعني به ما لو وجد وكان (ج) بالقوّة؛ بل كل ما لو وجد وجدت له الجيمية بالفعل، فعلى هذا، إذا قلنا: "كل (ج) (ب)" كان مرادنا أنّ كل ما لو وجد في الذهن، أو في الخارج وجدت له الجيمية بالفعل. فهو بحيث إذا وجد كان (ب)، وإذا قلنا لا شيء من (ج) (ب) كان مرادنا أنه ليس ولا واحد مما لو وجد في الذهن، أو في الخارج وجدت له الجيمية فهو بحيث إذا وجد كان (ب) وقِسْ عليهما الجزئيتين.

---

[11] م - وكون المهملة في قوة الجزئيّة ، صح في هامش.

[12] وفي هامش م: المراد في قولنا كلُ (ج) (ب).

والقاضايا الموجَّهة المستعمَلة إثنا عشرَ نوعا: ثلاث ضرورية وثلاث ممكنة وثلاث دائمة وثلاث مطلقة. وأمّا الثلاث الضرورية فالأول ما يُحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه بدوام ذات الموضوع؛ كقولنا بالضّرورة: "كل إنسان حيوان"، وبالضرورة "لا شيء من الإنسان بحجر"، وتسمى ضرورية مطلقة. والثانية ما يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أوسلبه عنه بشرط وصف الموضوع غير مقيَّد بِقيد آخر؛ كقولنا بالضرورة: "كل متحرِّك متغيِّر مادام متحركا" وتسمى مشروطة عامة[13]. والثالثة ما يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أوسلبه عنه بشرط وصف الموضوع مقيّدا بلا دوام المحمول بحسب الذات؛ كقولنا: "بالضرورة كل أبيض مفرَّق للبصر مادام أبيض لا دائما"، "وبالضرورة لا شيء من الأبيض بأسود مادام أبيض لا دائما"، وتسمّى مشروطة خاصّة.

وأمّا الثلاث الممكنة فالأول ما يحكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن جانب المخالف وتسمى ممكنة عامة؛ كقولنا: "كل إنسان جسم بالإمكان العامّ"، "ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام"، والثانية ما يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة [٥و] عن جانبي الوجود والعدم، وتسمى ممكنة خاصة؛ كقولنا: "كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص"، "ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاصّ"، والثالثة هي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المشروطة بشرط وصفِ الموضوع عن جانب المخالف، وتسمى ممكنة متوسطة؛ كقولنا: "كل متعفِّن الأخلاط يمكن أن يكون محموما" حين كونه متعفِّن الأخلاط، أي ليس بضروري أن لا يكون محموما مادام متعفِّن الأخلاط، ولا شيء ممن به ذات الجنب يسعَلُ بهذا الإمكان، أي ليس بضروري أن يسعَلَ مادام مجنوبا.

وأمّا الثلاث الدائمة فالأول هي التي يحكم فيها بداوم ثبوت المحمول للموضوع، أوسلبه عنه بدوام الذات؛ كقولنا دائما: "كل جسم مؤلَّف"، "ودائما لا شيء من الحيوان بجماد"، وتسمّى دائمة مطلقة، والثانية ما يحكم فيها بداوم ثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه بحسب دوام وصف الموضوع؛ كقولنا: "كل متحرّك متغيّر مادام متحركا"، "ولا شيء من المتغيّر بساكن مادام متغيّرا"، وتسمّى عرفية عامّة، والثالثة ما يحكم فيها بداوم ثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه بحسب دوام وصف الموضوع مقيَّدا بلا دوام المحمول بحسب الذاتِ؛ كقولنا: "كل

---

[13] ك - وتسمّى مشروطة عامة.

أبيض مفرَّق للبصر مادام أبيض لا دائما"، "ولا شيء من الساكن بمتحرّك مادام ساكنا لا دائما"، وتسمّى عرفية خاصّة.

وأمّا ثلاث مطلقة فالأولى ما يحكم فيها بداوم[14] بثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه بالفعل من غير زيادة قيد آخر، وتسمّى مطلقة عامّة؛ كقولنا: "كل إنسان متنفِّس بالفعل"، "ولا شيء من الإنسان بمتنفِّس بالفعل"، والثانية هي التي يحكم فيها بداوم بثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه بالفعل لا دائما، وتسمّى مطلقة وجودية؛ كقولنا: "كل إنسان متنفِّس لا دائما"، [٥ظ] "ولا شيء من الإنسان بمتنفِّس لا دائما"، والثالثة هي التي يحكم بثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه بالفعل في بعض أوقات وصف الموضوع من غير بيان أنه يدوم بدوامه، أو لا يدوم، وتسمّى مطلقة متسوطة؛ كقولنا: "كل من به ذات الجنب يسعل حين كونه مجنوبا"، "ولا شيء من الحساس بمتنفِّس حين هو حساس"، فهذه جملة القضايا المنتفع بها في العلوم. و أمّا الزيادة عليها فغير متناهية وأحوالها تعرف من هذه الجملة.

و أمّا الشرطية المتّصلة فالجزء الأول منها، وهو الذي يُقْرَنُ به حرف الشّرط يسمّى مقدَّما والثاني وهو الذي يقرن به حرف الجزاء يسمّى تاليا، والموجبة منها ما يحكم فيها بحصول التالي على تقدير حصول المقدَّم، والسّالبة منها ما يحكم فيها بلا حصول التالي على تقدير حصول المقدَّم، والمتّصلة قد تصدق عن جزئين كاذبين؛ كقولنا: "إنّ كانت العشرة فردا فهي غير منقسمة بمتساويتين"، وعن جزئين صادقين؛ كقولنا: "إن كان الإنسان حيوانا فهو حسّاس"، وعن مقدَّم كاذب وتال صادق؛ كقولنا: "إن كانت عشرة فردا فهي عدد"، وعن مجهولي الصدق والكذب؛ كقولنا: "إن كان زيد يكتب فزيد يُحرّك يدَه".

والموجبة الكليّة من المتّصلة هي التي يُقْرَنُ بها لفظة "كلما"؛ كقولنا: "كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"، والمراد منه تُعَمِّمُ الأحوال إلى يمكن فرض المقدَّم عليها، فإنّ الشمسَ إذا كانت طالعة فيمكن أن يكونَ طلوعها حالة كونها في بُرْجِ الجمل ويمكن أن تكونَ حالة كونها في بُرْجِ الثَّوْرِ إلى غير ذلك، فإذا قلنا: "كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"، كان المراد أنّ الشمس إذا كانت طالعة في كل حالة من الأحوال التي يتصوَّر طلوعها فيها كان النهار موجودا.

[14] ك - بداوم.

والسالبة الكلية منها هي التي يحكم فيها بلا حصول [٦و] التالي على تقدير حصول المقدَّم في جميع الأحوال، ويستعمل فيها "ليس البتّة"؛ كقولنا: "ليس البتّة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود"، والموجبة الجزئية ما يحكم فيها بحصول التالي على تقدير حصول المقدَّم في بعض الأحوال ويستعمل فيها لفظ "قد يكون"؛ كقولنا: "قد يكون إذا كان هذا حيوانا فهو إنسان"، والسّالبة الجزئية هي التي يحكم فيها بلا حصول التالي على تقدير حصول المقدَّم في بعض الأحوال ويستعمل فيها لفظ "قد لا يكون"؛ كقولنا: "قد لا يكون إذا كان هذا حيوانا فهو إنسان".

والمهمَلة هي التي تعري عن اللفظ الحاجر[15]، وهي في قوة الجزئية أيضا؛ كقولنا: "إن كان هذا إنسان فهو متحرك".

وأمّا المنفصلة، فالموجبة منها ما يحكم فيها بالتعاند، والسّالبةُ ما يحكم فيها باللا تعاند؛ كقولنا: "ليس إمّا أن يكون الإنسان حيوانا، أو أبيض"، والموجبة إمّا مانعة الجمعِ والخلوّ، وتسمّى منفصلة حقيقية، وهي التي تتركب عن الشيء ونقيضه؛ كقولنا: "العدد إمّا أن يكونَ زوجا، أو لا زوجا"، أو المساوي لنقيضه؛ كقولنا: "إمّا أن يكون العدد زوجا، أو فردا".

وأمّا مانعة الجمع دون الخلوّ، وهي التي تتركب عن الشيء وما هو أخصّ من نقيضه؛ كقولنا: "إمّا أن يكون هذا الشيء حجرا، أو شجرا". وأمّا مانعة الخلو دون الجمع، وهي التي تتركب عن الشيء وما هو أعمّ من نقيضه؛ كقولنا: "إمّا أن يكون هذا الشيء لا حجرا أو لا شجرا"، وربّما ينقسم أحد جزئي المنفصلة إلى قسمين، أو إلى أقسام، فإذا رُكِّبَتْ المنفصلة من الجملة تلك الأقسام سُمّيت ذاتَ الأجزاء؛ كقولنا: "إمّا أن يكون العدد زوجا، أو فردا" والزوج ينقسم إلى زوج الزوج وإلى زوج الفرد، فإذا قلنا: "العدد إمّا أن يكون فردا، أو إمّا أن يكون زوج الزوج، أو زوج الفرد"، صارت ذات [٦ظ] الأجزاء.

والموجبة الكليّة من المنفصلة هي التي يحكم فيها بالعناد في جميع الأحوال؛ كقولنا دائما: "إمّا أن يكون العدد زوجا وإمّا أن يكون فردا"، والسّالبة الكليّة منها ما يحكم فيها بارتفاع العناد في جميع الأحوال؛ كقولنا: "ليس البتّة إمّا أن يكون هذا حيوانا، أو أبيض"، والموجبة الجزئيّة هي التي يحكم فيها بالعناد في بعض الأحوال؛ كقولنا: "قد يكون إمّا أن يكون في الدار زيد، أو عمرو"، والسّالبة الجزئية هي التي يحكم فيها بارتفاع العناد في بعض الأحوال؛ كقولنا: "قد لا يكون في الدار إمّا زيد، أوعمرو"، والمهملة هي التي تعري عن اللفظ الموجب للحَصْرِ.

---

[15] ك ـ حاجر، طمس، غير مقروء.

البيان الثالث في التناقض والعكس وعكس النّقيض

أمّا التناقض فهو اختلاف قضيّتين بالسّلب والإيجاب على جهة يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، ولا يتحقَّق التناقض بين الحمليتين إلا بعد اتحادهما في معنى المحمول، والموضوع، والزمان، والمكان، والشرط، والإضافة، والجزء، والكل، والقوة، والفعلِ. وفي المحصورتين لا يتحقّق إلا بعد اختلافهما في الكميّة؛ لأنّ الكليتين قد تكذبان؛ كقولنا: "كل إنسان أسود"، "ولا شيء من الإنسان بأسود"، والجزئيتين قد تصدقان؛ كقولنا: "بعض الإنسان أسود"، "بعض الإنسان ليس بأسود"، فنقيض الموجبة الكليّة السّالبة الجزئيّة وبالعكس[16]، ونقيض السالبة الكليّة الموجبة الجزئيّة وبالعكس[17].

ولنذكر نقائض الموجَّهات على التفصيل. أمّا الضروريّة المطلقة فنقيضها الممكنة العامّة وبالعكس، والمشروطةُ العامّةُ فنقيضها الممكنة المتوسّطة وبالعكس، والمشروطة الخاصّة فإذا قلنا: "كل (ج) (ب) مادام (ج) لا دائما"، فنقيضه أنّه ليس كذلك؛ بل بعض (ج) ليس (ب) بالإمكان المتوسّطة، أو بعض (ج) (ب) دائما مع أنّ النّقيض الآخر موصوف ب(ج) دائما ، وإذا قلنا: "بعض (ج) (ب) مادام (ج) لا دائما"، [٧و] فنقيضه أنّه ليس كذلك؛ بل لا شيء من (ج) (ب) بالإمكان المتوسّطة، أو كل (ج) (ب) دائما وبعض (ج) ليس (ب) بالإمكان المتوسّطة مع أنّ النّقيض الآخر موصوف ب(ج) دائما، وقس عليه السّالبة الجزئية، والممكنة الخاصّة إذا قلنا فيها: "كل (ج) (ب) بالإمكان الخاص"، فنقيضه أنّه ليس كذلك؛ بل بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة، أو بعض (ج) (ب) بالضرورة، وإذا قلنا: "بعض (ج) (ب) بالإمكان الخاص"، فنقيضه أنّه ليس كذلك؛ بل لا شيء من (ج) (ب) بالضرورة، أو كل (ج) (ب) بالضرورة، أو بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة مع أنّ بعض الآخر موصوف بأنّه (ج) بالضرورة، وقِسْ عليه[18] السّالبتين.

---

[16] ك - وبالعكس.

[17] م - وبالعكس، صح في الهامش.

[18] ك - عليه.

والدّائمة نقيضها المطلقة العامّة وبالعكس، والعرفيّة العامّة نقيضها المطلقة المتوسّطة وبالعكس، والعرفيّة الخاصّة نقيضها في الكلية إمّا الإطلاق المتوسط الجزئي المخالف، أو الدوام الجزئي الموافق، ونقيض الجزئية على قياس ما قلنا في المشروطة الخاصّة والمطلقة الوجوديّة نقيضها في الكلية إمّا الدائم المخالف، أو الدّائم الموافق، وإمّا في الجزئية بالدائم المخالف الكليّ، أو الدائم الموافق الكليّ، أو المركّب من الدائم المخالف في البعض مع الدائم الموافق في البعض الآخر[19]. وأمّا الشرطيتان فحالهما في التناقض كحال الحملية، فنقيض الموجبة الكلية السّالبة الجزئية وبالعكس، ونقيضُ السّالبة الكلية الموجبة الجزئية وبالعكس[20]، هذا هو القول في التناقض.

وأمّا العكس فهو عبارة عن جعل المحكوم به محكوما عليه والمحكوم عليه محكوما به مع اتّفاقهما في الصدق والكيف ولنبدأ بالسوالب الكلية، فالضرورية، والدّائمة، والمشروطة العامّة، العرفيّة العامّة تنعكس كل واحدة منها مثل نفسِها إمّا السّالبة الضرورية فلأنّ إذا صدق بالضرورة لا شيء من (ج) (ب)، فبالضرورة [٧ظ] لا شيء من (ب) (ج)، وإلا فبعض (ب) (ج) بالإمكان العامّ، فلو وُجدت الجيمية لذلك البعض لَكان ذلك البعض (ج) و(ب)، فبعضُ ما لو وُجد كان (ج) فهو (ب) بالفعل، فيكون المسلوب عن الشيء بالضرورة ثابتا له على تقدير ممكن له وهو معلوم البطلان بالضرورة؛ وإمّا السالبة الدائمة فإذا صدق دائما لا شيء من (ج) (ب)، فدائما لاشيء من (ب) (ج)، وإلا لصدق نقيضَه وهو بعض (ب) (ج) بالفعل، ولا شيء من (ج) (ب) دائما، فبعض (ب) ليس (ب) دائما. هذا خُلف.

وأمّا المشروطة العامّة فإذا صدق بالضرورة لا شيء من (ج) (ب) مادام (ج)، فبالضرورة لا شيء من (ب) (ج) مادام (ب)، وإلا فبعض (ب) يمكن أن يكون (ج) حين هو(ب)، فلو وجدت الجيمية لذلك الباء حين هو (ب)، فيكون ذلك الباء (ج) حين هو (ب)، و(ب) حين هو(ج)، فبعض ما لو وجد كان (ج) فهو(ب) حين هو (ج)، فيكون المسلوب عن الشيء بالضرورة بشرط الوصف ثابتا له عند حصول ذلك الوصف على تقدير ممكن عند حصول ذلك الوصف وهو معلوم البطلان بالضرورة.

---

[19] م - مع الدائم الموافق في البعض الآخر، صح في الهامش.

[20] م - وبالعكس، صح في الهامش.

وأمّا العرفيّة العامّة فإذا صدق لا شيء من (ج) (ب) مادام (ج)، فلا شيء من (ب) (ج) مادام (ب)، وإلا لَصدق نقيضه وهو قولنا بعض (ب) (ج) حين هو (ب)، ولا شيء من (ج) (ب) مادام (ج)، فبعض (ب) ليس (ب) حين هو(ب). هذا خُلف.

وأمّا المشروطة الخاصّة فتنعكس مشروطة لا دائمة للبعض؛ لأنّه إذا صدق بالضرورة لا شيء من (ج) (ب) مادام (ج) لا دائما، فبالضرورة لا شيء من (ب) (ج) مادام (ب) لما بيّنّا، ولا يجوز أن يكون دائما إذْ لو صدق قولنا: "لا شيء من (ب) (ج) دائما"، "فلا شيء من (ج) (ب) دائما"، وقد كان لا دائما، هذا خُلف. وإذا لم يصدقْ لا شيء من (ب) (ج) دائما، وجب أن يكون لا دائمة للبعض.

وأمّا العرفيّة الخاصّة فتنعكس عرفية لا دائمة للبعض؛ [٨و] لأنّه إذا صدق لا شيء من (ج) (ب) مادام (ج) لا دائما، يصدق لا شيء من (ب) (ج) مادام (ب) لما بيّنّا، ولا يجوز أن يكون دائما لِمَا مرّ في المشروطة الخاصّة فوجب أن يكون لا دائما للبعض.

وأمّا الستّ الباقية من السوالب الكلية، وهي الممكنات الثلاث والمطلقات الثلاث لا يجب انعكاسها؛ لأنّه يصدق لا شيء من النّاطق بكاتب بهذه الاعتبارات السّتة، ولا يصدق لا شيء من الكاتب بناطق، ولا بعضَ الكاتب ليس بناطق.

وأمّا الموجباتُ الكلية فلا يَجِبُ انعكاسها كلية؛ لأنّه يَصدُق قولنا: "كل إنسان حيوان"، و لا يصدق "كل حيوان إنسان"؛ بل تنعكس موجبة جزئية في الكمّ. أمّا في الجهة، فالضروريّة، والدائمة، والمشروطتان، والعرفيّتان، والمطلقة المتوسّطة تنعكس كلها مطلقة متوسطة؛ لأنّه إذا صدق كل (ج) (ب) بإحدى هذه الجهات صدق بعض (ب) (ج) بالإطلاق المتوسط، وإلا لصدق نقيضه، وهو قولنا: "لا شيء من (ب) (ج) مادام (ب)"، فينعكس لا شيء من (ج) (ب) مادام (ج)، وقد كان كل (ج) (ب) بأحد إعتبارات السّتة. هذا خُلف.

وأمّا المطلقة العامّة والوجودية تنعكس مطلقة عامّة؛ لأنّه إذا صدق كل (ج) (ب) بالإطلاق، أو بالوجود اللادائم، فبعض (ب) (ج) بالفعل وإلا فلا شيء من (ب) (ج) دائما، فلا شيء من (ج) (ب) دائما، وقد كان كل (ج) (ب). هذا خلف.

وأمّا الممكنة العامّة والخاصّة فتنعكس ممكنة عامّة؛ لأنّه إذا صدق كل (ج) (ب) بالإمكان العامّ والخاص، فبعض (ب) (ج) بالإمكان العامّ، وإلا فلا شيء من (ب) (ج) بالضرورة، فلا شيء من (ج) (ب) بالضرورة، وقد كان كل (ج) (ب) بالإمكان. هذا خلف.

وأمّا الممكنة المتوسِّطة فتنعكس ممكنة متسوطة؛ لأنّه إذا صدق كل (ج) (ب) بالإمكان المتسوط، فبعض (ب) (ج) بالإمكان المتسوط، وإلا فلا شيء [٨ظ] من (ب) (ج) بالضرورة مادام (ب)، فلا شيء من (ج) (ب) بالضرورة مادام (ج)، وقد كان (ج) (ب) بالإمكان المتسوط. هذا خلف.

وأمّا الموجبة الجزئية فتنعكس موجبة جزئية في الكمّ. وأمّا في الجهة فكما مرّ في الموجبة الكلية. وأما السالبة الجزئية فلا يجب انعكاسها؛ لأنّه يصدق بعض الحيوانِ ليس بإنسان، ولا يصدق بعض الإنسان ليس بحيوان. وأما الشّرطيات فالسالبة الكلية منها إذا لم يكن تاليها مستحيل الصدق[21] تنعكس مثل نفسها؛ لأنّه إذا صدق ليس البتّة إذا كان (ا) (ب) فـ(ج) (د)، فليس البتّة إذا كان (ج) (د) فـ(ا) (ب). وإلا فقدْ يكون إذا كان (ج) (د) فـ(ا) (ب)، وليس البتّة إذا كان (ا) (ب) فـ(ج) (د)، فقد لا يكون إذا كان (ج) (د) فـ(ج) (د). هذا خلف.

وأما الموجبة الكلية فتنعكس جزئية؛ لأنّه إذا صدق كلما كان (ا) (ب) فـ(ج) (د)، فقد يكون إذا كان (ج) (د) فـ(ا) (ب). وإلا فليس البتّة إذا كان (ج) (د) فـ(ا) (ب)، فليس البتّة إذا كان (ا) (ب) فـ(ج) (د)، وقد كان نقيضه صادقا. هذا خلف. وهكذا نقول في الموجبة الجزئية.

وأما السالبة الجزئية فلا يجب لها العكس؛ لأنّه يصدق قولنا: "قد لا يكون إذا كان هذا حيوانا فهو إنسان"، فلا يصدق عكسه. وأما المنفصلة فلا يُتصّور فيها العكس؛ لأنّا إذا جعلنا الجزء الأول ثابتا لم تحصُل قضية أخرى.

وأما العكس النقيض فهو عبارة عن جعْلِ مقابلِ المحكومِ عليه محكوما به ومقابلِ المحكوم به محكوما عليه مع اتّفاقهما في الكيفيّة والصدق. ولنبدأ بالموجبات الكلية، فالضروريّة، والدائمة، والمشروطة العامّة، والعرفيّة العامّة تنعكس مثل نفسها.

وأما الضروريّة فإذا صدق بالضرورة كل (ج) (ب)، فبالضرورة كل ما ليس (ب)، فهو ليس (ج)، وإلا لصدق نقيضه، وهو قولنا: "بعض ما ليس (ب) ليس هو ليس (ج) بالإمكان العامّ"، فيلزمه بعضُ ما ليس [٩و] (ب) هو (ج) بالإمكان العامّ، فينعكس بالعكس المستوي أنّ بعض (ج) هو ليس (ب) بالإمكان العامّ، وقد كان كل (ج) (ب) بالضرورة. هذا خلف.

---

[21] ك - منها إذا لم يكنْ تاليها مستحيلَ الصدق.

وأما الدائمة فإذا قلنا: "كل (ج) (ب) دائما، فكل ما ليس (ب) فهو ليس (ج) دائما"، وإلا لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس (ب) ليس هو ليس (ج) بالفعل، فبعض ما ليس (ب) هو (ج) بالفعل، فبعض (ج) هو ليس (ب) بالفعل، وقد كان كل (ج) (ب) دائما. هذا خلف.

وأما المشروطة العامّة فإذا صدق بالضرورة كل (ج) (ب) مادام (ج)، فبالضرورة كل ما ليس (ب) فهو ليس (ج) مادام هو ليس (ب)، وإلا لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس (ب) ليس هو ليس (ج) بالإمكان المتوسط، فبعض ما ليس (ب) هو (ج) بالإمكان المتوسط، فبعض (ج) هو ليس (ب) بالإمكان المتوسط. وقد كان كل (ج) (ب) بالضرورة مادام (ج). هذا خلف.

وأما العرفيّة العامّة فإذا صدق كل (ج) (ب) مادام (ج)، فكل ما ليس (ب) فهو ليس (ج) مادام ليس (ب)، وإلا لصدق نقيضه، وهو بعض ما ليس (ب) ليس هو ليس (ج) حين هو ليس (ب)، فبعض ما ليس (ب) فهو (ج) حين هو ليس (ب)، فبعض (ج) هو ليس (ب) حين هو (ج). وقد كان كل (ج) (ب) مادام (ج). هذا خلف.

وأما المشروطة الخاصّة تنعكس مشروطة لادائمة للبعض؛ لأنّه إذا صدق بالضرورة كل (ج) (ب) مادام (ج) لا دائما صدق عليه بالضرورة كل (ج) (ب) مادام (ج)، و إذا صدق هذا صدق بالضرورة كل ما ليس (ب) فهو ليس (ج) مادام ليس (ب) لكونه لازما له. ولا يجوز أن يكون دائما إذ لو صدق كل ما ليس (ب) فهو ليس (ج) دائما، فكل (ج) (ب) دائما. وقد كان لا دائما، هذا خلف. وإذا لم يجز أن يكون دائما وجب أن يكون لا دائما للبعض.

وأما العرفيّة الخاصّة فتنعكس عرفيّة لا دائمة للبعض؛ لأنّه إذا صدق [٩ظ] كل (ج) (ب) مادام (ج) لا دائما صدق عليه أن كل (ج) (ب) مادام (ج)، وإذا صدق هذا صدق كل ما ليس (ب) فهو ليس (ج) مادام ليس (ب) لكونه لازما له. ولا يجوز أن يكون دائما لِمَا مرّ، فوجب أن يكون لا دائما للبعض.

وأما الستّ الباقية فلا يجب انعكاسُها بعكس النقيض؛ لأنّه يصدق قولنا: "كل إنسان هو ليس بضاحك" بهذه الاعتبارات السّتة، ولا يصدق حَمْل ما ليس بإنسان على الضاحك؛ لأنّ كل ضاحك فهو بالضرورة إنسان. وأما السوالب الكلية فلا تنعكس كلية؛ لأنّه يصدق قولنا: "لا شيء من الإنسان بحجر"، ولا يصدق لا شيء مما ليس بحجر ليس بإنسان؛ لأنّ بعض ما ليس بحجر فهو ليس بإنسان بالضرورة؛ بل تنعكس جزئية في الكمّ.

وأما في الجهة فالضرورية، والدائمة، والمشروطتان، والعرفيتان، والمطلقة المتوسّطة تنعكس مطلقة متوسطة؛ لأنّه إذا صدق لا شيء من (ج) (ب) بإحدى هذه الجهات، فبعض ما ليس (ب) ليس هو ليس (ج) حين هو ليس (ب)، وإلا لصدق نقيضه، وهو قولنا: "كل ما ليس (ب) فهو ليس (ج) مادام ليس (ب)"، "فكل (ج) (ب) مادام (ج)". وقد كان لا شيء من (ج) (ب) بإحدى تلك الجهات المنافِية له. هذا خلف.

وأما المطلقة العامّة والوجوديّة فتنعكسان مطلقة عامّة؛ لأنّه إذا صدق لا شيء من (ج) (ب) بالإطلاق، أو بالوجود، فبعض ما ليس (ب) ليس هو ليس (ج) بالإطلاق العامّ، وإلا لصدق نقيضه، وهو قولنا: "كل ما ليس (ب) فهو ليس (ج) دائما، فكل (ج) (ب) دائما. وقد كان لا شيء من (ج) (ب) بالفعل. هذا خلف.

وأما الممكنة العامّة والخاصّة فتنعكسان ممكنة عامّة؛ لأنّه إذا صدق لا شيء من (ج) (ب) بالإمكان العامّ، أو الخاصّ، فبعض ما ليس (ب) ليس هو ليس (ج) بالإمكان العامّ، وإلا [١٠و] لصدق نقيضه، وهو قولنا: "كل ما ليس (ب) هو ليس (ج) بالضروريّة"، "فكل (ج) (ب) بالضروريّة". وقد كان لا شيء من (ج) (ب) بالإمكان العامّ، أو الخاصّ. هذا خلف.

وأما الممكنة المتوسّطة فتنعكس ممكنة متوسطة؛ لأنّه إذا صدق لا شيء من (ج) (ب) بالإمكان المتوسّط، فبعض ما ليس (ب) ليس هو ليس (ج) بالإمكان المتوسّط، وإلا لصدق نقيضه، وهو قولنا: "بالضرورة كل ما ليس (ب) فهو ليس (ج) مادام ليس (ب)"، "فبالضرورة كل (ج) (ب) مادام (ج) ". وقد كان لا شيء من (ج) (ب) بالإمكان المتوسّط. هذا خلف.

وأما الموجبة الجزئية فلا يجب انعكاسُها؛ لأنّه يصدق بعض ما ليس بإنسان حيوان، ولا يصدق بعض ما ليس بحيوان هو إنسان. وأما السالبة الجزئية فحكمها حكم السالبة الكلية بالتقرير الذي مرّ.

وأما المتصلات الموجبة الكلية إذا لم يكنْ نقيض تاليها مستحيلَ الصدق تنعكس بعكس النقيض مثل نفسها؛ لأنّه إذا صدق كلما كان (ا) (ب) فـ(ج) (د)، فكلما لم يكن (ج) (د) لم يكن (ا) (ب)، وإلا فليس كلما لم يكن (ج) (د) لم يكن (ا) (ب). فقد يكون إذا لم يكن (ج) (د) فـ(ا) (ب)، وكلما كان (ا) (ب) فـ(ج) (د) فقد يكون إذا لم يكن (ج) (د) فـ(ج) (د). هذا خلف.

وأما السالبة الكلية فلا يجب انعكاسها كلية؛ لأنّه يصدق قولنا: "ليس البتّة إذا كان هذا إنسانا فهو حجر"، ولا يصدق ليس البتّة إذا لم يكن حجرا لم يكن إنسانا؛ بل قد يكون إذا لم يكن

حجرا لم يكن إنسانا، نعم تنعكس جزئية؛ لأنّه إذا صدق ليس البتّة إذا كان (ا) (ب) فـ(ج) (د)، فليس كلما لم يكن (ج) (د) لم يكن (ا) (ب)، وإلا فكلما لم يكن (ج) (د) لم يكن (ا) (ب)، كلما كان (ا) (ب) فـ(ج) (د). وقد كان ليس البتّة إذا كان (ا) (ب) فـ(ج) (د). هذا خلف.

وأما السالبة الجزئية فتنعكس سالبة جزئية؛ لأنّه إذا صدق ليس كلما كان (ا) (ب) فـ(ج) (د)، فليس فكلما لم يكن [١٠ظ] (ج) (د) لم يكن (ا) (ب) لما مر. وأما الموجبة الجزئية فلا يجب انعكاسها بعكس النّقيض؛ لأنّه يصدق قد يكون إذا كان هذا ليس بإنسان فهو حيوان، ولا يصدق قد يكون إذا كان هذا ليس بحيوان فهو إنسان لأنه كلما كان ليس بحيوان فهو ليس بإنسان بالضرورة.

البيان الرابع في القياس

وهو قول مؤلَّف من قضايا متى سُلِّمَتْ لَزِمَ عنها لذاتها قول آخر. واحترزنا بقولنا لذاتها عمّا يلزم منه المطلوب بواسطة مقدِّمة أخرى؛ كقولنا: "(ا) مساو ل(ب)، و(ب) مساو ل(ج)"، فإنّه يلزم منه أنّ[22] (ا) مساو لمساوي (ج) و كل مساو للمساوي مساو، فيلزم منه المطلوب بواسطة مقدِّمة أخرى وعمّا يلزم منه المطلوب بتغيّر الأجزاء؛ كقولنا: "كل (ج) (ب) ودائما ما ليس (ا)، فهو ليس (ب)" فإنّه يلزم منه قولنا كل (ج) (ا) بواسطة عكس نقيض المقدِّمة الثانية، وهو قولنا كل (ب) (ا).

و القياس لا يخلو أما أن يكون عين اللازم منه، أو نقيضه مذكورا فيه بالفعل، أو لا يكون، فإن لم يكن فيسمّى إقترانيا؛ كقولنا: "كل (ج) (ب) وكل (ب) (ا)، فكل (ج) (ا)"، و أن كان مذكورا فيه يسمّى استثنائيا؛ كقولنا: "كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"، لكنّ الشمس طالعة فالنهار موجود، و؛ كقولنا: "كلما كانت العشرة فردا فهي غير[23] منقسمة بمتساويين"، لكنها منقسمة بمتساويين، فهي ليست بفرد.

وكل قضية جُعلت جزء قياس تسمي مقدِّمة، واللازم مادام تُساق إليه المقدِّمات يسمّى مطلوبا، وبعده تسمّى نتيجة، والمكرّر بين مقدِّمتي القياس يسمّى حدّا أوسط، والمحكوم عليه في المطلوب يسمّى حدّا أصغر، والمحكوم به يسمّى حدّا أكبر، فالمقدِّمة التي فيها الأصغر تسمّى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمّى الكبرى، والهيئة الحاصلة من كيفيّة وضع الحدّ الأوسط عند الحدّين الآخرين يسمّى شكلا.

[١١و] وتأليف الصغرى والكبرى يسمّى قرينة، والقرينة المنتِجَة لذاتها تسمّى قياسا. والقياس الاقتراني أما أن يكون عن الحمليتين، أو متصلتين، أو منفصلتين، أو عن حمليّ ومتصل، أو حملي ومنفصل، أو متصل ومنفصل. أما الاقترانات الحملية فأما أن يكون الحدَّ الأوسط فيها محمولا في الصغرى، موضوعا في الكبرى، ويسمّى الشكل الأول. وأما أن يكون محمولا فيهما، ويسمّى الشكل الثاني، و أما أن يكون موضوعا فيهما، ويسمّى الشكل الثالث، وأما أن يكون موضوعا في صغرى، محمولا في الكبرى، و يسمّى الشكل الرابع.

---

[22] ك - أنّ.

[23] م - غير.

وأما الشكل الأول فإنّما يُنتِج إذا كانت صغراها موجبة، والكبرى كلية؛ لأنّ الصغرى لو كانت سالبة لم يكن الأصغر مندرجا تحت الأوسط، فلا يجب أن يتعدّى إليه ما يحكم به على الأوسط. ولو كانت كبراه جزئية لاحتملَ أن يكون البعض الذي يحكم عليه بالأكبر غير البعض الذي يحكم به على الأصغر لاحتمال عموم الأوسط، فلا يجب أن يتعدّى الحكم إلى الأصغر وضروبه أربعة، الأول من موجبتين كليتين ينتِج موجبة كلية كل (ج) (ب)، وكل (ب) (ا)، وكل (ج) (ا). الثاني من كليتين والكبرى سالبة يُنتِج سالبة كلية، كل (ج) (ب)، ولا شيء من (ب) (ا)، فلا شيء من (ج) (ا). والثالث من موجبتين والصغرى جزئية تنتِج موجبة جزئية، بعض (ج) (ب)، وكل (ب) (ا)، فبعض (ج) (ا). الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتِج سالبة جزئية، بعض (ج) (ب)، ولا شيئ من (ب) (ا)، فبعض (ج) ليس (ا).

و أما الشكل الثاني فإنّما ينتج إذا كان مقدِّمتاه المختلفتين بالسلب والإيجاب مع تنافيها في الجهة، وتكون كبراه كلية. وضروبه أربعة، الأول من كليّتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل (ج) (ب)، [١١ظ] ولا شيء من (ج) (ا)، أما بعكس الكبرى أن كانت منعكسة، وأما بالخُلف، وهو أنَّ صِدقَ نقيضِ المطلوب يضمّ إلى الكبرى ليصيرَ على هيئة الشكل الأول، وينتج كِذبُ الصغرى. الثاني من كليّتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية، لا شيء من (ج) (ب)، وكل (ا) (ب)، فلا شيء من (ج) (ا)، أما بعكس الصغرى، وجعلها كبرى، ثمّ عكس النتيجة أن كانت الصغرى والنتيجة منعكستين، وأما بالخُلف. الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، بعض (ج) (ب)، ولا شيء من (ا) (ب)، فبعض (ج) ليس (ا)، أما بعكس الكبرى إن كانت منعكسة، وأما بالخلف. الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، بعض (ج) ليس[24] (ب)، وكل (ا) (ب)، فبعض (ج) ليس (ا) بالخُلف.

وأما الشكل الثالث، فإنّما ينتج إذا كانت صغراه موجبة وإحدى مقدّمتيه كلية، وضروبه[25] ستة؛ الأول من موجبتين كليّتين ينتج موجبة جزئية، كل (ب) (ج)، وكل (ب) (ا)، فبعض (ج) (ا) بعكس الصغرى. الثاني من كليّتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية، كل (ب) (ج)، ولا شيء من (ب) (ا)، فبعض (ج) ليس (ا). الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية، بعض (ب) (ج)، وكل (ب) (ا)، فبعض (ج) (ا). الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، بعض (ب) (ج)، ولا شيء من (ب) (ا)، فبعض (ج) ليس

---

[24] ك - ليس.

[25] م - ضروبه، صح في الهامش.

(ا). بيان هذه الأربعة بعكس الصغرى. الخامس من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية، كل (ب) (ج)، فبعض (ب) (ا)، فبعض (ج) (ا) بعكس الكبرى، وجعلها صغرى ثمّ عكس النتيجة. السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كل (ب) (ج)) وليس كل (ب) (ا) فبعض (ج) ليس (ا). بالخُلف، وهو أنّ صِدْقَ نقيضِ المطلوب يضمّ إليه الصغرى فينتِج كذب الكبرى.

[١٢و] وأما الشكل الرابع، فضروبُه خمسة. الأول كل (ب) (ج)، وكل (ا) (ب)، فبعض (ج) (ا). الثاني؛ كل (ب) (ج)، وبعض (ا) (ب)، فبعض (ج) (ا). الثالث؛ لا شيئ من (ب) (ج)، وكل (ا) (ب)، فلا شيئ من (ج) (ا). وبيان هذه الثلاثة بعكس [الصغرى و][26] عكس النتيجة. الرابع؛ كل (ب) (ج)، لا شيئ من (ا) (ب)، فليس كل (ج) (ا). الخامس؛ بعض (ب) (ج)، ولا شيئ من (ا) (ب)، فليس كل (ج) (ا). وبيان هذين الضربين بعكس المقدِّمتين جميعا.

وأما اختلاط القضايا إلا ما غير في الشكل الأول، فاعلم أنّ الصغرى في الشكل الأول[27] إذا كانت ممكنة عامّة، أو خاصّة، فهي مع ضروريّة تنتج ضروريّة؛ لأنّ الأصغر إذا وجد، ووجد له الأوسط كان الأكبرُ ضروريا له، وإذا كان ضروريا له على هذا التقدير كان ضروريّا له في نفس الأمر لاستحالة انقلاب ما ليس بضروري ضروريا، ومع الممكنة الخاصّة، وما يندرج تحتها ينتج ممكنة خاصّة على هذه العلّة، ومع التوافق ينتج ممكنة عامّة، والأمر فيه ظاهر. والصغرى الممكنة المتوسّطة مع الضروريّة تنتج ضرورية، ومع الممكنة الخاصّة، وما[28] يندرج تحتها تنتج ممكنة خاصّة، ومع المشروطة العامّة تنتج ممكنة متوسّطة، والعلّة فيه ما سبقت في خلط الممكن. والضروري، ومع الدائمة، والعرفيّة العامّة ينتج ممكنة متوسّطة، ومع التوافق ينتج ممكنة عامّة وذلك ظاهر.

والصغريات الفعليّة مع الضروريّة، والدائمة، والمطلقة العامة[29]، والوجوديّة، والممكنة العامّة، والخاصّة تنتج كالكبرى بالإنتاج البيّن، ومع المطلقة المتوسّطة تنتج مطلقة عامّة، ومع الممكنة المتوسّطة تنتج ممكنة عامّة، وذلك بيّن. بقي لنا اختلاط الكبريات اللأربع مع الصغريات التسع، فنقول؛ الكبرى المشروطة العامّة مع الضروريّة والدائمة والعرفيّة العامّة تنتج

---

[26] طمس، قسم غير مقروء في النسختين.

[27] ك ـ الأوّل.

[28] ك ـ ما.

[29] ك ـ العامة.

كالصغرى[30]، مع[31] المشروطتين تنتج كالكبرى، ومع العرفية الخاصّة تنتج عرفيّة عامّة، ومع المطلقة العامّة والوجودية [١٢ظ] تنتج مطلقة عامّة، ومع المطلقة المتوسّطة تنتج كالصغرى والكبرى.

والمشروطة الخاصّة مع الضرورية، والدائمة لا ينتظم منهما قياس صادق المقدّمات للتعاند بينهما، ومع الخاصتين تنتج كالصغرى، ومع المشروطة العامّة تنتج كالكبرى، ومع العرفية[32] العامّة تنتج عرفيّة خاصّة، ومع المطلقات الثلاث تنتج وجودية. والكبرى العرفية العامة مع الضرورية، والدائمة تنتج دائمة، ومع المشروطتين والعرفيّتين والمطلقة المتوسّطة تنتج كالصغرى، ومع المطلقة العامة والوجوديّة تنتج مطلقة عامّة. والكبرى العرفيّة الخاصّة مع الضرورية، والدائمة لا ينتظم منهما قياس صادق المقدّمات للتعاند، ومع المشروطتين، والعرفيّتين تنتج العرفية خاصّة، ومع المطلقات تنتج وجوديّة. هذا كله بالإنتاج البيّن. وفيه تنبيهات، وزيادات أخرى ذكرناها في مواضع آخر، فاللذكيّ أنّ يعتبرها بنفسه.

وأما مختلطات الأشكال الباقية فتظهر نتائجها عند الردّ إلى الشكل الأول. وأما آخران[33] من المتصلات فالحدّ الأوسط فيه إن كان تاليا في الصغرى مقدَّما في الكبرى، فهو الشكل الأول؛ كقولنا: "كلما كان (ا) (ب) فـ(ج) (د)"، "كلما كان (ج) (د) فـ(ه) (ز)"، "كلما كان (ا) (ب) فـ(ه) (ز)". وإن كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني؛ كقولنا: "كلما كان (ا) (ب) فـ(ج) (د)"، "وليس البتة إذا كان (ه) (ز) فـ(ج) (د)"، "وليس البتة إذا كان (ا) (ب) فـ(ه) (ز)". وإن كان مقدّما فيهما فهو الشكل الثالث؛ كقولنا: "كلما كان (ج) (د) فـ(ا) (ب)"، "كلما كان (ج) (د) فـ(ه) (ز)"، "فقد يكون إذا كان (ا) (ب) فـ(ه) (ز)". وإن كان مقدَّما في الصغرى تاليا في الكبرى، فهو الشكل الرابع؛ كقولنا: "كلما كان (ج) (د) فـ(ا) (ب)"، "وكلما كان (ه) (ز) فـ(ج) (د)"، "فقد يكون إذا كان (ا) (ب) فـ(ه) (ز)". وعدد ضروب في هذه الأشكال وبيان ينافيها[34] كما عرفتَ في الحمليّات.

---

[30] م: كالصورة.

[31] ك - مع، طمس، غير مقروء.

[32] ك - العرفيّة، طمس، غير مقروء.

[33] ك - الآخران، طمس، غير مقروء.

[34] ك - بيان ينافيها، طمس، غير مقروء.

[١٣و] وأما الاقتران من الحمليّة والمتّصلة، فالحدّ الأوسط إن كان محمولا في تالي المتّصلة موضوعا في الحمليّة، فهو الشكل الأول؛ كقولنا: "إن كان (ا) (ب) فكل (ج) (د) وكل (د) (ه)"، "فإن كان (ا) (ب) فكل (ج) (ه)". وإن كان محمولا في تالي المتّصلة والحمليّة، فهو الشكل الثاني؛ كقولنا: "إن كان (ا) (ب) فكل (ج) (د) ولا شيء من (ه) (د)"، "وإن كان (ا) (ب) ولا شيء من (ج) (ه)". وإن كان موضوعا في تالي المتّصلة والحمليّة، فهو الشكل الثالث؛ كقولنا: "إن كان (ا) (ب) فكل (ج) (ج) وكل (د) (ه)"، "فإن كان (ا) (ب) فبعض (ج) (ه)". وإن كان موضوعا في المتّصلة[35] ومحمولا في الحمليّة، فهو الشكل الرابع؛ كقولنا: "إن كان (ا) (ب) فكل (د) (ج) وكل (ه) (د)[36]"، "فإن كان (ا) (ب) فبعض (ج) (ه)". وعدد ضروب في هذه الأشكال أيضا كما في الحمليّات، ونتائجها متّصلة، ومقدَّمها مقدَّم المتّصلة التي في القياس وتاليها نتيجة التأليف بين تالي المتّصلة والحملية.

وأما الاقتران من المنفصلات فلا ينتج منه إلا الشكل الأول والثاني. ضروب الشكل الأول[37]، الضرب الأول "كل (ب) أما (ج) وأما (د) "، "وكل (د) أما (ه) وأما (ز) "، "فكل (ب) أما (ج) وأما (ه) وأما (ز)[38]". الثاني "كل (ب) أما (ج) وأما (د)"، "ولا شيء من (د) أما (ه) وأما (ز)"، "فكل (ب) أما (ج) وأما أن لا يكون (ه) أو (ز)"، وقِسْ عليهما الضربين الآخرين. ضروب الشكل الثاني، الضرب الأول "كل (ب) أما (ج) وأما (د)"، "ولا شيء من (ا) أما (ج) وأما (د)"، فلا شيء من (ب) (ا) وإلا فبعض (ب) (ا)"، "ولا شيء من (ا) أما (ج) وأما (د)"، "فليس بعض (ب) (ا) أما (ج) وأما (د)"، "وقد كان كل (ب) أما (ج) أما (د)". هذا خُلف. الثاني "لا شيء من (ب) أما (ج) وأما (د)"، "وكل (ا) أما (ج) وأما (د)"، "فلا شيء من (ب) (ا)"، وقس عليهما الضربين الآخرين، والبيان في الكل بالخُلف.

وأما الاقتران من الحمليّة والمنفصلة فإن كانت الحمليّة [١٣ظ] كبرى فلا تنتج إلا الشكل الأول والثاني[39]. ضروب الشكل الأول، الضرب الأول "كل (ب) أما (ج) وأما (د)"، "وكل (د) (ه)"، "فكل (ب) أما (ج) وأما (ه)". الثاني "كل (ب) أما (ج) وأما (د)"، "ولا شيء من (د)

---

[35] ك ـ موضوعا في المتّصلة، طمس، غير مقروء.

[36] ك ـ وكلّ (ه) (د)، طمس، غير مقروء.

[37] ك ـ الشكل الأوّل، طمس، غير مقروء.

[38] ك ـ وإمّا (ه) وإمّا (ز)، طمس، غير مقروء.

[39] م ـ الثاني.

(ه)"، "فكل (ب) أما (ج) وأما أن لا يكون (ه)"، وقِسْ عليهما الباقيين. ضروب الشكل الثاني، الضرب الأول "كل (ب) أما (ج) وأما (د)"، "ولا شيء من من (ه) (د)"، "فكل (ب) أما (ج) وأما أن لا يكون (ه) بعكس الكبرى". الثاني "لا شيء من (ب) أما (ج) وأما (د)"، "فكل(ه) (د)"، "فلا شيء من (ب) أما (ج) وأما (ه)"، وإلا فبعض (ب) أما (ج) وأما (ه)"، "فكل (ه) (د)"، "فبعض (ب) أما (ج) وأما (د)"، "وقد كان لا شيء من (ب) أما (ج) وأما (د)". هذا خُلف. وقِسْ عليهما الباقيين.

وإن كانت الحملية صغرى فلا تنتج إلا الشكل الأول، والثالث ضروب الشكل الأول، الضرب الأول "كل (ج) (ب)"، "فكل (ج) أما (د) وأما (ه)"، "فبعض (ب) أما (د) وأما (ه) بعكس الصغرى"، الثاني "كل (ج) (ب)"، "و لا شيء من (ج) أما (د) وأما (ه)"، "فليس بعض (ب) أما (د) وأما (ه)"، وقس عليهما بواقي الضروب. وبيان الضروب الأربعة التي كبراها كلية بعكس الصغرى. وبيان الضربين الآخرين بالخلف.

وأما الاقتران من المتّصلة والمنفصلة فلا تنتج منه إلا الشكل الأول والثالث، ونتيجة متّصلة مقدَّمها مقدَّم المتّصلة المذكورة في القياس، وتاليها نتيجة التأليف بين تالي المتّصلة والمنفصلة. مثال الشكل الأول "إن كان (ا) (ب) فكل (ج) (د)، فكل (د) أما (ه) وأما (ز)"، "فإن كان (ا) (ب) فكل (ج) أما (ه) وأما (ز)"، وقس عليه بواقي الضروب. مثال الشكل الثالث "إن كان (ا) (ب) فكل (د) (ج)، فكل (د) أما (ه) [١٤و] وأما (ز)"، "فإن كان (ا) (ب) فبعض (ج) أما (ه) وأما (ز)"، وقس عليه بواقي.

وأما القياس الاستثنائي، فالشرطيّة الموضوعة فيه أما إن كانت المتّصلة أو المنفصلة، فإن كانت متّصلة فاستثناء عين المقدَّمِ ينتج عين التالي؛ كقولنا: "إن كان هذا إنسانا فهو حيوان"، لكنّه إنسان ينتج أنّه حيوان، واستثناء نقيضِ التالي ينتج نقيضَ[40] المقدّم؛ كقولنا: "إن كان هذا إنسانا فهو حيوان"، لكنّه ليس بحيوان ينتج أنّه ليس بإنسان.

وأما استثناء نقيض المقدّم وعين التالي، فلا يُنتج لاحتمال كون التالي أعمّ من المقدّم، وإن كانت منفصلة، فأما أن تكون حقيقية أو غير حقيقية. فإن كانت حقيقية فإن وضعناها ذاتَ جزئين، فاستثناء عين أيّهما كان ينتج نقيضَ الآخر، واستثناء نقيض أيّهما كان يُنتج عين[41]

---

[40] ك - نقيض.

[41] ك - عين.

الآخر؛ كقولنا: "أما أن يكون العددُ زوجا أو فردا لكنّه زوج، فهو ليس بفرد"، ولو قلنا لكنّه ليس[42] بزوج أنتج أنّه فرد، وإن وضعت ذاتَ أجزاء، فاستثناء عيْن أيّها كان ينتج نقيض البواقي واستثناء نقيض أيّهما كان يُنتج منفصلة مركبة من بواقي الأجزاء؛ كقولنا: "أما أن يكون العدد زائدا أو ناقصا أو مساويا لكنّه زائد فليس بناقص ولا مساو"، ولو قلنا لكنّه ليس بزائد فهو أما ناقص وأما مساو. فإن كانت غيرُ حقيقية، فإن كانت مانعة الجمع[43]، فإن وضعناها ذاتَ جزئين، فاستثناءُ عيْن أيّهما كان ينتج نقيضَ الآخر؛ كقولنا: "أما أن يكون هذا الشيء أسود أو أبيض"، لكنّه أسود ينتج أنّه ليس بأبيض.

وأما استثناء النقيض، فلا ينتج بجواز الخلوّ عنهما. وإن وضعناها ذاتَ أجزاء، فاستثناء عيْن أيّها كان ينتج نقيض البواقي؛ كقولنا: "أما أن يكون هذا الشيء حيوانا، أو نباتا، أو جمادا"، لكنّه حيوان ينتج أنّه ليس بنبات، ولا جماد. [١٤ظ] وإن كانت مانعة الخلوّ فاستثناء نقيض أيهما[44] ينتج عين الآخر[45]؛ كقولنا: "أما أن يكون هذا الشيء أسود أو أبيض"، لكنّه أسود ينتج أنّه ليس بأبيض. وأما استثناء العين فلا ينتج لجواز الاجتماع على الصدق.

واعلم أنّ القياسَ قد يستدل بصدق مقدّمتيه على صدقِ نتيجته، كما يقال كل جسم مؤلَّف، وكل مؤلّف ممكن، فكل جسم ممكن. وقد يستدل بكذبِ نتيجته على كذبِ مقدّمتيه، كما يقال، إن صدق قولنا: "كل حيوان إنسان، وكل إنسان ناطق"، يصدق كل حيوان ناطق، هذا كاذب فالمقدّمتان لا تصدقان وهذا يستعمل في الخلف. وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه.

البيان الخامس في البرهان وما يخالفه

البرهان قياس مؤلَّف من مقدّمات يقينيّة لإنتاج يقيني سواء كانت تلك المقدّمات واجبة القبول، أو مبيّنة ببيان يقيني. والمقدّمات الواجبة القبول؛ أوليّات، ومشاهدات، ومجرّبات، وحدسيّات، ومتواترات، وقضايا قياساتها معها.

[42] ك - ليس.

[43] ك - الجمع.

[44] ك - أيهما.

[45] ك - الآخر.

أما الأوليّات، فهي قضايا تُوجبها العقل لذاته، ويكفي في نسبة بعض أجزائها إلى بعض نفسَ تصوّرها غير مشاهدة وبسبب من خارج؛ كقولنا: "والواحدُ نصفُ الاثنين"."والكل أعظم من الجزء".

وأما المشاهدات، فهي القضايا يحكم العقل فيها بمشاهدة قوىً إما ظاهرة أو باطنة؛ كقولنا: "الشمس مشرِقة"، "وأنّ لنا خوفا وغضبا".

وأما المجرّبات، فهي القضايا مبدأ الحكم بها مشاهدات متكرّرة للنفس ولا بدّ وأنّ يأمن النفس من وقوعه بالاتّفاق؛ كالحكم "بأنّ الضربَ بالخشب مؤلم"، وفيه قوّة قياسيّة من جهة أنّه لو كان اتّفاقيا لَمَا وقع في الأكثر، والتالي باطل فالمقدّم باطل.

وأما الحدسيات، فهي القضايا [١٥و] مبدأ الحكم بها حدس قوي من النفس فيزول معه الشك؛ كقولنا: "أنّ نور القمر مستفاد من الشمس" لاختلاف هيئات بشكل النور فيه على اختلاف القُرب، والبُعد من الشمس. وربّما يحصل اليقين بدفعة واحدة دون التكرّر.

وأما المتواترات، فهي القضايا تحكم بها النفس حكما يقينا لكثرة الشهادات بعد أن تعلمَ أنّها غير ممتنعة وتأمن التواطؤ؛ كالحكم "بوجود المكّة و وجود محمد عليه السلام"، ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد فربّما يحصل اليقين بالقليل منها دون الكثير.

وأما القضايا التي قياساتها معها، فهي التي يحكم بها العقل بسبب وسط حاضر في الذهن؛ كالحكم "بأنّ الأربعة زوج" بسبب انقسامها بمتساويين.

والمستفاد من التجربة، والحدس، والتواتر ليس حجة على الغير، فربّما لم يحصل له ذالك.

ثمّ البرهان، إما لميّ وإما إنيّ. وأما اللمّيّ فهو الذي يكون الحدّ الأوسط فيه علّة لنسبة طرفَي النتيجة عينا وذهنا؛ أي يُعطي اللمّيّة للتصديق في الذهن وفي نفس الأمر؛ كقولنا: "الفحْم شيء يشتعل فيه النارُ، وكل شيء يشتعل فيه النار فهو محترِق، فالفحم محترق".

وأما الإنّيّ فهو الذي يكون الحدّ الأوسط فيه علّة للتصديق في الذهن فقط؛ أي يُعطي التصديق في الذهن دون اللمّيّة في نفس الأمر؛ كقولنا: "الفحم محترق وكل محترق[46] فهو ممسوس النار، فالفحم ممسوم النار". وليس من شرط اللمّيّ أن يكونَ الحدُّ الأوسط علّةَ للأكبر

[46] ك - وكلّ محترق.

مطلقا؛ بل علّة لوجود الأكبر في الأصغر؛ حتى إذا قلنا: "كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم" كان ذلك برهان اللمّيّ.

و التأليفات التي ليست ببرهانيّة على أقسام؛ جدليّة وخطابيّة وشعريّة ومغالطية.

[١٥ظ] أما الجدليّة، فهي التي يتفق عليها أهل البلاد لمصالحهم فيتشارع النفس إلى قولها ولو خلّى العقل وذاته دون قويّ و انفعالات من عادات وشرائع لم يحكم بها لذاته؛ كالحكم "بأنّ العدل حسن والظلم قبيح"، "ولو قدّر الإنسان بنفسه أنّها خُلق دفعة ولم يستأنِسْ بما وراء عقله لم يُحكم بها." والقياس الذي يؤلّف منها يسمّى إقناعيا ويكون الغرض منه تقرير الحقّ لمن هو قريب إلى درجة البرهان ولم يصل إليه.

وأما إلزامية فهي التي تؤخذ من الخصم ليبني عليها الكلام في دفعة. والقياس الذي يؤلّف منها يسمّى جدلا مطلقا.

وأما الخطابية، فهي التي تؤلّف عن قضايا مقبولة أو مظنونة. وأما المقبولة فهي التي تؤخذ ممن يحسن بها الظنّ وأما المظنونة فهي التي يُحكم بها النفس اتّباعا للظنّ، و الظنّ هو الحكم بأنّ الشيء كذا مع إمكان نقيضه. والقياس الخطابي يُستعمل للترغيب في الحق والتنفير عن الباطل لمن هو شديد القصور عن درجة البرهان.

وأما الشعرية، فهي تؤلّف عن قضايا متخيّلة، وهي التي تؤثّر في النفس عند الورود عليها تأثيرا عجيبا من قبض، أو بسط صادقة كانت أو كاذبة؛ كقول القائل: "الخمر ياقوت سيّال فيُرغب في النفس بالرغب"؛ كقولنا: "والعسل مرّة مُقِيئة، فينفّر في النفس بالتنفير". وكثير من الناس يقدِّمون على أشياء وينفِّرون عنها، فمثل هذه القضايا. ولا يستعملها القائسون للاحتجاج، وإنّما يستعملها الشعراء والوُعّاظ على نهج غير قياس.

وأما المغالطية، فهي التأليفات الفاسدة، وفسادها [١٦و] قد يكون من جهة المادّة وقد يكون من جهة الصورة لأنّهما لو كانتا صحيحتين لَكان التأليف صحيحا. فالغلط إما من جهة المادّة، وإما من جهة الصورة. أما من جهة المادّة فمنه ما يكون بجعل المطلوب مقدّمة بتبديل لفظ بلفظ؛ كقولنا: "كل إنسان بشر وكل بشر متفكّر" فالكبرى والمطلوب شيئ واحد، ويسمى ذلك مصادرة على المطلوب. ومنه مايكون المقدّمة في نفسها كاذبة إلا أنها تشابه الصادقة إما من جهة اللفظ، وإما من جهة المعنى.

أما الاشتباه اللفظي فمنه ما يقع بسبب اللفظ المشترك بين المعنيَيْن؛ كقول القائل: "الواجب إما ممكن الوجود أو غير ممكن الوجود. وكل ممكن الوجود ممكن العدم، الواجب إما غير ممكن الوجود أو ممكنُ العدم. وكل غيرِ ممكن الوجود ممتنع، فالواجب إما ممكنُ العدم أو ممتنع"، وهذا الغلط، إنّما وقع من جهة إشتراك اللفظ، فإنّ مراد من الإمكان لو كان هو الإمكان العامّ، فالواجب ممكن بهذا المعنى، لكنّ الممكن بهذا المعنى لا يجب أن يكون ممكن العدم فإن كان المرادُ إنّما هو الإمكان الخاصّ، فالواجب ليس بممكن بهذا المعنى إلا أن ما ليس بممكن بهذا المعنى لا يجب أن يكون ممتنعا؛ بل إما واجبا وإما ممتنعا. ومنه ما يقع بسبب الألفاظ المجازيّة؛ كقول القائل: "العرض زائد على السطح"؛ لأنّه يقال: "سطح عريض".

وأما الاشتباه المعنوي ومنه ما يكون بسبب تركيب المفصَّل؛ كمنْ سمِع "إنّ زيدا شاعر"، "وإنّ زيدا جيّد" فيحكم أنّ زيدا شاعر جيّد. ومنه ما[47] يكون بسبب تفصيل المركّب؛ كمنْ سمع "إنّ الإنسان يقال: على البدن والنفس" فيحكم أنّه يقال: على البدن وحده ويقال: على النفس وحده. ومنه ما يقع من حكم الوهم؛ كما يحكم "إنّ كل موجود في الجهة" بناء على "أنّ كل ما هو [١٦ظ] في الجهة موجود". ومنه أخذ لازمِ الشيء مكانه كما يظنّ أنّه؛ إذا قيل: "الجسم متحيِّز"، "يكون التحيّز نفس الجسم". ومنه أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات؛ كما يقال: "إنّ القاعد في السفينة الجارية متحرّك، وكل متحرّك لا يبقى كل جزء منه على مكان واحد." ومنه أخذ ما مع الشيء مكان ما به الشيء؛ كما يقال: "الأبوة متوقّفة على البنوة، والبنوة على الأبوة"، فيتوقّف كل واحدة منهما على الأخرى، فلا يتصوّر حصولهما والتوقّف؛ إنّما[48] يقال فيما به الشيء لا فيما مع الشيء، فإنّ الشيئين إذا كان كل واحد منهما لا يتصوّر إلا مع الآخر يحصلان معا. ومنه جعل ما ليس بدور دورا؛ كما يقال: "الدجاجة متوقّفة على البيضة، والبيضة متوقّفة على الدجاجة"، والغلط فيه؛ أنّ كل بيضة متوقّفة على دجاجة، هي غيرُ الدجاجة التي تتوقّف على تلك البيضة. ومنه أخذ ما بالقوّة مكان ما بالفعل؛ كما يقال: "لو كان الجسمُ قابلا للقسمة إلى غير النهاية لَكان ما لا يتناهي" محصورا بين طرفين حاصرين. ومنه إعطاء المعدوم حكم الموجود؛ كقولنا القائل: "كل الحركات لو كانت غير متناهية لَكانت إما شفعا أو وترا"، فيظنّ أنّ الحركات المعدومة لها كل مجموعيّ يشتمل على الآحاد. ومنه أخذ العدم المقابل للوجود ضدّا، كمَنْ أخذ الشرّ ضدّا للخير، والظلمة ضدّا للنور؛ قال: "ويجب أن يكون

---

[47] ك ـ ما.

[48] م: ــ إنّما، صح في الهامش.

للشرّ مبدئ غير مبدئ الخير"، وجعْل الظلمة ذاتا يدبر الأشياء. ومنه أخذ العدم والوجود في الموضوع مكان السلب والإيجاب؛ كما يقال: "النفس أما متّصل العالم أو منفصل عنه"؛ لأن السلب والإيجاب لا يخرج منهما شيء، ولم نعلَم أنّ الانفصال عدم الاتصال في موضوع قابلا للاتّصال. ومنه أخذ الاعتبارات الذهنيّة عينيّة؛ [١٧و] كما يقال: "الوجود وصف للماهيّة ونسبته إلى الماهيّة أيضا واقعة في الأعيان"، فيلزم أن يكون للوجود نسبة إلى الماهيّة التي اتّصفت به فنسبته؛ "الوجود موجودة"، وهكذا إلى غير النهاية، وكمنْ يحكم أنّ الشيء إذا كان ممتنعا في الأعيان كان امتناعُه أمرا في الأعيان. ومنه أخذ المشهور أوليا؛ كقول القائل: "لو عجز البارئ عن شيء كذا لكان القديمُ ناقصا"، وليس هذا أوليّا؛ بل يحتاج إلى برهان واقتصر عليه بناء على الشهرة. ومنه أخذ الكل العددي مكان الكل المجموعي؛ كمن يقول: "كل حركة حادثة، فكل الحركات حادثة وعلى العكس". ومنه أخذ البعض السوري مكان الجزء الحقيقي؛ كمن يقول: "بعض الإنسان أسود فالبعض من الإنسان أسود أي جزؤه". ومنه أخذ سوالب الجهات مكان السوالب الموصوفة بها؛ كما يقال: "ليس بالضرورة كل إنسان كاتب فبالضرورة ليس كل إنسان كاتب وعلى العكس". هذا من جهة المادّة.

وأما من جهة الصورة؛ فمنه أخذ الكبرى غير مقولة على الكل؛ كقول القابل: "الإنسان هو حيوان، والحيوان جنس لينتج أنّ الإنسان جنس". ومنه أخذ الصغرى غير مقولة على الكل؛ كما يقال: "هذا الإنسان وحده ضحّاك، وكل ضحّاك متعجِّب لينتج أنّ الإنسان وحده متعجّب". ومنه عدم نقل الأوسط بكليته؛ كما يقال: "الإنسان له شعر، وكل شعر ينبت لينتج أنّ الإنسان ينبت". ومنه ما لا يكون على ضرب منتَج، أو لا يكون على نهج قياسيّ كما في الاستقراء والتمثيل.

أما الاستقراء، فهو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئيا به؛ كقولنا القائل: "الإنسان والدَوّاب والطيور تحرّك فكّها الأسفل عند المَضْغ، فكل حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المَضْغ". وأما التمثيل، [١٧ظ] فهو الحكم على جزئيّ لوجوده في جزئيّ آخر؛ كما يقال: "الفلك مؤلّف، والبناء مؤلّف، والبناء حادث، فالفلك حادث".

والاستقراء يمكن إيراده على صورة قياس استثنائي. هكذا "إن كان الإنسان، والدوّاب، والطيور تحرك فكَّها الأسفل، فكل حيوان يحرِّك فكَّه الأسفل"، لكنّ المقدّم واقع فالتالي مثله. والتمثيل يمكن إيراده بسبب يحصل منه قياسان، هكذا "إن كان البناء حادثا، فكل مؤلّف حادث،

لكن البناء حادث، فكل مؤلّف حادث" ثمّ نقول: "الفلك مؤلّف، فكل مؤلّف حادثا، فالفلك حادثا". ومنه أخذ المقدّمات الشرطية حملية؛ كمن يقول: "هذا حيوان على تقدير كونه حيوانا" منضمّا إلى حمليّة الأمور الواقعة، ولا شيء ممّا ليس بحيوان في نفس الأمر، فالمقدّمتان الشرطيّتان وقد أخذتا حمليتين؛ لأنّ الأولى معناها "كلما كان هذا حيوانا منضمّا إلى حمليّة الأمور الواقعة فهذا حيوان". والثانية معناها "كلما كان هذا حيوانا منضمّا إلى حملية الأمور الواقعة فلا شيء ممّا ليس بحيوان في نفس الأمر بحيوان"، فلا يحصل منه مطلوبُ حمليّ؛ لأنّه قياس اقترانيّ من شرطيّتين على نهج الشكل الثالث. إذا المكرّرُ فيه مقدّم الشرطيّتين فينتج شرطيّة؛ وهي قولنا: "قد يكون إذا كان هذا حيوانا، فلا شيء ممّا ليس بحيوان في نفس الأمر بحيوان". تمّ المنطق بعونِ الله وحسن توفيقه والصلاة والسلام على محمّد وآله أجمعين والحمد لله ربّ العالمين.[49]

[49] م: بلغ مقابلة وتصحيحا نحمد الله تعالى. هذا آخر ما وجدتُ في قسم المنطق بخط الكاتبي القزويني في هذه الرسالة.

[الفنّ الثاني في علم الطبيعة]

بسم الله الرحمن الرحيم

[١٨و] نحمد الله واهب التوفيق، ونشكره بهداية الطريق، ونصلّي على خير البَرِيّة محمّد وآله. الفنّ الثاني في علم الطبيعة، وهو البحث عن جسم العالم من حيث أنّ له مبدأ تغير، ولا تغير. وفيه ستّة بيانات.

البيان الأول في حقيقة الجسم وأحواله اللازمة من نفسه

قال قوم: "بأنّ الجسم مؤلَّف من أجزاء كل واحدة منها لا يقبل القسمة لا عينا ولا وهما". وهو باطل؛ لأنّه لو صحّ هذا الجزء لكان واقعا في الجهة، وكل واقع في جهة، فشيء ما منه إلى جهة غير ما منه إلى أخرى، فينقسم. واثنان منها إن يلاقيا بالكلية فليس مجموعهما زائدا على أحدهما في المقدار، وإن يلاقيا لا بالكلي فيهما منقسمان والوسط بين الاثنين إن كان مانعا من تلاقي الطرفين، فكل واحد من طرفين يلاقي منه غير ما يلاقيه الآخر، فينقسم. وإن لم يكن مانعا، فكل واحد منهما يلاقي الآخر، فلا يكون هناك وسط، فلا يمكن ترتيب ولا تأليف جسم منها. هذا خلف.

والواحد المعروض على ملتقى الاثنين، وإن كان ملاقيا لأحدهما دون الآخر، فليس على الملتقى، وإن كان ملاقيا لهما، أو لِكل واحد منهما شيئا انقسم.

وذهب بعضهم إلى "أنّ هذا الأجزاء غير متناهية العدد في كل جسم"، وبطلانه بأن نقول غير متناهي لا بدّ وأن يوجد فيه الواحد والمتناهي، فيأخذ عددا متناهيا من هذه الأجزاء، ويؤلّفها. فإن لم يزد مقدارها على واحد لم يكن تأليفها مفيدا للمقدار. وإن زاد[50] زدنا في التأليف من جميع الجهات حتى صار حجما في كل جهة، فهو جسم مؤلّف من أجزاء متناهية، فليس كل جسم مؤلّفا من أجزاء غير متناهية، ولأنّ هذا الجسم الذي [١٨ظ] ألّفناه بنسبة إلى الجسم المتناهي القدر نسبة متناه إلى متناه، ونسبة الأجزاء إلى الأجزاء كنسبة المقدار إلى المقدار. والمتناهي لا نسبة له إلى غير المتناهي، فليس أجزاء ذلك الجسم غير متناهية.

---

[50] ك - لم يكن تأليفها مفيدا للمقدار وإن زاد، صح في الهامش.

فالجسم لا مفاصل فيه بالفعل لا متناهية ولا غير متناهية، ولا ينتهي في الانقسام، والتجزّئ إلى ما لا يتجزّأ. فهو يقبل الانقسام في الوهم إلى غير النهاية. وإن كان في الأعيان يمتنع ذلك بسبب، وهو في نفسه متّصل واحد كما هو عند الجنس. وتقع فيه القسمة بمجرّد فرض وهميّ، أو اختلاف عرضي؛ كسواد وبياض، أو إضافتين من مُوازاة ومُحاذاة لجسمين، وغير المتناهي من القسمة لا إمكان لخروجه إلى الفعل، والجسم الصغير يساوي الكبير في لا نهاية إمكان القسمة.

ولا يلزم منه اشتراكهما في خصوص المقدار كما يلزم من اشتراكهما في الجسميّة اشتراكهما في المقدار بخصوصيّة. والجسم جوهر يمكن أن يفرض فيه أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة. ثمّ نقول الجسم فيه شيء يقبل الانفصال والاتّصال، وليس نفس الاتّصال قابلا للانفصال؛ لأنّ الانفصال عدم الاتّصال فيما من شأنه أن يتّصل فلا بدّ له من محلّ يبقى معه، والاتّصال لا يبقى[51] مع الانفصال، فالقابل لهما شيء آخر. والاتّصال ليس خارجا عن حقيقة الجسم؛ لأنّ الجسم لا يُعقل إلا بالاتّصال فلو كان خارجا لكان تعقّله متأخّرا عن تعقّله.

فالجسم مركّب من جزئين أحدهما الاتّصال[52] يسمّى الصورةَ الجسمية. والثاني القابل له[53] ويسمّى الهيولى والمادّة الجسمية. ولو لا تركّب الجسم عن الهيولى والصورة لكان الاتّصال كل حقيقيّة، فكان متّصلا بذاته لا باتّصال مغاير، فيمتنع انعدامه عنه، ولا يجوز أن ينفصل الجسم إلى أجسام صغار لا تنفصل لطبيعته[54]؛ لأنّ كل من الماء والهواء أجزاؤه متشابهة. فإذا لم ينفصل [١٩و] الجزء لطبيعته، والكل يشارك في الطبيعة فلا ينفصل، ومثل هذا ينحصر نوعه في شخصية. والهيولى لا توجد مجرّدة عن الصورة؛ لأنّها لو فرضت مجرّدة فإن كانت ذات وضع، وإليها إشارة في جميع الجهات، فهي ذات أبعاد ثلاثة جِرْمِيّة، وقد فُرضت مجرّدة، هذا محال. وإن كانت ذات وضع، وإليها إشارة في بعض الجهات، فوجودها فيما يشار إليه في جميع الجهات، فهي عرض لا جوهر، هذا محال. فإن لم تكن ذات وضع فإذا حصلت فيها الصورة الجوهريّة تجسّمت وصارت مشارا إليه. فإن حصلت جسما مطلقا دون أن تُقرَن بها صورة نوع كان نسبة جميع الأحياز إليها على السوية، فلو حصلت في بعضها دون غيره كان ذلك تخصيصا

---

[51] ك ـ لا يبقي.

[52] لا خطاء، كما يكتب في نسختين.

[53] لا خطاء، كما يكتب في نسختين.

[54] ك ـ لطبيعته.

بلا مخصّص. وإن حصلت على صورة نوع كان نسبة أجزاء مكانه إليها على السوية، فلو حصلت في شيء منها دون غيره كان تخصيصا بلا مخصّص بخلاف ما إذا صار الهواء ماء، ونزل على خط مستقيم على زوايا قائمة؛ لأنّ مكانها الأول يُعيّن محلّ نزوله، ولأنّ الهيولى المجرّدة إن كانت واحدة باقتضاء الوحدة لها من ذاتها فلا يقبل التكثّر أيضا فيُفرَض حلول صورتين مختلفتين فيها. فإن حلّت إحديهما حيث حلّت الأخرى، لزم حلول صورتين مختلفتين في محلّ واحد. فإن لم تحل إحديهما حيث حلّت الأخرى، فهناك حيثيّات متمايزة متّصلة أو منفصلة. فالهيولى متحجّمة، وإن كان متكثّرة كانت متمايزة، وما به الامتياز إن كان لذاتها وجب أن لا يفارقها، وإن كان الفاعل من خارج كان تخصيصا بلا مخصّص.

والصورة أيضا لا يمكن وجودُها مجرّدة عن الهيولى؛ لأنّ الصورة المجرّدة إن لم يكن مشار إليها فليست بامتداد؛ [١٩ظ] لأنّ كل امتدادين لا بدّ له من طرفين في جهتين. فإن كانت مشارا إليها فهي في مادّة، وقد فُرضت مجرّدة، وهذا محال. ولأنّها لو تجرّدت لكانت مستغنية عن المحلّ، وكل ما يستغني عن المحلّ، فطبيعته تقتضي إلا استغناء فيدوم الاستغناء بدوام ماهيته. فلا يجوز حلول صورة في محلّ، والتالي باطل فالمقدّم مثله.

والقسمة لما أمكنت على نوع من الجسم أمكنت على الجسم إلا لمانع، فتثبت له الهيولى في الكل، وليس ولا واحد من الصورة. والهيولى علّة ولا واسطة في وجود الأخرى؛ لأنّ كل واحد من العلّة[55] والواسطة يتشخّص أو لا، فيؤثّر. والعلّة تحصل دون أن يكون للمعلول مدخل في وجودها[56]، ولا كذلك الهيولى والصورة، فليس شيء منهما علّة، ولا واسطة في وجود الأخرى، ولا يقدّم للصورة على الهيولى، وإلا يحصل امتداد لا لشيء، ثمّ يفيد وجود ما ينطبع فيه بكليته، هذا محال. فوجودهما من سبب خارج يقيم كل واحدة منهما مع الأخرى. والجسم المطلق لا وجود له؛ لأنّ لو فُرض وجوده، فأما أن لا يقبل الانفصال والتشكل وتركه وأما أن يقبل، وحينئذ أما أن يقبلها بسهولة أو بعسر وأيّا ما كان فهو من اقتضاء ذاته فوجب أن لا يفارقها، والتالي باطل فالمقدّم باطل. فلا بدّ في الهيولى من صور مخصّصة للجسم. ثمّ نقول كل امتداد موجود لا بدّ وأنّ يكون متناهيا؛ لأنّه لو صحّ خطّ غير متناه لكان لها أن يفرض فيه نقطتين بينهما مقدار شِبْر، ويأخذ من إحدى النقطتين جملة ومن الثانية أخرى وتطبق الجملة الثانية على الأولى، بأنّ يقابل الشِبْر الأول من الجملة الثانية بالأول من الأولى والثاني بالثاني.

---

[55] ك - لأنّ كلّ واحد من العلّة.

[56] ك - مدخل في وجودها.

فإن ذهبتا متطابقتين إلى غير النهاية فالزائد مثل الناقص، [٢٠و] وإلا فانقطعت الجملة الثانية من الطرف الآخر، فهي متناهية. والأول زادت عليها بمقدار متناه، والزائد على المتناهي مقدار متناه لا بدّ وأن يكون متناهيا، ولأنّ الأبعاد لو كانت غير متناهية، فأما أن يكون اللانهاية من جميع الجوانب ومن بعضها دون البعض، لا سبيل إلى الأول. وإلا لكان من الجائز أن يفرض الامتدادين يخرجان من مبدئ واحد منفرجين على نسبة واحدة، بحيث يحصل البعد بينهما شبرا يصير شبرين ثمّ ثلاثة أشبار، وهكذا إلى غير النهاية. ولو كان كذلك لأمكن أن يحصل بينهما بعد مشتمل على أشبار غير متناهية مع كونه محصورا بين الطرفين الحاصرين. هذا محال. ولا سبيل إلى الثاني لما بيّنّا من التطبيق، ولأنّ الأبعادَ لو كانت غير متناهية يصحّ فرض خطّ غير متناه، وحينئذ لا تصحّ حركة مستديرة؛ لأنّها لو صحّت حينئذ لجاز أن يفرض خطّا يخرج من مركزها موازيا للخطّ الغير المتناهي. ولو صحّ ذلك يحدث من الخطّ الغير المتناهي نقطة هي أول نقطة المساميّة. وهو محال؛ لأنّ كل نقطة تفرض في الخطّ الغير المتناهي، بأنّها أول نقطة المساميّة، فلا بدّ وأنّ تكون فوقها نقطة تكون المساميّة معها قبل المساميّة التي فُرضت أنّها أول المساميّة. وإذا بينت أنّ الجسمَ تجب فيه النهاية فلا بدّ له من مقدار وشكل ولا تقتضيهما نفس الجسميّة، ولا أحد جزئيها، وإلا لتشابهت الأجسام في الأشكال وتساوت في المقادير؛ بل لا بدّ من فاعل الخارجي والصورة بنفسها لا يقبل المقدار والتشكّل، وإلا لكانت وحدها قابلة للفصل والوصل ولا المادّة وحدها، وإلا لكانت قابلة لهما دون الصورة بل مجموعهما.

والفاعل إذا أعطي الكل مقدارا وشكلا [٢٠ظ] لزم أن لا يكون للجزء المعروض بعده ما للكل والصورة المنوّعة أيضا لا نقيضها يعني الجسميّة إلا لتشابهت في الكل؛ بل يفيدها مفيد من خارج. والمقدار عرض زائد على الجسم؛ لأنّ الجسم يكبُر بالتخلخل، ويصغر بالتكاثف. والجسمية حقيقتها لا تختلف، فدل على أنّها عرض زائد. والجسم ينتهي ببسيطه، والبسيط بخطّه، والخطّ بنقطته. والنهاية هو كون الشيء ذو كمية لا يبقى وراءها منه شيء آخر، فلا بَقَاء شيء وراءه أمر يدخل في مفهوم كونه نهاية. فالنهايات عدميّة فلا تتقوّم بها الجسمية، وأيضا فقد يفعل الجسم مع الشكّ في نهايته، والسطح قد يوجد ولا خطّ كما للكثرة، والخطّ قد يوجد ولا نقطة كما للدائرة. وكما يقال الخطّ على النهاية التي هي عدمية، فيقال بالاشتراك على طول فقط. والسطح على العرض أيضا وهما من الكمية، والنقطة على شيء في ذي وضع لا جزء له، ولا هو به لهذه الثلاثة مستقلّة متميّزة في الوضع؛ لأنّ السطح لو كان له وجود مستقلّ لكان له طرف إلى الجسم، وطرف إلى غيره ما يقسم في العمق. وهكذا حال الخطّ والنقطة. وليس من شرط

العرض أن يساويه من المحل شيء، وإلا فالمقدار عرض متساوية من الهيولى شيء، فكان لها في نفسها دون المقدار مقدار. هذا محال.

وكل جسم يستدعي مقدارا ما غير متعيّن وضعا ما وشكلا ما. والمقدار بخصوصية نقيضه نفس الجسمية. والجسم البسيط هو الذي طبيعيته واحدة، وليس فيه احتلاف قويّ وطبائع وهو إذا خلّى، وذاته نقيض الشكل الكبرى؛ لأنّ القوّة الواحدة لا يعقل [٢١و] في مادّة متشابهة الحال أمرا مختلفا لكونه تخصيصا بلا مخصّص ولا تشابه في الأشكال غير الكبرى؛ لأنّ غير الكبرى منه وسط وطرف زاوية. فليس ما هو مقتضي البسيط غير كبرى. فزاد الشكل على المقدار، بأنّ الجسم نقيضه بخصوصيّة إلا أنّه يتوقّف على الفاعل لافتقاره إلى المقدار المستفاد منه. وكل جسم إذا خلّى ذاته يستدعي بخصوصيّة نوعه مكانا، وفي البسيط مقتضى طبعه، وفي المركّب ما نقيضه الغالب، أو ما يتّفق فيه التركيب عند استواء المجاذبات. وكل ما للجسم بعد الصوَر المخصّصة فهو عوارض يعرض بعد تقوّمه. والطبيعة مبدأ أول لكل تغيّر وثبات ذاتي للجسم. ومبدأ العقل بالجملة يسمّى قوّة. والميل غير الطبيعة؛ لأنّ الجسم إذا وصل إلى مكانه الطبيعي لا ميل له أما إليه فلأنّه فيه، وأما عنه فلأنّ الطبيعة الواحدة لا تميل عمّا كانت تميل إليه. وقد يكون الميل من نفس الجسم كما في الحجر المنحدر ويسمّى طبيعيا. وقد يكون من غيره كما في الحجر المتحرّك قسرا ويسمّى قسريّا. وليس هو نفس الحركة؛ لأنّ المسكن قسرا عند تسكّنه بجنس ميله.

البيان الثاني في الجهة والمكان ولوازمها

اعلم أنّ في الوجود جهات ما تختلف بها الحركات. إذ تصحّ الإشارة إليها، بأنّ يقال: "تحرّك كذا في جهة كذا"، ويُقصدها المتحرّكات بالحصول فيها[57]، ولو لم يكن لها وجود لامتنع الإشارة إليها واستحال أن يُقصدها المتحرّكات بالحصول فيها وهي في امتداد مأخذ الحركة والاشارة. فهي ذات وضع، ولا ينقسم في ذلك الامتداد؛ لأنّ ما يُفرض جزءا أولا [٢١ظ] للجهة. إن كان فوقه جهة فليس هو من الجهة. وإن لم يكن فوقه جهة لوقعت الإشارة والحركة إلى ما ليس بجهة. وهذا محال. ولأنّ لو فرضنا انقسامها، وفرضنا أنّ المتحرّك قد وصل إلى أقرب

[57] ك - ويقصدها المتحرّكات بالحصول فيها.

جزئيْها، ولم يقف. فأما أن يتحرّك إلى الجهة أو من الجهة، وإنّا ما كان فجزء الجهة جهة دون مدخل ما فرض جزء آخر منها[58]. هذا محال.

والجهات المختلفة مثل فوق وأسفل لا تحصل في خلاء أو ملأ متشابه؛ لأنّ الأمور المتشابهة لا يتعيّن بعضها للعُلُوّ والآخر للسُفْل. فلا تكون جهتا العلوّ والسفل واقعتين بالطبع. هذا خلف. وتحدّدها أما أن يكون بأجسام المتعدّدة أو بجسم واحد. والأول محال؛ لأنّ إن أحاط بعضها بالآخر كان الأعلى يتعيّن به السُفلُ والعلوّ، وهما المحيط والمركز. فلا يكون للمحاط به تأثير في التحدّد، وحينئذ لا يكون التحدد بأجسام المتعدّدة. وقد فُرض خلافه، وإن لم يحط بعضها بالآخر، فأما أن يمكن لكل واحد منهما الحركة إلى حيث الآخر أو لا يمكن. فإن أمكن فالحيثيّتان متمايزتان في نفسيهما فلا تأثير لهما في تعيُّن الحيثيّتين، وإن لم يمكن فلحيثية كل واحد منهما خصوص لا يلائمه مفارقته، ولو فُرض مفارقته توجّه إليه[59]، فلا تأثير لهما في تحدّده. فتجدّد الجهات بجسم واحد، فلا يخلو: أما أن يكون جسما واحدا قاصرا على طرف واحد، فلا يخلو: وأما أن يكون على سبيل الإحاطة. والأول محال؛ لأنّ الجسم الواحد القاصر على طرف واحد لا تتعيّن به إلا جهة واحدة، وهو القُرب منه، وأما الجهة الأخرى فلا تتعيّن به؛ لأنّ المركز الواحد لا يتعيّن [٢٢و] لبُعد واحد. فالمتحدّد لا بدّ وأنّ يكون على سبيل الإحاطة فتتعيّن بمركزه جهة السُفل، وبمحيطه جهة العلوّ. وليس فوقه جسم فلا موضع له، فيتعيّن وضعه ممّا تحته ولما تحته موضع ووضع به، وهو غير مركّب؛ لأنّه لو فرض تركيبه على أجسام مختلفة لكان وجودُه متأخرا عن كل واحد منها، فكانت أجزاؤه قابلة للنقل إلى الاجتماع والافتراق. وعلى التقديرين، فالجهات، متحدّده قبله ولا ينخرق لهذا السبب. فإنّه لو انخرق لتحرّكت أجزاؤه إما إلى التئام أو إلى الافتراق مكان يقتضي بعدم الجهات، وليس بعض أجزاء المتحدّد أولى ممّا هو عليه من الوضع من غيرها. فالوضع المعيّن حالة ممكنة الحصول، وكل ممكنة الحصول يمكن تبدّلها باعتبار ذاته. فالمتحدّد جسم وضعه ممكن التبدّل، وكل جسم وضعه ممكن التبدّل، يصحّ عليه الحركة فالمتحدّد تصحّ عليه الحركة، ففيه ميل؛ لأنّ عديم الميل لا تصحّ عليه الحركة؛ لأنّه لو فرض جسم عديم الميلِ متحرّكا. فإن كانت حركته عن طبعه ففي طبعه ميل. وإن كانت عن قسر فكان متحرّكا في مسافة معيّنة في زمان. وكان زمان حركته أقلّ من زمان حركة الجسم الذي في طبعه ميل، وتحرك بتلك القوّة في تلك المسافة لوجود معاوقة الطبيعة فيه، فكان زمان حركة

---

[58] ك - منها.

[59] ك - توجّه إليه.

عديم الميل يساوي زمان حركة جسم نسبة ميله إلى ذي الميل الأول كنسبة زمان قديم الميل إلى زمان[60] ذي الميل الأول لوجوب قصور الزمان بنقصان الميل الطبيعي العائق. فالحركة مع العائق والحركة لا مع العائق تقعان في زمان واحد. فالمحدّد للجهات له ميل، ولا يُتصوّر على الاستقامة. [٢٢ظ] إذ لا جهة وراءه ففيه ميل مستدير ولا بدّ في حركته من تبدّل نسبة أما إلى خارج، أو إلى داخل ولا خارج، فيتعيّن الداخل. ولا يجوز أن يكون جميع ما تحته متحرّكا، وإلا لما تعيّن للحركات صَوْب. إذ لا يصل المعروض جزء له إلى حيث فارق، فلا تتمّ حركته، فلا بدّ له من وضع مركز ثابت، ومن وجود ساكن في حشوة لتتبدّل نسبة كل واحد منهما إلى الآخر.

ونقول أيضا المحدّد للجهات لا يقبل الكون و الفساد أي: لا تخلَع مادّته صورةَ وتلبس أخرى؛ لأنّ الكائنة إن حدثت في حيّز طبيعي فالمختلفة كانت في حيّز غريب، فاقتضت ميلا إلى حيّزها الطبيعي. وإن حدثت في حيّز غريب ففي طبعها ميل إلى حيّزها. فلو صحّ الكون والفساد على المحدّد لكان في طبعه ميل مستقيم. وهو محال. وغير المحدّد من الأفلاك المستديرة الحركات فيه ميل مستدير وليس بقاسر إذ لو كان بقاسر لما مكّنه من حركة أخرى. ولأنّ لو كان بالقسر لكان بقسر مستصحب مع القاسر فيلزم أن يوافقه في الحركة. هذا خلف. ففي طبعه ميل مستدير فلا يكون في طبعه ميل مستقيم؛ لأنّ الطبيعة الواحدة لا تقتضي أثرين متضادّين. فلا يقبل الخرق والالتئام والكون والفساد. والمحدّد له تقدُّم بالطبع على الأماكن، والمكان له خواص أربع جواز انتقال الجسم إلى غيره، أي: لا يمتنع نفس الممكن فيه من الانتقال وامتناع حصول الجسمين فيه دفعه وكونه بحيث ينسب إليه الجسم بلفظة "في"، واختلافه في الجهات ميل فوق وأسفل.

وقال قوم: "بأنّ المكانَ هو الخلاء"، وهو امتداد يصحّ أن يفرض فيه أبعاد ثلاثة [٢٣و] متقاطعة على زوايا قائمة. وهو قائم لا في مادّة من شأنه أن يملأه الجسم وهو باطل؛ لأنّ الامتداد لو كان له طبيعة مستغنية عن المحلّ لما افتقر نوعها إلى المحلّ؛ لأنّ لازم النوع لذاته لا تُفارق أشخاصه. ولأنّ الجسم إذا حصل فيه فإن لم يجتمع مع الخلاء، فقد فصّله فله مادّة. وإن اجتمع معه فتداخل البُعدان عشرة أذرع مع عشرة أذرع مجموعتين باقيتين ليستا عشرين. وهو محال. ولأنّه لو فُرض الخلاء لم يُتصوّر حركة وسكون لاستحالة التخصيص بلا مخصّص. ولأنّه لو

[60] ك - زمان.

فُرض الخلاء لكان متناهيا فكان له شكل[61]، وذلك الشكل إن اقتضاه البُعد لكان جميع الأجسام على شكل واحد. وإن اقتضا فاعل من خارج فهو ممكن الزوال. ففيه امكان تبدّل الأجزاء، فهو قابل للفصل والوصل وما هذا شأنه فهو جسم، فالبُعد المجرّد جسم. هذا محال.

وقال قوم بأنّ الخلاء ليس امتدادا؛ بل هو لا شيء محض وبطلانه أظهر من الأول؛ لأنّ الخلاء المعروض بين المتقاربين أقلّ من الخلاء بين المتباعدين، وما يطابق الصغير أقلّ ممّا يطابق الكبير فهو قابل للزيادة والنقصان، فليس لا شيئا محضا، ولأنّه يكون مطابقا للمتّصل والمطابق للمتّصل متّصل، فليس عدما بَحْتا فتبيّن استحالة الخلاء. والجسم إذا تحرّك تجب بحركته حركة ما يجاوره إلى مكانه لضرورة امتناع الخلاء يتحرّك ما بإزائه بحيث لا يؤدّي إلى حركة الأجسام؛ بل يَضعُف الحركة السارية في الأبعد. والأبعد حتّى لا يبقى له من الضعف أثر في حركة جزء ما يميّز له حركة الماء الذي يجري من الأنهار إلى وسط البحر. والمصّ [٢٣ظ] والنفخ في القارورة إنّما يكون بالتخلخل والتكاثف، فإنّ المادّة قابلة للمقادير المختلفة فتلبس أكبر وأصغر فظهر أن المكان ليس هو الخلاء. فهو السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر الجسم المحوي والمحدّد لا مكان له، وله حيثيّة وضعيّة تتعين بما تحته. ولا يجوز أن يوجد عالمان كل واحد منهما في محدّد؛ لأنّا لو فرضنا محدّدين لوقع فيما بين كرتي المحدّد فرجة فإن لم يحصل فيهما جسم لزم الخلاء وإن حصل فله طرفان وجهتان فيستدعي تحدّدا[62] فوقهما فليسا محدّدين. هذا خلف. ولا يجوز أن يوجد عالمان تحت محدّد في كل واحد منهما ما في الآخر. إذ لا يوجد مركزان بمحيط لتحصل جهتا سفل يحصل بهما موضعان طبيعيّان للأرض. ولا يجوز أن يكون لنوع واحد من الأجسام حيّزان طبيعيّان؛ لأنّه لو أخرج عنهما وإن تحرّك إلى أحدهما، فالآخر متروك بالطبع. وإن لم يتحرّك إلى واحد منهما فليس شيء منهما مطلوبا بالطبع. هذا خلف. ولما امتنع الخلاء وجب أن تكون الأجسام مماسة ولما كان المحدّد كرّيّا والبسائط كلها كرّيّة الأشكال وجب أن يمتلئ المحدّد من الكرات، فالأجسام منتظمة محفوفة مجموعها الكُرة. ولكل نوع من الأجسام نوع من المكان.

[61] ك ـ ولأنّه لو فُرض الخلاء لكان متناهيا فكان له شكل.

[62] ك ـ تحدّدا، طمس، غير مقروء.

البيان الثالث في الحركة والزمان

الحركة هيئة[63] يمتنع ثباتها لذاتها، وحصولها كمال للجسم[64]. ويعرف أيضا بأنّه خروج من القوّة إلى الفعل لا دفعة. وهي تنقسم إلى ما في الأين، وهي الحركة المكانية، وإلى ما في الكمّ أما إلى مقدار أكبر بزيادة الأجزاء، وهي النموّ، أو لا بزيادة الأجزاء، وهي التخلخل، أو إلى مقدار الأصغر أما تنقصان [٢٤و] الأجزاء، وهي ذبول، أو لا تنقصان الأجزاء، وهي التكاثف، وإلى ما في الوضع كتبدّل نسبة أجزاء الشيء إلى الجهات، ونسبة بعضها إلى البعض بالجهات كالحركة المحدّد. وليست هي أينيّة إذ لا مكان للمحدّد. وكذلك كل متحرّك بالاستدارة على مركز نفسه. فإن لكله حركة ولم يخرج الكل عن مكانه، فهي وضعيّة. وإلى ما في الكيف كالجسم يتحرك من السواد إلى البياض شيئا فشيئا، ويُسمَّى استحالة وهذه الحركة ليست باشتداد السواد. فإنّ السواد لو اشتدّ لبقي ذاته الشخصية مع الاشتداد فينضمّ إليه سواد آخر شخصي يجتمع في محلّ واحد سوادان غير متمايزين، وهو محال. فالسواد لا يشتدّ؛ بل محلّ السواد يشتدّ سواده بأن يبطل عنه سوادا ويحصل فيه سواد آخر غيره. ولا حركة في الجوهر؛ لأنّ تغيّراته ليست يسرا يسرا. وقد يُتصوّر التغيُّر في الكيف بدون الحركة كالعلم والإرادة يتبدّل كل واحد منهما بغيره دفعة. وتغيّرات الأين والكمّ والوضع كلها حركة بسبب التعلُّق بالمسافة.

ثمّ الحركة أما أن يقتضيها شيء خارج عن الجسم وقواه، وهي الحركة قسرية كتحريك الحجر إلى فوق أو تقتضيها قوّة الجسم، فلا يخلو: إما أن يكون لها شعور، وتسمَّى حركة إرادية سواء كانت على نهج واحد كحركة الفلك، أو على مناهج مختلفة كحركة الإنسان وغيره من الحيوانات، أو لا تكون لها شعور وهي حركة طبيعية، فإن كانت على جهة واحدة، فهي التسخريّة[65] كحركة الحجر إلى أسفل، فإن كانت على جهة مختلفة، فهي النباتيّة كحركة الناميّ إلى الأقطار. والحركة قد تكون بالذات، وهي التي يعرض لذات الشيء كحركة الحجر وقد يكون بالعرض [٢٤ظ] وهي التي يقبلها الجسم بتوسُّط ما هو فيه كحركة الجالس في السفينة.

---

[63] ك - هيئة، طمس، قسم غير مقروء.

[64] ك - وحصولها كمال للجسم.

[65] ك - السخريّة، طمس، غير مقروء.

ثمّ نقول الحركة لا يقتضيها نفس الجسمية؛ لأنّ الحركة لو اقتضاها نفس الجسمية لكان كل جسم متحرّكا. ولأنّ الحركة متجدّدة، فلها علّة متجدّدة؛ لأنّ العلّةَ إذا كانت متشابهة الحال، والمعلول واجب به، فهو متشابه الحال. والجسم ليس بمتجدّد فليس علّة للحركة. ولأنّ الجسم متشابهة فمقتضاه متشابه ولا شيء من الحركة بمتشابهة، فلا شيء من الحركة بمقتضى للجسم. ونقول أيضا الطبيعة لا يجوز أن تكون علّة للحركة؛ لأنّ الطبيعة ثابتة، والحركة غير ثابتة. والشيء الثابت لا يقتضي ما ليس بثابت. والجسم إذا كان معه جميع ما يلائمه لا يتحرّك؛ لأنّ ما ليس بملائم، فوجوده وعدمه بالنسبة إليه على السوية. وحركة الجسم إلى مكانه الطبيعي إنّما تكون بعد الخروج عن المكان الملائم.

فالمقتضى للحركة ليس هو الطبيعة وحدها؛ بل الطبيعة مع الحالة الغير الملائمة، والحالة الغير الملائمة يشترك فيها الوصول إلى الآنون، والحيثيّات التي يصل إليه المتحرّك على سبيل التجدّد. فلعلّة الحركة جزؤ ثابت وهو الطبيعة، وجزؤ غير ثابت، وهو الوصول إلى الآنون التي هي غير ملائمة على سبيل التبدّل والتجدّد حتّى يصل الجسم إلى مكانه الطبيعي. والنفس أيضا لو اقتضت الحركة لدامت بدوامها؛ بل إنّما تقتضيها باعتبار إرادات ودواعيّ متجدّدة. وكذا القُوى الثانية تقيضيها بحسب توجُّه إلى كمال، فالحركات المتجدّدة[66] تقتضيها تلك القوّة مع الوصول أي: حدود هي طرق الكمال.

ونقول الحركة لا تتركّب عن أجزاء لا تتجزّأ؛ لأنّه لو فُرض حركة لا تتجزّأ في مسافة، فالمسافة التي فيها تلك الحركة إن كانت منقسمَة، ففي[67] كل جزء منها [٢٥و] شيء من الحركة، فانقسمت الحركة وقد فرضت غير منقسمة، هذا خلف. وإن لم تكون منقسمة كان في المسافة جزؤ لا يتجزّأ، هذا محال. ولأنّ الحركةَ لو كان لها جزؤ لا يتجزّأ لكان بطء الحركات تتخلّل التسكينات، والثاني باطل، والمقدّم باطل. بيان الشرطية: أنّ السريع والبطيء إذا ابتدأنا بالحركة، وتحرّك السريع جزء لا يتجزّأ، فالبطيء إن تحرّك أقلّ منه انقسم ما لا يتجزّأ، وإن يحرّكه ميله فهما متساويان في السرعة، وإن تحرّك أعظم منه فحركته أسرع، هذا كله محال. فلا بدّ وأنّ يقف البطيء ليتحرّك السريع فالتفاوت تتخلّل السكِنات في البطيء وأما بطلان التالي، فلأنّ بطءَ الحركة لو كان يتخلّل السكنات لكان في حركات الفرس الذي يقطع من أول اليوم إلى آخره مسافة معيّنة سكنات، مثل فضل حركات الشمس التي لها من المشرق إلى المغرب على حركاته.

---

[66] ك ـ المتجدّدة.

[67] ك ـ ففي، طمس، غير مقروء.

وفضل تلك الحركات أزيد من حركات الفرس، فالسكنات الفرس أزيَد من حركاته مع أنّا لا نحسن بشيء من سكناته. هذا خلف. ولأنّ وقوف السهم في الهواء مع بقاء الميل القاسر محال؛ لأنّ الفاعل المتشابه يتشابه فعلي.

فظهر أنّ الحركة لم تتألّف عن أجزاء لا تتجزّأ؛ بل هي ذات واحدة متّصلة. وهي الكون بين المبدأ والمنتهى. والحركة من حيث كليتها المتّصلة بين المبدأ والمنتهى لا حصول لها بالفعل في الأعيان؛ بل في التوهّم والواقع في الأعيان، هو التوسّط الذي لا يقع متقدّمه مع متأخّره. والأكوان التي في أجزاء المسافة بحسب فرض وتوهُّم. والحركة بمعنى قطع أجزاء المسافة في الأوهام؛ لأنّ قطع أجزاء المسافة إنّما يكون بتعيين الأجزاء بالوهم. فالحركة بهذا المعنى في الوهم دون العين. والسكون عدم الحركة فما من شأنه أن يتحرّك، وليس هو [٢٥ظ] للجسم بذاته، وإلا لما أمكنت الحركة عليه بل لا مرّ زائد، وهو عدم علّة الحركة. والحركة المطلقة تقابل السكون المطلق، والحركة الخاصّة تقابل السكون الخاصّ. وليس السكون هو لا وجود أيّ حركة كانت فإن المتحرّك حال حركته يُوصَف بلا وجود الحركات كثيرة والسكون في مكان تقابله الحركة عنه لا إليه.

ونقول أنّ بين ابتداءِ كل حركة وانتهائها إلى حدّ معيّن إمكان حركة أبطأ منها تبتدئ معها، ولا يمكن وصولها إلى المنتهى إلا بعدها. وإمكان حركة سريعة تبتدئ معها وتقف قبل وصولها إلى المنتهى. وإمكان حركة سريعة تبتدئ منتصفها وتصل معها، فها هنا أمكن متقدّر غير ثابت. أما أنّه متقدّر، فلأنّ إمكان يصف كل حركة يزيد على امكان ربعها، وينقص عن إمكان كلها. وأما أنّه غير ثابت، فلأنّ لو كان ثابتا فأما أن يكون مقدارُ المتحرّك أو مقدار المسافة إذ لا وجود للمقدار المجرّد لما بيّنّا. وليس هو مقدار المتحرّك، ولا مقدار المسافة؛ لأنّ مقدار المتحرّك والمسافة قد ينفعان في السريع والبطيء، ويختلف مقدار امكان الحركة، وليس نفس السُرعة والبُطء. فإنّ السريعة والبطئيّة تتفاوت امكان نصفها، وكلها دون اختلاف السرعة والبطء، ولا نفس الحركة؛ لأنّها موجودة في المختلفات في هذا المقدار. ومُحال أن يكون مقدارا لا لشيء[68] فهو مقدار لشيء لا يُتصوّر ثباته وهو الحركة.

فالزمان مقدار الحركة من جهة المتقدّم والمتأخر اللّذين لا يجتمعان طريق آخر كل ما حدث بعد إن لم يكن له قبل، لم يكن فيه موجودا، ولا يجتمع معه هذه القبليّة وإذا حدث شيئ آخر

[68] ك: شيء.

لم يكن حين كان هذا. ففي حال[69] كون هذا لا كونه [٢٦و] فهو قبله، فها هنا قبليّات واجبة التجدّد، وليست هي نفس العدم. فإنّ عدمَ الشيء قبل وعدمه بعد يشتركان في أنّهما عدم في العقل، ويفترقان بالقبليّة والبعديّة، فيها زائدان في المفهوم على نفس العدم. وليست القبليّة نفس الفاعل، ولا جوهر ثابت، ولامقدار جوهر ثابت، ولا عرض ثابت؛ لأنّ كل هذه يبقى مع الشيء. والقبليّة نفسها لا تبقى مع الشيء، فليس شيء منها نفس القبيلّة، وهذه القبليّات لها مقدار. فإنّ قبلا قد يكون أبعد من قبل وأقرب من آخر، وليس مقدارا بجوهر ثابت أو عرض ثابت. فيجب أن يكون مقدار الهيئة لا يمكن ثباتها وهي الحركة والزمان متّصل واحد.

والآن طرف الزمان به يتّصل أجزائه بعضها ببعض كاتّصال الماضي والمستقبل. يتعّن الآن بوقوع أمر دفعة، ولا يجوز أن تكون الآنات متشافعة، وإلا لزاد مقدار عددا منها على واحد. فيتألف منها مقدار حركة، فيكون للحركة جزؤ لا يتجزّأ، هذا محال. والزمان ليس لقبليّانه مقطع لا يكون قبله زمان. فأنّه يكون حادثا بعد إن لم يكن، وكل حادث بعد إن لم يكن له قبل كان فيه معدوما، وكل ما كان كذلك فيسبقه زمان. فالزمان الحادث أولا قبله زمان، هذا خلف. ولا ينتهي إلى زمان ليس بعده[70] زمان وإلا لكان بعد جميع الزمان زمان، هذا خلف. فالزمان دائم الاتّصال لا انقطاع له، وليس الزمان مقدار حركة مستقيمة. فإنّ الحركات المستقيمة لا تذهب في جهة غير متناهية لتناهي الجهات. وإذا عادت فلا بدّ من الانقطاع؛ لأنّ بين كل حركتين مستقيمتين زمان سكون؛ لأنّ المتحرّك إذا وصل بها إلى حدّ يكون في آن الوصول مُوصلا بالفعل. [٢٦ظ] ثمّ يزول عنه كونه مُوصلا دفعة، وآن الموصليّة غير آن، وصيرورته غير مُوصل، فبين الآنين زمان، هو زمان سكون، وإلا لزم تشافع الآنات. وإذا فرض حَصاة صاعدة ثمّ صادمها رَحَى نازلة، فالرحى[71] لا يصادف الحصاة إلا بعد مصادمة الهواء المندفع بحركة الرحى، فيحصل المقاومة وزمان السكون قبل اِلتقاء الرحى، ولا يحسن به لسرعة الحركة. ولما تبيّن أنّ كل حركة مستقيمة فهي منقطعة، فالزمان مقدار حركة مستديرة لا تنقطع وهي الحركة الفلكية.

ونقول أيضا أنّ جميع حركات العالم العنصري منقطع أما الطبيعية فلأنّ الجسم إذا انتهى إلى حيّزه الطبيعي سكن. وأما الإرادية فلعدم الثبات موضوعاتها، وأما القسريات فينتهى

---

[69] م - حال.

[70] ك: بعد.

[71] م - نازلة فالرحى.

إلى إرادة أو طبع. فالزمانُ مقدار الحركة الفلكية التي هي أظهر الحركات، وهي الحركة اليومية. ونسبة الزمان إلى الحركات كنسبة خَشَبَة الزراع إلى المزروعات. ويُقسَم في الوهم إلى سنين، وشهور، وأيّام، وساعات. وليس في الأعيان شيء هو سنة أو شهر أو يوم أو ساعة؛ بل كلها أمور وهمية. ولا جزء للزمان في الأعيان مفصَّلا، وليس بعض أجزاء الزمان قبل البعض حتّى تقتضي قبليّة لها. فإنّ الزمان لا جزؤ له بالفعل، وما يُفرَض أجزاؤه لا يبقى بعضه مع بعض.

والإضافة إنّما يكون لموجود إلى موجود وفي حالِ وجودِ المتقدّم ليس للمتأخّر وجود، فالتقدّم والتأخّر بحسب التعقُّل أي: إذا عقلناهما بحكم أنّ أحدَهما متقدّم على الآخر، ونسبة ثباتِ الأمور الثابتة الدائمة أي: الزمان بالمعيّة هو الدهر، ونسبة ثبات الثابتات بعضها إلى البعض بالمعيّة هو السرمد، ودوام الوجود في الماضيِ هو الأزل، [٢٧و] ودوامه في المستقبل هو الأبد. والسرمد في أفق الدهر، والدهر في أفق الزمان. وإذا عُيّن آن من الآنات، وقيل الفلك فيه متحرك أو ساكن، فإن كان متحرّكا فتقع الحركة فيه في الآن، وإن كان ساكنا، فينقطع به الزمان. قلنا: الفلك ليس متحركا ولا ساكنا في نفسه؛ بل زيد الذي يمشي في الصحراء غير متحركا في البيت، ولا ساكنا فيه.

البيان الرابع في الأجسام البسيطة

بسائط الأجسام قسمان: قسم منها لا يقبل الانفصال والتفكّك، وهو المحدّد، وما معه فلا يتشكّل عمّا يماسه فلا يقبل التركيب. وقسم منها يقبل الانفصال و التفكّك، فيقبل التشكّل وتركه أما بسهولة؛ وهو الرُطب، وأما بعُسر؛ وهو اليابس. وكل كائن وفاسد فعنه ميل مستقيم وينفصل عن غيره، ويُفكِّك غيره. فعنه قوّة معِدّة للانفعال، وقوّة معِدّة للفعل. وما سوى الرطوبة واليباسة من القوى المعِدّة للانفعال لا تعمّ الكائنات الفاسدة، وما سواهما تنتهي إليهما، وتتركّب منها. والقوى المعدّة للفعل ممّا تعمّها هي الحرارة والبرودة، والأولى؛ كيفيّة توجب عند التمكّن حركة الشيء عن الوسط من شأنها التفريق، والتخليل، والتلطّف. والثانية كيفيّة توجب عند التمكّن حركة الشيء إلى الوسط من شأنها التسكين والتعقيد كل جسم عنصريّ، فهو أما متحرّك قطعه عن الوسط، أو إلى الوسط. فهو أما حارّ أو بارد.

فالبسائط عنصرية أربعة؛ حارّ يابس، حارّ رطب، بارد يابس، بارد رطب. والمتحرّك عن الوسط خفيف، والمتحرّك إلى الوسط ثقيل، والمتحرّك على الوسط لا ثقيل ولا خفيف، أما أن يطلب [٢٧ظ] أعلى الأماكن وهو الخفيخ المطلق كالنار، أو يطلب وهو الخفيف المضاف كالهواء والثقيل أما أن يطلب أسفل الأماكن، وهو الثقيل المطلق كالأرض. أو لا يطلب وهو الثقيل المضاف كالماء. والأرضُ أثقل من الماء لرسوب الحجر فيه. ويدلّ على حرارة الهواء طُفُوّه على الماء. فإنّ الزِقَّ مملوء من الهواء يرسب قسرا في الماء، ويطفو طبعا.

فهذه هي الأمّهات الأربع، وتتولّد منها المركّبات والكيفياتها الأربع؛ هي أمّهات الكيفيات. وهي مختلفة بالصور الطبيعية لا يستقرّ أحدها حيث يستقر الآخر. والكيفية قد تتبدّل مع انحفاظ الصورة كالماء إذا سُخن أو تبخر أو انجمد. فإنّ صورة المائية باقية في الجمد والبخار؛ لأنّها ترجع إلى مقتضاها بأقلّ معاون. والكيفيات تشتدّ وتضعف ولا كذلك الصورة الجوهرية، وهذه الأربعة تنقلب بعضها إلى بعض. فالهواء ينقلب نارا كما نشاهده في سموم المحرِق. والنار ينقلب هواء كما في شعل. فإنّ النار لو بقيت على النارية الصرف لتحرّكت إلى مكانها على خطّ مستقيم فاحرقت ما يحاذيها. الماء ينقلب هواء كما نشاهد من البخار عند شدّة الانخلال. والهواء ينقلب ماء كالقُطرات المجتمعة على السطح الظاهر للطاسات من الكُوز المملوء بالجمد. وربّما يكون صخر في قُلَل الجبال. فيضرب البرد هوائه فيتكاثف وينقلب ماء، ويتقاطر. والماء ينقلب حجرا كما نشاهد في بعض المواضع. والحجر ينقلب ماء كما يفعله أصحاب الإكسير والعناصر على بساطتها قلّ ما توجد.

والأرض ثلاثة طبقات؛ الأرضية القريبة من البساطة، والتي هي من امتزاج الماء بالتراب، والتي بعضها استولى عليه الماء وبعضها انكشف [٢٨و] للشُعاع المبخِّر للرطوبات. والماء لا يوجد صافيا لمخالطة الأرضية إيّاه، وماء البحر مرة، أو ما تحته لمخالطة الأرضية المحترقة به. والماء كان ينبغي أن يحيط بالأرض إلا أنّ ما يختلط معها من اليابس انقلب جِرْما أرضيّا لدوام الحرارة عليه، وصار موضعا مرتفعا بمنزلة جزيرة بارزة في البحر.

والهواء ثلاثة طبقات الأولى ما قاربت الأرض وخالطها من أبخرة متصاعدة. فمنها ما يجاور الأرض، ويعكس إليها شُعاع الشمس من مَطرَح الشعاع .ومنها ما كان أبعد فبقي باردا. والثانية الهواء صِرف. والثالثة التي تخالطها الأدخنة المتصاعدة. والنارية طبقة واحدة، وهي

أبسط العناصر لقوّتها على احالة ما تجاورها إلى جوهرها. والنار الصِرفة ليس لها لون كما نشاهد من أصول الشُعَل.

والأجسام تؤثّر بعضها في البعض أما بالتجاور كتسخينِ النارِ وبالملاقاة كاحراقها أو بالمقابلة كإضاءة الشمس أسباب الحرارة ثلاثة؛ أحدها مجاورة جسم حارّ، والثاني الحركة كما نرى في حال المحكوك، والثالث الشعاع والذي هو أشدّ ضوء أقبل الحرارة. وظُنّ أنّ الشعاعَ جسم لطيف يَنبثّ في الأجسام، ومعه الحرارة وهو باطل إذا لو تولّد من الشمس أجسام شعاعية كانت الشمس في نفسها حارّة، والتالي باطل. وإلا لكان فيها ميل مستقيم. وليس من شرط كل مسخَّن أن يكون حارًا. فإنّ الحركة مسخّنة، وليست في نفسها حارّة. فالشعاعُ عرض يحصل في الأجسام عند مقابلة النَيّر بتوسّط جِرم شَفّاف كالهواء. واشتداد الحرّ في الصيف لشدّة المقابلة، وضعفها في الشتاء لعِلّتها وممّا يدلّ على أنّ الحرَّ ليس من الشمسِ. إنّها لو كانت من الشمس لكان ما هو أقرب إليها من البخارات اشتدّ حرارة وليس كذلك.

البيان الخامس في المركّبات

[٢٨ظ] البسائط التي منها التركيب لا يفسد صُورها بالامتزاج، وإلا لكان هو فسادا لا مزجا. والمزاج كيفية متوسطة حصلت من كيفيّات البسائط المجتمعة المتصغّرة الأجزاء المتضادّة المتفاعلة متشابهة في جميع أجزاء المركّب. ويفعل كل واحد من البسائط بصورته، وينفعل بمادّته لاستحالة التأثير، والتأثّر من جهة واحدة متشابهة. ولا وجود لمركّب معتدل المزاج بالحقيقة، وهي التي تتساوي فيه مقادير البسائط الأربعة. إذ لا يتصوّر فيه ميل إلى مكان واحد من البسائط، ولا مشترك بين جميع البسائط من الأمكنة. ولا جسم قديم الميل من الكائنات الفاسدة. وإذا قيل: مزاج كذا معتدل كان المزاج ما يناسب كل نوع بحسبه. ولا بدّ في المزاج من صغر الأجزاء بالتخليل ليلقي أكبر كل واحد منها أكثر الآخر. وليس من الشرط المزاج تساوي الأجزاء إذ يغلب القليل على الكثير في المزاج، وقد يحتاج النوع إلى مزاجين كالإنسان إلى مزاج الدمّ، وغيره. وقد يكون المزاج الثاني والثالث صناعيّا كما في السَكِنْجبين. والمركّبات قد تؤثّر بالمزاج كتبريد ما غلب عليه البرد و تسمّى الفعل بالكيفية. وقد تؤثّر بقوّة نقيض عليها من أسباب خارجة، وهي إن استمرت على نهج واحد تسمَّى الفعلَ بالخاصّية؛كجذب المغناطيس الحديد، وتأثير السموم في الحيوانات. فإن اليسير منه إذا نال عُضوا يَسرِي إلى جميع البدن. ولو كان بالكيفية لكان البسط على حَرافته أولى به. وإن كانت على جهات مختلفة يُسمَّى الفعل بالقوّة.

وقد يفعل المركّب بالعنصر كانجذاب بعض المتولّدات إلى الأرض. وكل واحد من العناصر حالة التركيب يسمّى [٢٩و] الأسطقس كالهواء للمواليد. وإذا استحال إلى شيء يسمّى عنصرا كالهواء إلى السحاب. وإذا قيس إلى مجموع العالم يسمّى ركبا. وكل واحد من الحرارة والبرودة إذا أغلب على شيء يشتدّ تأثيره أو لا، ثمّ يضعف؛ لأنّه يغصب الظاهر أولا عن ضدّه فيشتدّ تأثيره فيه، ثمّ يغصب بالكلية، فينتشر تأثيره فيه فيضعف. وإذا استولى ضدّ على الظاهر اشتدّ فعل الآخر في الباطن؛ لأنّ قوّتها التي أنّ ظاهر[72] كانت على الكل يعتصر على الباطن، فيشتدّ أثرها فيه.

والحرارة الشعاعية وغيرها تخلّل وتصعد وما تتخلل من الرطب تسمّى بخارا، وما تتخلل من اليابس تسمّى دخانا. والدخان يعلو البخار ليشتدّه لطاقته. والبخارُ إذا وصل إلى الطاقة

---

[72] م + إن ظاهر، صحّ في الهامش.

الباردة، فيضربه البرد، ويتكاثف، فينعقد سحابا، فينزل مطرا. وإذا اشتدّ على السحاب برد شديد قبل نزوله مطرا صار ثلجا، وانحدر. وإن كان غلبة البرد بعد التقطير، وتشكّل القُطرات، وأصابه بعد ذلك حر، فيجتمع البرد في الباطن، فيتجمّد بردا وتتمحّق زواياه بتسخين الحركة، فيستدير، وما يقلّ من البُخار، وضربه البرد قبل أن يصعد كثيرا ينزل طلاًّ. وإن اشتدّ البردُ ينزل صقيعا. وما يقرب الأرض من البخار المتكاثف متبرّدا يسمّى الضَباب. فالبخار كلما كان ألطف كان أشدّ قبولا للجمود. وقد يحدث المطر من غلبة البرد على الهواء، والغيم الرقيق، والهواء الرطب قد يحدث منهما هالة وقوس قُزَح.

أما الهالة فمن انعكاس البصر من الغيم الرقيق إلى النيّر. إذا كان أجزاؤ الغيم صغيرة صقيلة مجتمعة على شكل دائرة فيُرى فيها لون النيّر دون شكله لصغرها. وأما قوس قزح فمن انعكاس الشعاع إلى الشمس[73] [٢٩ظ] من البخارات الرطبة إذا كان السحاب في خلاف جهة النيّر، ولا تمّ دائرته فوق الأرض[74]؛ لأنها لو تمّت لوقع شيء منها تحت الأرض. والدخان قد يرجع لعلية البرد أو بمصادمة الهواء الذي يدور بحركة الفلك، فتمزج به الهواء، فيحصل الريح. وقد يحصل هواء فيما بين سحابين صاعد وهابط، فيحصل منه الريح الدوّارة التي يسمّى زَوْبَعة، وقد يحدث الزوابع من مقاومة ريحين مختلفي الجهة يلتقيان فيستديران. والريح قد يصادم غيما فتُدِيره في الهواء فيُرى كأنّه تِنِين يجتاز في الجوّ.

الدُخان إذا مازج البخار تصاعد، والعقد البخار سحابا، واحتبس الدخان إن بقي حاراً قصد العلوّ، وإن غلب عليه البرد قصد النزول. فيقلقل وربّما يصعب خروجه من الغيم لكثرته فيقاومه بقوّة فتمزّقه، فيحصل من شدّة حركته ومصاكم صوت عظيم، وهو الرعد، ومن اصطكاكه نارية هي البرق. وقد ينفصل الدخان مشتعلا إن كان أغلظ، وهو الصاعقة. والبرق يرى قبل المرعد؛ لأنّ الصوت لا بدّ له من حركة الهواء، فيحتاج إلى زمان، ولا كذلك الرؤية. وقد يستمرّ صعوده إلى كرة النار فيشتعل ويتعدّي إلى الأرض، فيُرى كأنّه لَهيب مشتعل ينزل من السماء إلى الأرض.

فإذا وصل النار إلى الأرض احترق الدخان بالكلية ومتى تلطّف الدخان بسرعة انقلب نارا، وشفّ قطراتها انطفت، وإن لم يتلطّف بسرعة، وبقي زمانا، ودار مع النار الدائرة بموافقة

---

[73] ك - إلى الشمس.

[74] ك - فوق الأرض.

الفلك، حدث علامات حُمر وسَوْد. وقد تحدث من بقايا مادّة الشهب السموم، وقد يكون السموم من مرور الريح بالأراضي الحارّة والأبخرة قد يحتبس تحت الأرض ويبرد [٣٠و] بسبب ما في نُقَبها من الهواء فيستحيل ماء فما له مدد تتفجّر عيونا وتجري على الوِلاء لضرورة عدم الخلاء وما لا مدد له يركد، وما لا مدد لكنّ أجزاؤه متبدّدة. والأرض واهية لايحتاح إلى مقاومة حصل منه القنوات أو ماء البير. من هذا القبيل إلا أنّه ليس له[75] مدد يُجري به على الأرض. والأبخرة التي لا تجد منفذات يزلزل الأرض. وكذا الأدخنة، وقد تشتدّ حركتها، فيحدث منها دَوِى كما في تتموُّج الهواء في الدَنِ، فتحدث الزلزلة.

والأدخنة والأبخرة المحتسبة في الأرض إذا لم تكن كثيرة اختطلت على ضروب من الاختلاطات، فتكون منها الأجسام المعدنية. فما غلب فيه الدخان تتولّد جواهر غير متطرّقة ولا ذاتية بالنار كالنوشادر والملح، وما غلب فيه البخار، والعقد انعقادا تاماّ يتولّد جواهر غير متطرقة عسرة الذوب كالبِلّور والياقوت. الكبريت يحصل من بخار امتزج مع دخان امتزاجا تاماّ حتى تحصل فيه دهنية. والزِئبَق من بخار ممتزج مع دخان كبرتيّ امتزاجا محكما لم ينفصل منه ومن امتزاج البخار والدخان على اعتدال أتمَّ تتكوّن الأجساد السبعة فهي :الذهب، والفِضّة، والنُحاس، والحديد، والرَصاص، والأُسرُب، والخارَصِينيّ.

والمتطرّقات ذابية وإن كانت محتَلّة، ومادّتها جوهر مائي يخالط جسما أرضيا مخالطة شديدة. والجوهر المائيّ يجمّد فيها بالبرد بعد أثر من الحرّ. وفيها دهنية غير تامّة الانعقاد، ولهذا يتطرّق والحجريّات، وإن كان مادّتها مائية لكنّ ليس جمودها بمجرّد البرد؛ بل بالنفس المحتَلّ للمائية إلى الأرضية، وليس فيها رطوبة دهنية. والذائبات الغير المنطرقة مادّتها مائية لكنّ [٣٠ظ] الدهنية الموجبة للانطراق مفقودة فيها. والكباريت فقد تخمّرت مائيّتها بأرضية وهوائية شديدة الحرارة ثمّ انعقدت بالبرد. والزِئبَق من مائية خالطت أرضية لطيفة كبريتية حتّى إنّ كل جزء يتميّز بغشائه شيء من تلك اليبوسة كأنّها جلدته وبياضه من صفاء ما بينه، وبياض أرضية اللطيفة، وممازجة الهواء. والحجر يتكوّن من طين بطَبخة الحرارة.

البيان السادس في النفوس

[75] ك - له.

النفس كمال أول لجسم[76] طبيعيّ آليّ. وقُيّد بالكمال أول لتخرج عنه ثوانى الكمالات. وقُيّد بالجسم الطبيعي لتخرج عنه كمالات الجسم الصناعي. وقُيّد بالآليّ لتخرج عنه الصوَر الطبيعية التي ليست أفاعيلها بالآلات وهي أربعة: نباتية، وحيوانية، وإنسانية، وفلكية.

أما النباتية فهي التي يصدر عنه النُموّ، والتغذّي، والتوليد. ولها ثلاث قُوى: قوّة متصرّفة في مادّة الغذاء لتُخيله إلى شبيه جوهر المغتذي بدلا لما يتحلّل من أجزائه، وتُسمَّى غاذية، وقوّة تُوجب الزيادة في أجزائها لمغتذي على نسبة محفوظة في الأقطار حتّى تبلغ الغاية ما وتُسمَّى نامية، وقوّة تحصل فصله من المادّة تفيد أجزاؤه هيئات تصلح بها؛ لأنّ تصير مبدأ لتشخّص آخر من نوعه، وتُسمَّى مولّدة.

والفرق بين التخلخل والنُموّ أنّ النموّ؛ تحريك للشيء الباقي نوعيته إلى الزيادة بما يدخل عليه في جميع الأقطار ولا كذلك التخلخل السمن غير الإنماء. فإنّ السمن يوجد مع سقوط قوّة النموّ كما للشيخ، والهُزال يُوجد مع بقاء النموّ كما في الصَبيّ. والسمين لا يوجد في جميع الأقطار. والفرق بين التغذية والنُموّ أنّ التغذية لا تتضمّن إلاّ إحالة إلى الشبيه، وتبدّلا لما يتحلّل، ولا تُوجَب الغاذية اختلاف المقادير؛ بل لو كانت وحدها [٣١و] لا تقتضي إلا المساوان والمولّدة تجذب الدمّ إلى الاثنين من الأعضاء. ونسبة الدمّ المنجذب إلى الاثنين في قبول آثار تتعلّق بالتوليد كنسبة مادّة الدمّ المنجذب إلى الكَبد. والغاذية تخدمها الجاذبة التي تجذب الغذاء، والماسكة وهي التي تمسكه إلى أن ينهضم، والهاضمة التي يُنضِجُه ويعُدّه للنفوذ حتّى يقبل أثر الغاذية، ثمّ تحيله الغاذية إلى ما يليق، والدافعة التي تدفع الثقل. والذي يدلّ على أنّ الغاذية غير النامية والمولّدة تقاوها بعدهما إلى أن يحلّ الأجل. والنامية غير المولّدة لوجودها قبل المولّدة وبقاء المولّدة بعدها هذا هول القول في النفس النباتية.

وأما النفس الحيوانية فلها بعد استيفاء القوى النباتية قويان مدرِكة ومحرّكة. المدرِكة قسمان، ظاهرة، وباطنة .أما الظاهرة، فهي الحواسّ الخمسة أعني؛ اللمس، والذوق، والشمّ، والسمع ،والبصر. أما اللمس فهي قوّة منبثة في جِلد البدن كله، فيدرك ما يماسه ويؤثّر فيه بالمُضادّة وهو الكيفيّات الأربع؛ والخِفّة والثّقل، والمَلاسة، والخُشونة، والصَلابة، واللَين، واللُزوجة والهَشاشة. ووجودها أهمّ[77] للحيوان من سائر القُوى[78]. ولا يصحّ بقاء الحيوان عند

---

[76] م: الجسم.

[77] ك: طمس، كتب بخط متأخر: أهمّ.

[78] ك - من سائر القُوى.

ارتفاعها، وإنّما يحسّ بالحرارة والبرودة لما يعرض لآلة اللمس الانفعال بهما[79] لا يتفرق الاتصال، وإلاّ لما وقع الإحساس بالحرارة[80] إحساسا يتشابه في جميع مواضع اللمس؛ بل يجب أن يقتصر[81] على مواضع التفريق. وأما الثقل والخِفّة والمَلاسة والخُشونة، فإنّما تُدرك بانقصار الآلة وأقوى اللذات والآلام البدنية وأثبتها اللمسيّات.

وآلة اللمس هي الواسطة المؤدية للكيفية فيجب [٣١ظ] أن يكون حاليا في نفسه عن تلك الكيفية؛ إذ لو كان فيها ميل تلك الكيفية، وحصل فيها تلك أيضا لزم اجتماع الميلين في محلّ واحد بلا امتياز ولا يقع به الإدراك؛ إذا لشيء لا ينفعل عن مثله وليست أيضا عرية[82] عن الكيفيّات الأربع بالكلية. فليس إلاّ أن تكون مدركة للأطراف بسبب التوسّط المزاجي، فالأقرب إلى الاعتدال أشدّ إحساسا. واللمس كما تدرك الكيفيات فكذلك يدرك تفرّق الاتصال وعوده[83].

وأما الذوق فهي قوّة منبثة في العصب المفروش على جِرم اللسان، يدرك الطعوم المتحلّلة من الأجرام المماسة له لمخالطة[84] الرطوبة العَذْبة التي يستحيل إلى الطعم الوارد. والذوق يشبه اللمس من حيث احتياجه إلى المُلابسة إلاّ أنّ نفس الذوق لا يوجب الشعور بالطعم دون الرطوبة العذبة. وقد يتركّب من الطعم واللمس إدراك لا يتبيّن يغايره للحس كانحرافه، فإنّها تفرق وتسخن وتنفعل عنها سطح الفمّ إنفعالا لمسيا، ولها أثر ذوقيّ فلا يتميز إدراكها، وحاجة الحيوان المغتذي إلى هذه الحاسّة أهمّ الحاجات المتعلّقة بالحواسّ بعد اللمس.

وأما الشمّ فهي قوّة مرتّبة في زائدتي مقدّم الدماغ الشبيهتين بحلمتيّ الثدي[85] مدركة للروائح، وهي مستغنية عن الملامسة وتحتاج إلى إنفعال الهواء، ولا يكفيها يحلّل البُخار من ذي الرائحة دون استحالة الهواء فإذا وصل البخار مع الهواء المنفعل[86] أو أحدهما إلى قوّة الشم وقع

---

[79] ك: طمس، كتب بخط متأخر: بهما.

[80] ك: لحرارة.

[81] ك: يقتضر.

[82] ك - عريّة، طمس، غير مقروء.

[83] ك: عُودُ.

[84] ك: مخالطة.

[85] ك - الثدي.

[86] ك - منفعل، طمس، غير مقروء.

الشعور به[87] ولو لا انفعال الهواء لَمَا كان في زمان يسير يتحلّل من المسك وغيره من البخار ما ينتشر[88] في بيت كبير.

وأما السمع فهي قوّة مرتّبة في العصب المفروش على سطح [٣٢و] باطن الصِماخ،هي مَشعَرة الأصوات بتوسّط الهواء، والصوت يحدث من تموّج الهواء منضغطا بين جسمين متصاكين متقاومين لقَرع أو قَلع. فإذا انتهى تموّجه إلى الصِماخ وفيه[89] هواء راكد يموّجه ويشكّله بشكل نفسه فيقع على جلدة ممدودة على عصبة مقعّرة كمدّ الجلد على الطبل فيحصل طنين فيدركه القوّة وإدراك الحروف بسبب التقطّعات. وليس الصوت أمرا يحصل في الصِماخ لا غير؛ بل هو حادث خارج الأُذن؛ لأنّا ندرك جهة الصوت. وأما والصداء فإنّه يحصل من انعكاس الهواء المتموّج من مصادم عال كجبل أو حائط محفوظا فيه التقطّعات، ولكل صوت صداء عند كل مصادم. لكنّ لا يقع الشعور بالعكس في البيوت[90] لقُرب المسافة، فإنّها إذا قُرِبت يقع الصوت والمتعاكس في زمان واحد فلا يتمايز، وصوت المغنّي في البيت أقوى ممّا في الصحراء بسبب انعكاس ما.

وأما البصر فهي قوّة مرتّبة في العَصَبة المجوّفة، مدركة لما ينطبع من الصُور في رطوبة جليدية التي في العين بتوسّط جرم شفّاف. فإن قُلتَ: "إنّ صورة السماء وامتدادها لا يحصل في العين"؛ إذ الامتداد الأصغر لا يحلّ فيه الأعظم، قلتُ: "لا نسلّم وإنّما يمتنع ذلك إن لو[91] كان من شرط العرض أن يساويه[92] من المحلّ شيء"، وليس كذلك كما عرفت في حال المقدار والهيولى. فإن قلتَ: "يلزم حلول مقدارين أصغر ومقدار أكبر في محلّ واحد، قلنا: "إنّما يمتنع ذلك إن لو كل واحد منهما على سبيل الاستقلال. أما إذا كانت أحدهما صورة والآخر مثالا فلا وظُنّ أنّ الرؤية إنّما تكون بخروج الشُعاع من البصر ملاقيا للمبصر، وهو باطل[93]؛ لأنّ الخارجَ لا يجوز أن يكون عرضا؛ إذ العرض لا يصحّ عليه الانتقال فلا يوصف [٣٢ظ] بالدخول والخروج ولا يصحّ أن يكون جوهرا، وإلا لوجب أن يتحرّق الفلك لتُرى الكواكب،

---

[87] ك - الشعور به، طمس، غير مقروء.

[88] ك - يمتشر، طمس، غير مقروء.

[89] ك - وفيه.

[90] ك - البيوت.

[91] ك - لو.

[92] م: ساوته.

[93] ك - وهو باطل.

ولوجب أن تكون رؤية القمر قبل رؤية الكواكب العُلوية بمقدار ما بينهما من المسافة، ولوجب[94] أن لا يرى جميع ما في الزجاج وجميع ما في الماء لإمتناع دخول الشُعاع في جميعها؛ ولأنّ حركته إن كانت طبيعية وجب أن لا يرى إلاّ من جهة واحدة؛ لأنّ الجسم الواحد يمتنع أن يتحرّك بالطبع إلى جهات مختلفة وإن كانت إرادية فأما أن يكون بإرادتنا أو بإرادة مستقلّة يختصّ به، فإن كان بإرادتنا لكان لنا أن نفتح البصر ولا يرى المستضئ الذي في مقابلتنا، وإن كان بإرادة مستقلّة لكان هو حيوانا مستقلا يتحرّك بإرادته كيف ثبتا، فيكون إدراكه لنفسه لا لنا؛ ولأنّ الرؤية لو كانت بملاقاة البصر لوجب أن لا يختلف رؤية عظم المرئي من القُرب والبُعد. والتوالي في الكل باطلة، فالمقدّم باطل.

وليس الإبصار بانطباع صورة المرئيّ في الرطوبة الجليدية، وإلاّ لزم أن يرى الشيء الواحد مرّتين بانطباعه في جليدتيّ العينين؛ بل يتأدّي الشبح من عصبتين مجوفتين إلى ملتقاهما بواسطة الجسم الذي فيهما وبسبب رؤية الشيء الواحد سيتبيّن ميل الحَدَقَة إلى أحد الجوانب. وقد يكون بانتقال الآلة التي تؤدي الشبح من الجليدية إلى الملتقي العصبتين فلا يقع تأدّي الشبحين إلى موضع واحد معا؛ بل يخصّ كل واحد منهما بجزء من الجسم الذي في العصب، وقد يرى الشيء الواحد شيئين بسبب حركات الجسم الذي في تجاويف العصبتين، واضطرابه في مكانه واختلافات عارضة له[95]. وإنّما يرى الأقرب أعظم والأبعد أصغر؛ لأنّ المرئيّ كلما كان أبعد كان ينطبع صورته في زاوية أصغر [٣٣و] بحيث لو توهّمنا خطوطا تخرج من الباصرة وتلاقي المبصر حدث شكل مخروطيّ رأسه القوّة الباصرة وقاعدته المبصر فمَتىَ كان المرئيّ أقرب كانت الزاوية في رأسه أعظم فينطبع في زاوية أعظم، ومتى كان أبعد كانت الزاوية في رأسه أصغر فينطبع في زاوية أصغر، وهكذا إلى أن يتمحّق[96] الانطباع. والصورة التي تحصل عند مقابلة المرآة ليست في المرآة، وإلاّ لما اختلف باختلاف موضع النظر إليها، فتلك الصورة في البصر، وإذا رأى الإنسان شيئا ورأى شبحه من مقابلة المرآة، فيرى صورته وشبحه. والشفّاف لا يُرى فيه الشبح؛ بل يُرى فيه الصورة، والماء يُرى فيه صورة ما تحته ويُرى فيه شبح ما يقابله، والبلّور يُرى فيه صورة ما وراءه ولا يرى فيه شبح ما يقابله، وإنّما يرى

[94] ك: طمس، كتب بخط متأخر: ولوجب.

[95] ك: عارضه.

[96] : ك - يتمحّق، طمس، غير مقروء.

الشيء[97] في البخار أعظم، لأنّه كما يؤدّي صورته يؤدّي شبحه فيُرى أعظم وحصول الشبح إنّما[98] يكون عن مبدء خارج عن الجسمانيات لاستعداد تحصل بالمقابلة.

وأما القوّة الباطنة، فهي الحسّ المشترك، والخيال، والوهم، والحافظة ،والمتخيّلة. أما الحسّ المشترك فهي قوّة مرتّبة في التجويف الأول من الدماغ. ومبادئ عصب الحسّ تجتمع عندها صور المحسوسات فيدركها، ولو لا هذه القوّة لَمَا أمكن لنا أن نحكم أنّ هذا المطعوم عين هذا الأبيض الحاضرين. فإنّ الحسّ الظاهر يختصّ بإدراك أحدهما، والحاكم لا بدّ له من حضور الصورتين حتّى يحكم بجمع أو تفريق بينها وهي غير البصر. فإنّا نرى القُطرة النازلة خطا مستقيما والنقط الدائرة بسرعة خطا مستديرا على سبيل المشاهدة وليس ذلك بالبصر، فإنّ البصر يدرك المقابل، والمقابل نقطة وقطرة، فهو [٣٣ظ] لقوّة يؤدّي البصر إليها من شأنها أن يشاهد ما يحضرها. ثمّ يتفق أن يتصل بها صورة الإبصار الحاضرة قبل غيبة تلك الصورة كما في النقطة والقُطرة فنرى خطا أو دائرة. ولا يقتصر الحسّ المشترك على مشاهدة مدركات البصر فإنّ النائم يشاهد صور جميع المحسوسات.

وأما الخيال فهي قوّة مرتّبة في آخر التجويف الأول، تجتمع فيها صور جميع المحسوسات وتبقى فيها بعد الغيبوبة عن الحسّ المشترك وهي خزانتها. والذي يدل على تغايرهما؛ أنّ النائم يرى في نومه أمورا يشاهدها لا على أن يكون حال التخيّل، وكذا جماعة من المرضى يشاهدون صورا لا حضور لها في الخارج. والأمور التي تُتخيّل في أغلب الأوقات ليس فيه مشاهدة. فالحسّ المشترك يقبل والخيال يحفظ ما يقبله الحسّ بعد الغيبوبة، وليس من شرط القابل أن يكون حافظا فإنّ الماء تقبّل ولا يحفظ، وتسمّى هذه القوّة متصوّرة أيضا.

أما الوهم فهي قوّة مرتّبة في التجويف الأوسط من الدماغ يدرك المعانى الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات. ويحكم أحكاما جزئية كإدراك الشاة معنى في الذئب موجبا للفرار، وإدراك الكلب معنى فِيمن أنعم عليه موجبا[99] للخضوع والمتابعة له.

وأما الحافظة فهي قوّة مرتّبة في التجويف الأخير من الدماغ من شأنها أن يحفظ أحكام الوهم وبسببها إلى الوهم كنسبة الخيال إلى الحسّ المشترك. تُسمَّى ذاكرة أيضا.

[97] ك - الشيء.

[98] ك: إمّا.

[99] ك - موجبا.

وأما المتخيّلة فهي قوّة مُودَعَة في التجويف الأوسط من الدماغ من شأنها أن تركّب الصور والمعانى، وتجمع بين المختلفات المتفرّقة وتفرق بين المتشابهات المجتمعة كمن يُفرض إنسانا ذا رأسين أو [٣٤و] عديم الرأس. وهي متحرّكة دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وهي المتحاكية للمدركات العقلية والهيئآت المزاجية وينتقل[100] من الشيء إلى ضده أو شبيهه. والمستعمل لها إن كان هو العقل يُسمَّى مفكّرة. وإن كان هو الوهم يُسمَّى متخيّلة. وبها استرجاع الصور عن الخيال واسترجاع المعانى عن الحافظة. وهي قوّة موجودة في كثير من الحيوانات كما نرى فيهم من تفصيلات وتركيبات عجيبة. والذي يدلّ على اختصاص كل قوّة بآلة أنّ الفساد إذا تطرق إلى تجويف اختلّت القوّة التي يسبب إليه. والذي يدلّ على تغايرها بقاء بعضها دون البعض. فهذه هي القوّة[101] المدركة.

وأما القوّة المحرّكة فهي أما باعثة أو فاعلة. أما الباعثة فهي القوّة الشوقية المذعنة للقوى المدركة. فتحمل بعد الإدراك على البعث إلى طلب أو هرب، فإن حملت على التحريك إلى جلب الأشياء الضرورية أو النافعة نفعا ما طلبا بحصول لذّة فتُسمَّى شهوانية. وإن حملت على التحريك إلى دفع أو هرب مما لا يلائم طلبا للغلبة فيُسمَّى غضبية. وأما الفاعلة فهي قوّة تنبعث في الأعصاب والعَضَلات من شأنها أن يُشَنَّجَ العضلات، بجذب الأوتار والرِباطات وإرخائها وتمديدها. والشوق ليس نفس الإدراك؛ فإنّه قد يدرك ما لم يقع إليه الشوق وقد يتّفق الإدراك في جماعة ويختلف الشوق فيهم. فالقوّة المحرّكة مغايرة للقوّة المدركة.

ولكل واحدة من هذه القُوى روح تحمله وهو جسم لطيف يحدث من لطافة الأخلاط كما تحدث الأعضاء من كثافتها منبعث من القلب فما ينبعث منه إلى الأعضاء بواسطة الشرايين يُسمَّى روحا حيوانيّا والذي يتصاعد منه إلى الدماغ [٣٤ظ] ويعتدل فيه بتبريده أيان و يقبض إلى الأعضاء المدرك المتحركة منبثا في جميع جلد البدن يُسمَّى روحا نفسانيّا. وإذا حصل في القُوى المدركة صورة مطلوبة أو مكروهة ينفعل عنه الروح ويستحيل مزاجه فإنّ استحال إلى كيفية ملائمة للقلب التذّ[102] وإن استحال إلى غير الملائم تألم. فهذا هو القول في النفس الحيوانية.

وأما النفس الإنسانية فهي قوّة تدرك الأمور الكلية وتفعل الأفاعيل الكائنة بالاختيار الفكري والإستنباط بالرأي وتسمَّى نفسا ناطقة. وهي من حيث أنّها تدرك الأمور الكلية وتوقّع

---

[100] ك ـ ينتقل.

[101] ك: قوى.

[102] ك ـ ألتذّ، طمس، غير مقروء.

النسبة بين بعضها إلى بعض تُسمَّى قوّة نظرية. ومن حيث أنّها تحرّك[103] البدن إلى الأفاعيل الجزئية الخاصّة بالفكرة تُسمَّى قوّة عملية، ويحدث منها من جهة كونها عملية في القوّة الشوقية هيئآت يخص الإنسان ويتهيّأ بها لسرعة فعل وانفعال مثل الخجل والحياء والضحك والبُكاء. وتستعمل القوّة المتخيّلة والمتوهّمة في استنباط الصناعات الإنسانية. وتتولّد منها آراء محمودة مثل "أنّ الكذب قبيح والعدل حسن"

و القوّة النظرية إن كانت خالية عن المعقولات كلها تسمَّى عقلا هيولانيّا. وإن حصل لها المعقولات الأولية وتهيّئآت لاكتساب المعقولات الثانية تُسمَّى[104] العقل بالملكة. وإن حصل لها المعقولات المكتسبة وصارت مخزونة لا تطالعها ولها قوّة على استحضار تلك[105] المعقولات بملكة متمكّنة فيها من غير افتقار إلى كسب تسمَّى العقل بالفعل. وإن كانت تطالعها ويعقل أنّها يعقلها يُسمَّى عقلا مستفادا. والإدراك[106] لا بدّ فيه من حصول صورة المدرَك في المدرِك؛ لأنّه إذا حصل لنا علم شيء فإن لم يحصل فينا شيء فحالنا قبل العلم كما لنا [٣٥و] بعد العلم وليس كذلك فإذن[107] يحصل فينا شيء فذلك الشيء إن لم يطابق المعلوم[108] فلا إدراك وقد أدراكناه كما هو وإن طبقه فهو صورته.

والحسّ يجرّد الصورة عن المادّة ولكنّه يحتاج إلى علاقة وضعية بينه وبين الحامل حتّى إذا انقطعت بطلت الصورة، والخيال يجردها عن العلاقة ويدركها مع غيبوبة الحامل ولكنّ لا يقدر على التجريد من الوضع والكمّ والكيف، والعقل يجردها عن العوارض الغريبة غير مستبق[109] إلاّ الحقيقة. فتأخذ صورة الإنسانية عن زيد مجرّدة بحيث يطابق عمرا وخالدا. والنفس ليست بجسم ولا جسماني؛ بل هو مجرّدة؛ لأنّ الحيوانية المعقولة المجرّدة عن الوضع لو كانت حالة في جسم يعرض لها بتوسّط المحل مقدار خاص ووضع خاص فلا تكون مجرّدة عنهما ولا مطابقة لمختلفات المقادير . هذا خلف. ولأن تجرّدها إن كان لذاتها لكان استخاصّها مجرّدة وإن

---

[103] ك: حرك.

[104] ك: لتسمّى.

[105] ك ـ تلك.

[106] ك ـ الإدراك، طمس، غير مقروء.

[107] ك ـ فإذن، طمس، غير مقروء.

[108] ك ـ معلوم.

[109] ك ـ مخصوصة، طمس، غير مقروء.

كان لتجرّد المأخوذ منه[110] لكان المأخوذ منه مجرّدا، وليس كذلك وإن كان لتجرّد العاقل فالنفس مجرّدة؛ ولأنّ العاقل الوجود المطلق لو كان جسما فإذا توهّميّا القسمة في محله عرض للوجود أجزاء. فإن كان كل جزء من الوجود ليس بوجود فللوجود أجزاء من لا وجود، هذا محال. وإن كان وجودا فلا بدّ من امتيازه عن الكل فيكون كل جزء زائدا على الكل؛ لأنّ الكل كان وجودا مطلقا والجزؤ وجود مع خصوص وزيادة الجزء على الكل محال. ولأنّ عاقلا لوحدة المطلقة لو كان جسما أو جسمانيّا لانقسمت الوحدة المطلقة بانقسامه. والتالي باطل فالمقدم باطل.

وهكذا نقول في بسائط المعقولات؛ ولأنّ المعقولات لو كانت في محلّ[111] منقسم فإذا فُرض في ذلك المحلّ قسمة وهمية. [٣٥ظ] فما يحلّ فيه ينقسم بأنقسامه إلى جزئين فإن تشابه الجزؤان فالجزؤ لا يخالف الكل إلا بالمقدار إذا جزؤان المتشابهان لا يحصلان إلا كذلك فالمعقول المجرّد عن المقدار مقترن بالمقدار. هذا خلف. ولأنّه لو انقسم إلى جزئين متشابهين لكان الشيء الواحد معقولا مرّتين وهكذا في كل جزء منها قسمة أخرى وهكذا إلى غير النهاية فيمكن أن يصير الشيء الواحد معقولا مرارا عير متناهية. هذا خلف. وإن لم يتشابه الجزؤان كان المعقول له[112] جزؤان مختلفان. فإذا فرضنا القسمة ثابتا وتاليا فيكون لكل جزء جزؤ وهكذا إلى غير النهاية. فتكون للمعقول أجزاؤ غير متناهية، وهو محال. لأنّ الشيء الموقوف تعقّله على ما لا يتناهي لا يمكن تعقّله؛ ولأن النفسَ لو كانت في عضوّ من البدن فإن كان صورته كافية في التعقّل لكان دائم التعقّل له، وإن لم تكن كافية فكان يجب أن[113] تحصل له صورة أخرى في مادّته فتجتمع صورتان في مادّة واحدة من نوع واحد. هذا محال. ولأنّ إذا حكمنا على السواد والبياض بأنّهما ضدّان فلا بدّ للحاكم فينا من تصوّر السواد والبياض ولو كان المدرِك والحاكم قوّة جسمانية لما أمكن ذلك؛ لأن الذي يحضره السواد من القوى الجسمانية لما يدرك البياض وعلى العكس فليس لواحد[114] منهما الحكم الواحد على جميعهما لانفراد كل جزء بأحدهما. فالحاكم لا بدّ وأنّ يكون مجرّدا. والنفس لا يخرج من القوّة إلى الفعل بذاتها؛ لأنّ جهة العقل لا بدّ وأنّ يكون غير جهة الانفعال وليس هي جسما ليفعل بصورته وينفعل بمادّته فلها مخرِج يخرجها من الالقوّة إلى الفعل؛ ولأنّ النفس إذا غابت عنها صورة فلها الرجوع إليها من غير افتقار إلى

---

[110] ك ـ منه.

[111] ك ـ في محلّ.

[112] ك ـ له.

[113] ك ـ يجب أن.

[114] ك ـ لواحد، طمس، غير مقروء.

كسب وليس لها خزانة جسمانية [٣٦و] إذا المعقولات لا ترتسم في قوّة جسمانية، وليس لها جزؤ؛ لأنّ يكون أحدهما متصرفا والآخر خزانة[115]؛ فلها مكمِل[116] مجرّد اتصل النفس به لا عقليا أيّدها وهي كمرآة إذا أقبلت عليه قبلت، وإذا استغلّت عنه بجانب الحسّ زالت ونسبته إلى النفوس كنسبة الشمس إلى الأبصار على حسب الاستعدادات القريبة والبعيدة. وكثرة الأفكار يوجب استعداد الاتصال به والقبول عنه وليست المقدّمتان موجبتين للنتيجة؛ بل هما مُعدّتان للنفس باستعداد قريب بحصول صورة النتيجة. وكما أنّ الأوليّات بعد تصوّر الموضوع والمحمول لا يتوقّف الحكم بها على غيره. فكذلك إذا لاحت المقدّمتان والتفتت النفس إليها حق الالتفات لا تتوقّف النتيجة على غيرهما.

والذهن قوّة للنفس مُعدّة لاكتساب الآراء والفهم جودة تُهيّئ[117] هذه القوّة لتصوّر ما يرد عليها من غيرها. والفكر، حركة الذهن نحو المبادئ لينتقل منها إلى المطالب. والحدس، جودة هذه الحركة إلى اقتناص[118] الحدّ الأوسط من غير طلب وشوق. والذكاء شدّة هذه الحدس. ويختلف مراتب الحدس في الكمّ والكيف. أما في الكمّ، فلأنّ بعض الناس قد يكون أكثر استخراجا للحدود الوسطى. وأما في الكيف، فلأنّه قد يكون أسرع زمان حدس. وتقبل الزيادة والنقصان وينتهي في طرف الزيادة إلى من له[119] حدس في كل مطلوب، وفي أسرع وقت وأقصره دون معلّم ومنه نفس شديدة القوّة يُسمَّى نفسا قدسية كما للأنبياء. والنفوس حادثة مع حدوث البدن؛ لأنها لو كانت موجودة قبل البدن فأما أن تكون واحدة أو كثيرة. والأول محال؛ لأنّها لو فُرضت واحدة فإن انقسمت وتكثّرت [٣٦ظ] عند تدبير الأبدان فتكون قابلة للقسمة والانفصال وما يقبل القسمة[120] والانفصال فهو جسم، فالنفس جسم. هذا خلف. وإن لم[121] يتكثّر؛ بل تبقى واحدة مدبّرة بجميع الأبدان فكل ما يعقله الإنسان الواحد يجب أن يكون معقولا للكل. هذا محال.

---

[115] ك ـ خزانة، طمس، غير مقروء.

[116] ك ـ مكمِل، طمس، غير مقروء.

[117] ك ـ تُهيّئ، طمس، غير مقروء.

[118] ك ـ اقتناص، طمس، غير مقروء.

[119] ك ـ له.

[120] ك ـ القسمة، طمس، غير مقروء.

[121] ك ـ لم، طمس، غير مقروء.

والثاني أيضا محال؛ لأنّ المميّز آحادها يمتنع أن يكون لازم الماهية؛ لأنّه متّفق في أعداد ها، ولا العرض المفارق بسبب الفاعل الخارجيّ؛ لأنّ أعداد النوع بالنسبة إليه مساوية، فليس أحدها تخصّص أمر أوليّ من الباقي فلا يتكثّر وإذا يتبيّن امتناع يعدم النفس على البدن. فتشخّص النفسَ إنّما يكون لهيئة تعرض لها من قَبل البدن لا نفس البدن وقواه فإنّها مباينة الجوهر عنها؛ بل النفس لها علاقة شوقية مع البدن فتشخّصت بها لمناسبة بينها وبين البدن المستعدّ المزاج لقبول أفاعيلها. وليس المزاج إلا كَفِتِيلي استعدّت فاشتعلت من نار مِصباحا. فالمميّز للنفس تلك العلاقة الشوقية المتخصّصة ببدن خاص وصفات تتبع تلك العلاقة.

لما يثبت حدوث النفس بطل القول بالتناسخ. فإنّ البدن مزاجه الخاصّ مستعدّ لنفس من المبدئ المفارق فلو تعلّقت به نفس أخرى. على سبيل التناسخ حصل لبدن واحد نفسان مستجِدة ومستفسخه[122] وهو باطل. إذ لا يشعر كل واحد من نفسه إلا شيئا واحدا، والنفس لا تفشد بفساد البدن؛ لأنّ كل ما يفسد ففيه شيء يقبل الفساد، وشيء يفسد وما يقبل الفساد غير ما يفسد بالفعل؛ لأنّ القابل موجود حالة الفساد، والفاسد بالفعل غير موجود، فالقابل غير الفاسد بالفعل، فكلما يفسد فله صورة و مادّة، والنفس مجرّدة لا مادّة لها فلا يفسد. والنفس وإن كانت لها استعداد [٣٧و] في المادّة تُرجّح وجودها على عدمها باعتبار ذلك الاستعداد لكنّ لا يلزم أن يكون لها استعداد عدم فيها؛ لأنّ البدن إذا استعدّ لوجود نفس له لزم من وجود نفس له أن تكون نفس موجودة. والجوهر المباين يلزم من وجوده لشيء أن يكون في نفسه موجودا، ولا يلزم من انتفائه ليس أن يكون في ذاته منتفيّا بخلاف الحال في المحلّ. فإنّه يلزم من انتفائه لمحلّه أن يكون في ذاته منتفيا؛ لأنّ وجوده وعدمه في الحامل.

فالبدن فيه استعداد أن يكون له نفس واستعداد أن لا يكون له نفس كما عند الأجل لا أنّ فيه استعداد وجود النفس واستعداد عدمها. فللبدن مدخل في وجود النفس وليس له مدخل في انتفائها كالآلة؛ بل النفس تبقى بعد البدن بعلّة وجودها، والمميّز بين النفوس بعد المفارقة أحوال عارضة لها بسبب البدن الخاص. فهذا هو القول في النفوس الإنسانية.

وأما النفس الفلكية فهو جوهر من شأنها أنّ تحرك جسم الفلكية ويدرك الأشياء بالفعل وهي مجرّدة عن المادّة؛ لأنّ تحريكاتها ليست بمتناهية وكل قوّة جسمانية فتحريكاتها متناهية فليست هي بجسمانية أما الصغرى فقد مرّت وأما الكبرى؛ فلأنّ كل قوّة جسمانية فهي قابلة

---

[122] ك ـ نفسان مستجِدة ومستَفسخه، طمس، غير مقروء.

للتجزّئ. فإنّ الجزء المعترض منها يقوي على شيء والجملة على إضعافه ولا لكان الجزؤ يقوي على ما يقوي عليه الكل هذا محال. فالجزؤ منها أما أن يقوي على جملة متناهية من مبدئ معيّن أو على جملة غير متناهية. والثاني محال وإلا لكان المجموع يقوي على الزائد على غير المتناهي من مبدئ واحد. هذا خلف. فكل واحد منها يقوي على تحريكات متناهية فتحريكات الجملة متناهية؛ ولأن الحركات الفلكية ليست بطبيعية وإلا لكان الطبيعة [٣٧ظ] متوجّهة بالعود إلى ما فارقته بالطبع، هذا محال. و لا قسرية إذ لا قاسر هناك فهي إرادية وليست لإرادة أمر جزئي إلا لانقطع حركاتها عند حصوله بالفعل، وهذا خلف.

فهي لإرادة أمر كليّ فلها تصوّر كليّ[123] وكل ما له تصوّر كليّ فهو مجرّدة عن المادّة، ومبدأ تحريكاتها الجزئية قوّة جسمانية؛ لأنّها تدرك صورة الحركة الجزئية من (ج) إلى (ب) ومن (ب) إلى (ا)؛ لأنّ الصورة الكلية لو وقع بها بعض الجزئيّات دون بعض كان تخصيصا بلا مخصّص فهي مدركة للحركة الجزئية وما يدرك الجزؤي فهو جسماني؛ لأنّ الصور الالجزئية مختلفة بالصغر والكبر فما يرتسم فيه الصغير غير ما يرتسم فيه الكبير، فهو جسم أو جسماني. ولهذه القوّة الجسمانية إرادة جزئية مانعة لإرادة كلية، فتنبعث القوّة الشوقة إلى حركات جزئية وتصير هي مراده لأجل المراد الأول ولها تأثير في الحركة من جهة قبول طبيعيّ من تلك القوّة المفارقة ولكل واحد من النفوس الفلكية مبدأ مفارق يوجِدها ويوجد جرمها وينتهي إلى مبدئ أول هو واجب الوجود لذاته لوجوب انتهاء الأمور المترتّبة بالطبع إلى مبدئ وطرف على ما دلّ عليه برهان التطبيق.

تمّ الفنّ الثاني في العلم الطبيعي والحمد لله ربّ العالمين.[124]

---

[123] ك ـ فلها تصوّر.

[124] م: هذا آخر ما وجدتُ من خطّ الكاتبي القزويني في هذه الرسالة والحمد لله ربّ العالمين. بلغ مقابلة وتصحيحا، والحمد لله ربّ العالمين.

[الفنّ الثالث في علم ما بعد الطبيعة]

بسم الله الرحمن الرحيم

[٣٨و] يا مُلهِم الصوابِ، ومنوِّر الألباب، فياض الخير والوجود، ومبدأ الرحمة والجود أفِضْ علينا أنوارَ الملكوت، وخصّص نفوسنا بلوامع الإشراق من قُدس اللاهوت، وصلّ على الكاملين المتألّهين خصوصا على محمّد وآله الطاهرين.

الفنّ الثالث في علم ما بعد الطبيعة بالتعليم وقبلها بالذات، وهو البحث عن لواحق الموجود بما هو موجود، وهو مشتمل على قسمين. القسم الأول في علم الكلي المشتمل على تقاسيم الوجود، وفيه ثمانية بيانات.

القسم الأول في علم الكليّ

البيان الأول في الوجود

و لا معرف له إذ لا شيء أعرف منه، ويرتسم صورته في العقل بالفطرة. والوجود منه ما هو عينيّ كوجود الأشياء الخارجة، ومنه ما هو ذهني كوجود الكليّات، فإنّها متمّيزة، فلها وجود فليس في الأعيان، فهو في الأذهان.

والوجود غير الماهية؛ لأنّا نتصوّر الماهية ونشكّ في إيضافها بالوجود. ولو لم يكن الوجود غير الماهية لاستحال ذلك؛ ولأنّ الوجود لو لم يكن غير الماهية لكان قولنا: "الإنسان موجود" نازلا منزله قولنا: "الإنسان بشر". وليس المراد من قولنا "الوجود غير الماهية" إنّ للوجود ماهية متقرّرة في الأعيان ويطرؤ عليها الوجود، وإلا لكانت مشخّصة قبل الوجود؛ بل المراد منه أنّ الممكن في نفسه ماهية[125] ووجود، والعقل يفصل الإنسان العينيّ إلى إنسانية ووجود، فيحصل منه معقولان متغايران في الذهن حتّى يكون الإنسان العيني مركّبا من إنسانية ووجود، وما يفصل الذهن وجوده عن ماهيّته فماهيته لا يمتنع لها الوجود[126] الشخصي. وإلا لما

---

[125] ك ـ في.

[126] ك: طمس، كتب بخط متأخر: لها الوجودُ.

صار شيء منها موجودا، فللماهية الكلية أشخاص أخرى بالقوّة غير ما وقع لا يمتنع لماهيتها إلا لمانع؛ [٣٨ظ] بل ممكنة لماهيّتها إلى غير النهاية.

فوجود كل شخص منها ممكن لذاته[127]. والموجود الذي يجب وجوده بذاته ليس وجوده غير ماهيّته. إذ لو كان له ماهية وراء الوجود، فهي إذا أخذت كلية أمكن وجود شخص آخر لذاتها سوى ما وقع. إذ لو امتنع الوجود للماهية لكان المفروض واجبا أيضا ممتنعا باعتبار ماهيته؛ بل يمتنع بسبب غير نفس الماهية. وإذا كان كذلك، فالواجب أيضا باعتبار ماهيته ممكن، هذا محال. فالواجب وجوده ليس له ماهية وراء الوجود، يجب تفصّله الذهن إلى أمرين؛ ولأنّ وجوده لو كان غير ماهية لكان تلك الماهية محتاجة في كونها موجودة إلى الوجود وما يحتاج إلى غيره في كونه موجودا، فهو ممكن لذاته، فالماهية الوجبة لذاتها ممكنة لذاتها، هذا خلف.

والوجود واقع على الواجب والممكنات بالتشكيك؛ لأنّه مقول عليهما بمعنى رفع العدم، والعدم مفهوم واحد، فرفعه مفهوم واحد، وإلا لما كان قولنا: "الشيء أما أن يكون الواحد أو العدم" تقسيما حاصرا، وإذا كان محمولا بهذا المعنى وهو للواجب أولى فهو واقع بالتشكيك.

فإن قلت: لو كان الوجود مقولا عليهما بمعنى واحد فالوجود العامّ إن اقتضى التخصيص بواجب الوجود، فكل وجود كذلك. وإن لم يقتض اللتخصيص به، فوجوب وجوده بعلّة. قلنا: الوجود العامّ لا وقوع له في الأعيان؛ بل في الأذهان. فإن قلت: طبيعة الوجود إن وجب لها التجرّد، فكل وجود مجرّد، وإلا فتجرّد واجب الوجود بعلّة خارجة، هذا محال. قلنا: لا نسلّم بل يكون مجرّده لخصوصية ذات الوجود التي يمتاز بها عن سائر الوجودات. وكما أنّ الوجود اعتبار غير اعتبار[128] [٣٩و] الموجود فكذلك العدم اعتبار غير اعتبار المعدوم. والمعدوم المطلق لا يُخبَر عنه لا[129] بالإيجاب ولا بالسلب. فإنّ السلب أيضا حُكِم على شيء مشار إليه، ولا إشارة إلى ما لا صورة له بوجه من الوجوه في الذهن[130]. ولا يُتصوّر أن ينعدم الشيء ثمّ يُعاد هويّته، وهو بعينه هو؛ لأنّه لو فُرض المعدوم مُعادا بعينه لعاد مع جميع الخواص التي بها كان هو هو، ومن جملة تلك الخواصّ خصوصية وقته فيعاد معه، وفيه مع العوارض اللاحقّة به في ذلك الوقت فيكون الوقت واقعا في وقت ثان، هذا خلف.

---

[127] ك: طمس، كتب بخط متأخر: لذاته.

[128] ك ـ اعتبار.

[129] م: إلا.

[130] م: لا في الذهن ولا في الخارج.

فإن قلت: امتناع وجوده ثانيا إن كان لذاته إذ لما يلازم ذاته فوجب أن لا يصحّ وجوده وإن كان لعارض، والعارض جائز الزوال، فيمكن أن يزول فيصحّ أن يعود. قلنا: امتناع الوجود ثانيا لذاته؛ لكنّ لا يلزم من امتناع وجوده مرّة ثانية امتناع وجوده مطلقا.

البيان الثاني في الكلي و الجزئي

الإنسانية الكلية ليس معنى واحدا موجودا بعينه في الجزئيّات؛ لأنّ الشيء الواحد لا يُتصوّر أن يكون موجودا في مَحالّ كثيرة. ولو كانت إنسانية واحدة في جميع الناس لكانت الإنسانية الموجودة في زيد بعينها موجودة في عمر، وأحدهما أبيض وعالم والثاني أسود وجاهل، وكان شيء واحد زيدا وعمرا وعالما وجاهلا، وأسود وأبيض، وهذا محال. ولا يجوز أن يكون في كل واحد منها شيء من الإنسانية، وإلاّ لكان إذا بطل واحد من الأشخاص[131] لزم بطلان جزئها ممّا بقيت إنسانية؛ بل في كل شخص إنسانية تامّة غير ما في الآخر. والإنسانية الكلية هي الصورة المأخوذة من زيد التي تطابق زيدا وغيره من أشخاص الإنسان، فوجودها في الذهن، ولا يقع في الأعيان، وإلا لكان [٣٩ظ] لها هوية مشخّصة مانعة من الشركة.

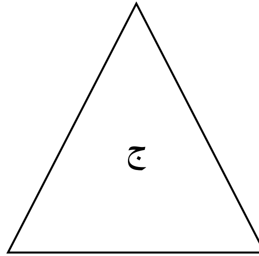
فإن قلت: الطبيعة التي في الذهن صورة شخصية في نفس شخصية فلا تكون كلية. قلنا: الصورة الذهنية، وإن كانت ذات هوية وهي من حيث بعينها في الذهن ممتازة عن صورة أخرى لنوعها إلا أنّها مثال إدراكي لما وقع أو سيقع، فمن حيث أنّه مثال إدراكي لأمر واقع أو لأمر سيقع. ويصحّ مطابقتها لكثيرين، فهي كلية. وبيان المطابقة أنّا إذا رأينا زيدا وحصل منه في ذهننا صورة الإنسانية، فإذا رأينا عمرا وتصوَّرْنا منه الإنسانية، كان الحاصل منهما شيئا واحدا. والطبيعة الكلية إذا تكثّرت في الأعيان، فلا بدّ وأن يكون تكثّرها في الأعيان زائدا؛ لأنّ هذا الإنسان غير ذلك الإنسان. ولو كان كونه هذا بمطلق الإنسانية لكان هو هذا، فلا بدّ وأنّ يفترقان بشيء. فإن كان المشترك عرضيّا فقط فالافتراق بالماهية المعروضة، وإن كان جنسا فالافتراق بالفصول، وإن كان نوعا فالافتراق بالعرضيّ المفارق.

[131] ك - واحد من الأشخاص.

والماهيّات ذوات المحالّ اختلافها باختلاف حواملها. وإن اتّحد المحلّ فيختلفان بالزمان كسوادين حصلا في محلّ واحد لكنّ أحدهما بعد بطلان الآخر. وبهذا تبيّن امتناع اجتماع المثلين في محلّ واحد لعدم الامتياز. ولهذا السبب لا يصحّ إعادة المعدوم؛ لأنّ الواقع في الزمان الثاني غير الواقع في الزمان الأول، وإعادته مع إعادة زمانه في الزمان الثاني محال. وإذا كانت الأشياء محمولة بالتشكيك فقد يحصل الامتياز فيها بالشدّة والضعف؛ كالوجود، وقد يحصل بهما، وبمميّزات أخرى كالأشدّ بياضا[132].

والفصل يقوِّم وجود [٤٠و] الجنس المخصَّص؛ إذ لا نتصوّر وجوده بدونه. والنوع؛ منه بسيط، وهو الذي ليس له جعلان جعل بجنسه، وجعل لفصله كالسواد. ومنه ما هو غير بسيط، وهو الذي له جعلان جعل لجنسه، وجعل آخر لفصله كالصورة الحيوانية، فإنّ جعلها ليس جعل جسميّتها في الأعيان؛ بل سيبقى الجسمية في الأعيان، والحيوانية غير باقية.

والأمر العرضيّ للماهية لا بدّ وأن يجب أما بالماهية كالزوايا الثلاث للمثلّث. فإنّها لو أمكنت[133] بالنسبة إليه لتصوّر وجوده بدونها، وهو محال. وأما بالخارج، وإلا لوجب بذاته فلا يكون عرضيّا للماهية، هذا محال. والأمور منها ما يتميّز وجوده عن وجود الماهية في الذهن والعين، ومنها ما يتميّز في الذهن[134] دون العين. فإنّا إذا أخذنا في الوجود العيني مثلّثا متساوي الأضلاع مثل مثلّث (ج)[135].



[132] ك + الأبيض

[133] ك ـ أمكنت، طمس، غير مقروء.

[134] م ـ والعين، ومنها ما يتميّز في الذهن، صحّ في هامش.

[135] ك ـ الشكل المثلّث طمس، غير منظور.

وأخذنا في الذهن صورته الكلية التي تطابق جزئيّاته، وأخذنا في الذهن المثلّث المطلق التي تطابق جزئيّات الصورة المطابقة[136] لمثلّث (ج) وغيره. ومثلّث (ج) ليس فيه جهتان متميّزتان في الأعيان طابقهما[137] الصورة الكلية لمثلّث (ج) بجهة، والصورة الكلية للمثلّث المطلق بجهة؛ بل هو مثلّث واحد في الأعيان. فظهر أنّه[138] لا يلزم من التمايز في الوجود الذهني التمايز في الوجود العيني. ووحدة الماهية أيضا ليست متميّزة عن الماهية؛ أي: لا يتميّز وجود الوجوه عن وجود الماهية في الخارج، وإلا لكانت موجودة على الاستقلال، فكان لوجودها وحدة متميّزة، ولوحدتها وحدة متميّزة. وهكذا إلى غير النهاية.

والذاتي في النوع البسيط كاللونية[139] للسواد ليس له وجود متميّز عن وجود الذاتي الآخر. فإنّ اللونية لو كان لها وجود متميّز عن وجود ما به خصوص السواد لكان لنا أن يستبقي لونية السوادِ مع زواله بخصوصية، ويقرن بها خصوص [٤٠ظ] بياض. فالنوع البسيط في الأعيان شيء واحد. ولو كان للجنس وجود في النوع البسيط غير وجود الفصل لكانت الجوهرية[140] المقولة على الهيولى لها وجود في الهيولى، ولها فصل آخر، فتكون للهيولى هيولى أخرى. وهكذا إلى غير النهاية. وأيضا لو كانت الجوهرية[141] لها وجود في الصورة لكان لها فصل، وهو جوهر، فيكون له فصل آخر. وهكذا إلى غير النهاية. فالذاتيات للأنواع البسيطة ليس لها وجود غير الذاتيِ الآخرِ. فظهر أنّ الماهيات المركّبة قد يكون تركيبها ذهنيا فقط، وقد يكون ذهنيا وعينيا.

ونقول أيضا الإمكان ليس متميّزا عن الماهيّات في الأعيان؛ لأنّ الإمكان لو كان متميّزا فإن كانت هويّته واجبة لذاتها، فلا يُوصَف بها غيرها[142]. وإن كانت ممكنة لذاتها واجبة بالماهية فإمكانها مغاير لها، فله هوية أخرى. وهكذا إلى غير النهاية. فهذه أمور تمايزها في الأذهان لا في الأعيان. وتبيّن من هذا أنّ مثال الشيء الواقع ليس من شرطه أن يطابقه من جميع الوجوه العقلية.

---

[136] ك - المطابقة.

[137] ك: طمس، كتب بخط متأخر: طابقهما.

[138] ك - أنّه، طمس، غير مقروء.

[139] ك - البسيط كاللونيّة، طمس، غير مقروء.

[140] ك: الجوهر.

[141] ك: الجوهر.

[142] ك: طمس، كتب بخط متأخر: بها غيرها.

البيان الثالث [في الجوهر والعرض]

الموجود، أما أن يكون في شيء سابقا فيه لا كجزء منه، أو لا يكون. فإن كان الأول فيُسمَّى الشائع[143] حالا وما هو فيه محلّه. وقُيّد بالشائع[144] ليخرج عنه الوَتِد في الحائط، والجزئي في الكلي، والشيء في الزمان والمكان. وقيّد تكوّنه لا كجزء منه[145] ليخرج عنه الجزء في الكل. والحال إن استغنى عنه المحلّ في قَوَامه فيُسمَّى عرضا، ومحلّه موضوعا. وإن لم يستغن يُسمَّى صورة، ومحلّه هيولى. فالجوهر، هو الماهية التي إذا وُجدت في الأعيان كانت لا[146] في موضوع. والعرض[147] هو الموجود في الموضوع. وهو ليس جنسا لما تحته؛ لأنّا نتصوّر المقدار، ثمّ نتصوّر[148] عرضيّته، ولو كان جنسا لكان تصوّره قبل تصوّره.

والموجود [٤١و] في الموضوع أما أن يُتصوّر ثباته أو لا يُتصوّر. فإن تُصوّر ثباته، فأما أن يُعقل ماهيّته دون القياس إلى غيرها، أو لا يُعقل إلاّ بالقياس إلى غير. والأول أما أن يُوجب لذاته التجزّئ والمساواة والتفاوت وهو الكمّ، أو لا يُوجب وهو الكيف. والثاني فهو النسبة. وإن لم يتصوّر ثباته فهو الحركة.

فالممكنات خمسة: الجوهر، والكمّ، والكيف، والنسبة، والحركة على ما يثبت بالتقسيم الحاصر، وهي الأجناس العالية.

أما الجوهر فهو أما هيولى، وأما صورة، وأما مركّب منهما، وأما مفارق لهما، وهو إن تعلّق بالأجسام تعلق التدبير والتصرّف، فهو النفس، وإلا فهو العقل.

وأما الكمّ فهو أما منفصل وهو الذي لا يوجد لأجزائه حدّ مشترك، وهو العدد. وأما متّصل وهو الذي لأجزائه حدّ مشترك وهو أما قارّ الذات أو غير قارّ الذات. والأول إن أُخذ

---

[143] ك - الشائع، طمس، غير مقروء.

[144] ك - بالشائع، طمس، غير مقروء.

[145] ك - منه.

[146] ك - لا، طمس، غير مقروء.

[147] ك - العرض، طمس، غير مقروء.

[148] ك - يتصوّر، طمس، غير مقروء.

مجرّد طول في العقل[149] فهو الخطّ. وإن أُخذ مع العرض فهو السطح. وإن أُخذ مع العرض والعُمق وهو الجسم التعليمي، والثاني هو الزمان.

وأما الكيف فهو أما مختصّ بالكمية؛ كالاستقامة والأنحِناء للمقدار، والزوجية والفردية للعدد. وأما غير مختصّ بها، وهو أما استعداد، أو كمال. أما الاستعداد فهو أما تهيّؤ لقبول أثر ما بسهولة يُسمَّى وَهْنا[150] طبيعيّا كالمِمْراضِية، وهو[151] أما تهيّؤ للمقاومة تُسمَّى قوّة طبيعية كالمِصْحاحِية. وأما الكمال فهو أما محسوس، وإماّ غير محسوس. والمحسوس أما راسخ؛ كحلاوة العسل وحمرة الورد، وأما غير راسخ[152]؛ كحمرة الخجل وصفرة الوجل. وأما غير المحسوس فهو: أما سريع الزوال ويُسمَّى حالة[153]؛ كغضب الحليم، وأما بطيء الزوال ويُسمَّى ملكة؛ كالعلم وحلم الحليم.

وأما النسبة فتتدرّج فيها الإضافة، وهي النسبة المتكرّرة؛ كالأُبُوّة والبُنُوّة. والأين وهو كون [٤١ظ] الشيء في المكان؛ كحصول زيد في هذا المكان. ومتى وهو كون الشيء في الزمان؛ ككون الكسوف في الساعة كذا. والملك وهو كون الشيء في محيط ينتقل[154] بانتقاله؛ كالتقمّص والتعمّم[155]. والوضع وهو هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة أجزائه بعضها إلى بعض، ونسبته إلى الأمور الخارجية. والفعل وهو المؤثّرية كالقاطع مادام يقطع. والانفعال وهو المتأثّرية كالمتسخّن مادام يتسخن. والوجود يقع بالتشكيك على ما تحته، فعلى[156] الواجب أولى وأول تمّ على الجوهر تمّ على القارّ الذات والغير[157] الإضافي منه أتمّ[158].

واعلم أنّ الجوهر لا ضدّ له؛ لأنّ الضدّين في الاصطلاح هما الذاتان اللذان لا يمتنع[159] أن يتعاقبا على موضوع واحد بينهما غاية الخلاف[160]. والجوهر لا موضوع له فلا ضدّ له.

---

[149] ك - في، طمس، غير مقروء.

[150] ك - وهنا، طمس، غير مقروء.

[151] ك - هو.

[152] ك - كحلاوة العسل وحمرة الورد، وإمّا غيرُ راسخ.

[153] ك - حالة.

[154] ك - ينتقل، طمس، غير مقروء.

[155] ك - كالتقمّص والتعمّم، طمس، غير مقروء.

[156] ك - فعلى، طمس، غير مقروء.

[157] ك - الغير، طمس، غير مقروء.

[158] ك – أتمّ، طمس، غير مقروء.

[159] ك - لا يمتنع.

والكميّات لا ضدّ[161] لها؛ لأنّ المتّصلات القارّة وهي اللخطّ والسطح والعُمق يجتمع، والزمان لا يردّ على موضوعها. فإنّ موضوعة الحركة والمنفصلات تكون النوع الأقلّ[162] منها موجود[163] في الأكثر. والزوج والفرد ليسا ضدّين؛ بل الفرد هو العدم المقابل للزوج وليس بذات. والمتّصلات لا تضادّ المنفصلات لاجتماعها. والأقلية[164] والأكثرية في المنفصل ليس بينهما غاية الخلاف. وكذا الأصغرية والأكبرية في المقدار. والحركات لا تتضادّ إلا عند تضادّ جهتيها؛ لأنّ الحركتين[165] المتضادّيتين قد تتّفقان فيما واراءهما. والمستديرة لا ضدّ لها إذ لا جهة لها. والكيفيات أنّما تتضادّ إذا كانت داخلة تحت جنس قريب، فإنّ الطعم يجتمع مع السواد مع أنّهما متدرّجان تحت جنس بعيد.

البيان الرابع في الواحد والكثير

الواحد أما حقيقي، وأما غير حقيقي. والواحد الحقيقي أما على الإطلاق أو لا على الإطلاق. أما على الإطلاق فهو الذي لا[166] يقبل القسمة[167] بوجه ما [٤٢و] لا القسمة الكمية وهمية كانت[168] أو عينية، ولا القسمة بحسب الطبيعة كما ينقسم الكلي[169] إلى جزئيات تتكثّر بها طبيعته[170]، ولا القسمة المعنوية. وأما الواحد لا على الإطلاق فهو الذي لا يكون كذلك. فمنه[171] ما تصحّ فيه قسمة معنوية كالعقول؛ فإنّها داخلة تحت جنس الجوهر، فلها فصول، فلها قسمة إلى المعنى الجنسي والفصليّ لكنّ لا ينقسم بحسب انفصال الطبيعة إلى جزئيّاتها، ولا بحسب انقسام

---

[160] ك ـ بينهما غاية الخلاف.

[161] ك ـ ضدّ، طمس، غير مقروء.

[162] م: الأوّل، صحّ في هامش: الأقلّ.

[163] ك – موجود، طمس، غير مقروء.

[164] ك ـ الأقليّة، طمس، غير مقروء.

[165] ك ـ الحركتين.

[166] ك – لا.

[167] ك ـ القسمة

[168] ك ـ كانت.

[169] ك + من بعض الكلّيّ، ليس من أصل النسخة، أضيف بخطّ آخر.

[170] ك ـ طبيعته، طمس، غير مقروء.

[171] ك ـ فمنه، طمس، غير مقروء.

مقداريّ. ومنه ما يقبل القسمة المعنوية، والقسمة التي بحسب انفصال الطبيعة إلى جزئياتها لكنّ لا يقبل القسمة في الكمية كالنفوس الناطقة. ومنه ما يقبل القسمة المعنوية والقسمة الوهمية في الكمّ دون العينية لكنّ لا يقبل القسمة الطبيعية[172] إلى جزئياتها كالأفلاك. ومنه[173] ما يقبل جميع أنواع القسمة، وليس أجزاؤه الكمية[174] بالفعل، ويسمّى واحدا بالاتّصال فقط. ومنه ما يقبلها وله أجزاؤ بالفعل ويسمّى واحدا بالاجتماع.

وأما الواحد الغير الحقيقيّ، فهو بحسب شركة أما في الموضوع؛ كقولهم: "الحلو والأبيض واحد"، أي هما محمولا شيء واحد كالسكّر. وأما في المحمول، وهو في النوع يُسمَّى مشاكَلة، وفي الجنس مجانَسة، وفي الكيف مشابَهة، وفي الكمّ مساواة، وفي الحركة مسابَقة، وفي الإضافة مناسبَة؛ كما يقال: "نسبة النفس إلى البدن مناسبة لنسبة المَلِك إلى المدينة".

ومن لواحق الوحدة "هو هو"، وهو إن يكون ذات واحدة لها اعتبار أن يشار إليه أنّ صاحب هذا الاعتبار بعينه هو صاحب ذلك الاعتبار؛ كما يقال: "هذا العالم هو الطويل[175]". ومن لواحق الكثرة الغيرية[176]، وهي تنقسم إلى مماثِلة ومخالِفة. فالمِثْلان هما المشاركان في الحقيقة من حيث هما كذلك، فالإنسان والفرس ليسا بمثلين مع أنّ الحيوانية التي في هذا مثل الحيوانية التي في ذلك. والمخالفان غير مثلين، والمتقابلان [٤٢ظ] هما المتصوّران اللذان لا يصدقان على شيء واحد في حالة واحدة من جهة واحدة. وللتقابل أقسام، منه تقابل السلب والإيجاب كالأبيضية واللاأبيضية[177]، منه تقابل المضافين كالأُبوّة والبنوّة، فإنّهما لا يصدقان على شيء واحد من جهة واحدة. ومنه تقابل المتغايرين، وهما الأمران الوجوديّان اللذان لا يجتمعان في شيء واحد، وليس منهما[178] غاية الخلاف كالبياض والخمرة[179]. ومنه تقابل

---

[172] ك: الطبيعة.

[173] ك - فمنه، طمس، غير مقروء.

[174] ك - الكميّة.

[175] ك - الطويل، طمس، غير مقروء.

[176] ك - الغيريّة، طمس، غير مقروء.

[177] ك – اللأبيضيّة، طمس، غير مقروء.

[178] ك - منهما، طمس، غير مقروء.

[179] ك - الخمرة، طمس، غير مقروء.

الضدّين وهما الذتان اللذان لا يمتنع أن يتعاقبا[180] على موضوع واحد لا يُتصوّر اجتماعهما فيه وبينهم غاية الخلاف كالسواد والبياض. فالواحد لا تضادّه إلا الواحد.

والضدّان قد يكون بينهما واسطة أما حقيقية كما أنّ[181] بين الحرارة والبرودة كيفية يصير بها الماء فاترا. وأما غير حقيقية كاللاخفّة واللاثقل. ومنه تقابل العدم والملكة، والعدم هو لا كون الشيء فيما من شأنه أن يكون له[182]، أو من شأن نوعه، أو من شأن جنسه كالجهل لزيد والعمي للأَكمه والسكون للجبل. وعدم علّة الملكة علّة لعدمها.

البيان الخامس في المتقدّم والمتأخّر

المتقدِّم إما أن يكون بالزمان[183] كتقدّم الأب على الابن، وإما بالطبع كتقدّم ما يمتنع الشيء بعدمه ولا يجب بوجوده وجوده كتقدّم الواحد على الاثنين، وتقدّم صورة الكرسيّ عليه. وإما بالذات كتقدّم[184] العلّة التامّة على معلولها. فيقال: "تحرّك الأصبع فتحرّك الخاتم"، ولا يقال: "تحرّك الخاتم فتحرّك الأصبع". وإما بالرتبة[185]، وهو الذي يجوز أن ينقلب متقدّمه متأخّرا بحسب أخذ الآخذ، ومنه رتبيّ وضعيّ كتقدّم الإمام على المأموم بالنسبة إلى الأخذ من قِبَل المحراب. وإما بالنسبة إلى الأخذ من قِبَل الباب فيكون الأقرب إلى الباب أقدم. ومنه رتبيّ طبيعيّ وهو كل ترتيب في سلسلة بحسب طبائعها لا بحسب الوضع كالعِلَل والمعلولات والأجناس [٤٣و] والأنواع المترتّبة. فإنّه إذا أُخذ من المعلول انتهت[186] في الأخير إلى العلّة[187]

---

180 ك ـ يتعاقبا، طمس، غير مقروء.

181 ك ـ أنّ.

182 ك ـ له، طمس، غير مقروء.

183 ك ـ بالزمان، طمس، غير مقروء.

184 ك ـ كتقدّم، طمس، غير مقروء.

185 ك ـ بالرتبة، طمس، غير مقروء.

186 ك ـ انتهت، طمس، غير مقروء.

187 ك ـ العلة، طمس، غير مقروء.

الأعلى، وإذا ابتدأ[188] في النزول وجد الأعلى أولى وهكذا في جنس الأجناس ونوع الأنواع. وأما بالشرف كتقدّم العالِم على المتعلِّم.

البيان السادس في الحادث والقديم

الحادث إما بالزمان، وهو الذي يسبقه العدم الزمانيّ. والقديم المقابل له هو الذي يدوم وجوده في الزمان الماضي. فإما[189] بالذات وهو الذي لا يستحقّ الوجود من ذاته ويجب وجوده لغيره، ويقابله الواجب لذاته. وكل حادث بالمعنى الأول يسبقه إمكان وجود وموضوع لذلك الإمكان. وليس المراد من هذا[190] الإمكان ها هنا[191] هو الإمكان الحقيقيّ؛ لأنّ الإمكان ليس له[192] هوية تزيد على الماهية في الأعيان؛ بل مغايرته للماهية في العقل على ما سبق؛ ولأنّ الإمكان لو كان حاصلا قبل الوجود لكان إمكان كل واحد من أشخاص النوع حاصلا قبله، وإمكان كل شخص مضاف إليه فتكون الإمكانات المضافة إلى الأشخاص حاصلة قبل وجودها، هذا محال.

فإن قلت: هو إمكان النوع الكلي، قلنا: النوع الكلي ممتنع الوقوع في الأعيان، فلا إمكان له[193]؛ بل المراد من الإمكان السابق على الحادث إنّما هو الإمكان القريب؛ أعني الاستعداد التامّ الذي يستدعي[194] وجود الشيء؛ إذ الحادث لا بدّ وأن يتوقّف على تغيّر ما[195] وإلا لدام وجوده. والفاعل إذا لم يتغيّر فحدوث الحادث إنّما يكون لاستعداد المادّة[196] وإلا لم يترجّح وجوده على عدمه في وقت مخصوص فكل حادث يسبقه إمكان ومادّة. والهيولى الجسمية لا يصحّ حدوثها

---

[188] ك ـ ابتدأ، طمس، غير مقروء.

[189] ك ـ فإمّا، طمس، غير مقروء.

[190] م – هذا.

[191] ك: طمس، كتب بخط متأخر: ها هنا.

[192] ك ـ له، طمس، غير مقروء.

[193] ك ـ له، طمس، غير مقروء.

[194] ك ـ يستدعي، طمس، غير مقروء.

[195] ك ـ ما طمس، غير مقروء.

[196] ك ـ المادة، طمس، غير مقروء.

وإلا لكان يسبقها هيولى واستعدادا فيصير[197] للهيولى هيولى فلا تكون هي هيولى أولى. هذا خلف.

فلا يحدث إلا ما له قوّة وجود في هيولى وهو إما أن يكون مع المادّة كالنفوس أو عن المادّة كالماء [٤٣ظ] والهواء، أو في المادّة كالصور والأعراض. والحادث يحتاج[198] إلى المادّة إما في قوامه[199]، وإما لأنّ استعداد المادّة شرط في وجوده. والنفوس الناطقة تحتاج إلى المادّة بجهة واحدة، وهو ترجّح الحدوث لاستعدادها. وأما في القوام فلا حاجة لها إلى المادّة. والحادث عن المادّة أو في المادّة يحتاح كل واحد منهما إلى المادّة لترجّح الحدوث بحسب الاستعداد. والقوام أما الذي في المادّة ففي تقوّم الوجود لا في تقوّم الحقيقة، وأما الذي غير المادّة، ففي تقوّم الحقيقة؛ لأنّ المادّة جزؤ من الأنواع الحاصلة منها كالماء والهواء. والمادّة في الكائنات الفاسدة واحدة، وإلا لكان الفاسد يفسد مع مادّته ويحدث مع مادّته. هذا خلف.

البيان السابع[200] في العلّة والمعلول

العلّة قد يقال: على ما يجب بوجوده[201] وجود الشيء وبعدمه عدمه. والمعلول ما يكون وجوده من شيء آخر، ويصير ضروري الوجود بوجوده، وضروري العدم بعدمه. وقد يقال: على ما له مدخل في وجود الشيء فيمتنع بعدمه ولا يجب بوجوده. والشيء إذا يُوقف على مجموع أمور يجب بها وجوده يُسمَّى ذلك المجموع علّة تامّة.

والعلّة بالمعنى الثاني أربعة: فاعلية وهي التي منها وجود الشيء؛ كالنجّار[202] للكرسيّ. ومادّية، وهي التي عنها الشيء؛ كالخشب للسرير. وصورية، وهي التي يلزم[203] منها وجود الشيء كصورة الكرسيّ. فإنّها إذا وُجدت يلزم أن يكون الكرسيّ موجودا؛ لأنّها بل بها وبغيرها.

---

[197] ك ـ فتصير، طمس، غير مقروء.

[198] م: محتاج.

[199] ك ـ قوامه، طمس، غير مقروء.

[200] البيان الرابع في نسختين، الصحيح: البيان السابع.

[201] ك ـ بوجوده، طمس، غير مقروء.

[202] ك ـ كالنجّار، طمس، غير مقروء.

[203] ك + يلزم، تكرار الكلمة مرّتين.

وغائية[204] وهي التي لأجلها الشيء، وهي علّة فاعلية لعلّته، العلّة الفاعلية بماهيتها، ومعلولة في الوجود لها. وهي تخرج إلى الفعل بعد الشيء. وفي الحقيقة العلّة الغائية ما هي متمثّلة[205] عند الفاعل لا الواقعة في الأعيان.

والمادّية لها اعتبار العلّية إلى ما منها وعلى ما فيها. أما إلى ما منها كالنوع العنصري [٤٤و] من الماء والهواء فيُسمّى علّة عنصرية[206]. وإلى ما فيها كالصور والأعراض فيُسمّى علّة قابلية. ومن الموجودات ما ليس لها علّة[207] غير العلّة الفاعلية كالعقول المجرّدة. والجزئيّ الواقع لا تجوز أن تكون له علّتان كاملتان؛ لأنّ إحداهما إن لم يكن لها مدخل في وجود الشيء، فليست علّة له. وإن كان لها مدخل، فهي جزؤ العلّة التّامّة. وأما الأمر الكلي كالحرارة فيجوز أن يقال له بوجه ما أنّ له علل كثيرة لا بأنّ الكلي المطلق يقع في الأعيان، ولا بأنّ الواقع في الأعيان له علل كثيرة كاملة؛ بل لأنّه لا يتعيّن لوقوع جزئيّاته علّة[208] واحدة من العلل موقوفا عليها لا غير. فإنّ الحرارة تجوز أن تقع جزئيّات[209] منها بسبب الحركة، وأخرى بسبب الشعاع، وأخرى بسبب ملاقاة النار. والعلّة الفاعلة قد تكون قريبة كالعُفونة للحُمّى، وقد تكون بعيدة[210] كالاحتقان مع الامتلاء[211]. وقد تكون بالقوّة كالنجار قبل أن يُعقَل، وقد تكون بالفعل كالنجار حين ما يُعقَل.

والفاعل الواحد يختلف أثره باختلاف القوابل كالشمس الفاعلة لحصول الألوان المختلفة بشُعاعها. وتجوز أن تكون العلّة القابلية واحدة، وتختلف الآثار فيها لاختلاف العلل الفاعلية؛ كجسم واحد يتسخّن من الحارّ ويتبرّد من البارد. ويجوز أن يكون الفاعل واحدا، والقابل واحدا.

---

[204] ك ـ غائية، طمس، غير مقروء.

[205] ك ـ متمثّلة، طمس، غير مقروء.

[206] ك ـ عنصريّة، طمس، غير مقروء.

[207] ك ـ علّةَ.

[208] ك ــ علة.

[209] ك ـ جزئيّات، طمس، غير مقروء.

[210] ك ـ بعيدة، طمس، غير مقروء.

[211] ك ـ الامتلاء، طمس، غير مقروء.

وتختلف الآثار باقتران[212] أمور مختلفة تنضمّ إلى الفاعل أو إلى القابل كنجّار واحد يتّخذ من خشب[213] واحد أشياء مختلفة لاختلاف الإرادات والدواعي.

والمعلول يتعلّق بالعلّة[214] من حيث هي على الجهات التي تكون بها علّة من إرادة أو معان، أو وجود أمر ينبغي، أو انتفاء أمر لا ينبغي. فإذا حصل المجموع يجب، فإذا انتفى[215] المجموع أما بانتفاء كل واحد منها أو بانتفاء البعض ينتفي المعلول. وإن دام المرجِّح دام الترجيح، وإن دام انتفاء المرجّح دام انتفاء الترجيح. [٤٤ظ] والعلّة إن أمكن أن يزاحمها[216] مانع، فقدم المانع له مدخل في العلية[217]. فإن العلّة ما يجب بها[218] وجود الشيء، فإذا وجد المانع لم يجب[219]، فالعدم المانع مدخل ولا يصحّ أن يقال: المانع علّة لعدم الشيء؛ لأنّ العدم لا ذات له؛ بل المرجّح للعدم عدم علّة الوجود.

والعلّة الغائية قد تكون ذاتية، وقد تكون اتّفاقية. فإنّ الخارج إلى السوق ليرى الخير، إذا لقي غريمه ولم يكون مباشرا[220] للخروج لأجله، فظفره[221] بالغريم غاية إتّفاقية. والسبب المؤدّي إلى الغاية اتّفاقية يُسمّى سببا اتّفاقيا. والسبب الإتّفاقي قد يؤدّي إلى الغاية ذاتية؛ كالحجر إذا كسر رأسَ إنسان ثم انحدر[222] إلى الأرض فيسمّى بالنسبة إلى الغاية الذاتية سببا ذاتيّا، بالنسبة إلى الغاية الاتّفاقية سببا اتّفاقيّا، وقد لا يؤدّي إلى الغاية الذاتية؛ بل يقتصر على الاتّفاقية ويسمّى بالقياس إلى الغاية الذاتية باطلا[223]. ومبدأ الحركة إن كان تشوُّقا تخيّليّا وحْده فهو الجُزاف[224] كالعبث باللِحية، أو تخيُّلا مع ملكة نفسانية داعية غير مُحْوَجَة[225] إلى رَوِية ويسمّى عادة. وإن

[212] ك ـ باقتران، طمس، غير مقروء.

[213] ك ـ خشب، طمس، غير مقروء.

[214] ك ـ بالعلة، طمس، غير مقروء.

[215] ك ـ انتفى، طمس، غير مقروء.

[216] ك ـ يزاحمها، طمس، غير مقروء.

[217] ك: طمس، كتب بخط متأخر: العليّة.

[218] ك ـ بها، طمس، غير مقروء.

[219] ك:ـ لم يجب.

[220] ك ـ مباشرا، طمس، غير مقروء.

[221] ك ـ فظفره، طمس، غير مقروء.

[222] ك ـ ثم انحدر، طمس، غير مقروء.

[223] ك ـ باطلا، طمس، غير مقروء.

[224] ك ـ جزاف، طمس، غير مقروء.

[225] ك ـ مُحْوَجَة، طمس، غير مقروء.

كان مبدأ الحركة شوقا تخيّليّا وروية، وتأدّي إلى الغاية فليس بعبث. ولا بدّ في هذه الحركة من شوق وتخيّل حتّى العبث باللِحْية. والساهي[226] والنائم يفعل فعلا، ولا يخلو عن تخيّل لذّة أو حالة مُمِلّة[227]. والتخيّل شيء والشعور بالتخيّل شيء، وبقاء[228] الشعور في الذكر شيء فلا ينبغي أن ينكر التخيّل لعدم الحفظ في الذكر. وأما الاتّفاق بمعنى وقوع أمر من غير أن يجب وجوده لمرجّح، فهو محال.

البيان الثامن في الواجب والممكن

اعلم أنّ الممكن ما ليس ضروري الوجود والعدم، والواجب ضروري الوجود. وليس الإمكان عدم الماهية ولا عدم الوجود. فإنّه يجتمع معهما في العقل، وليس عدما للوجوب؛ لأنّه لو كان عدما له فالامتناع إن كان عدما للإمكان، فالإمكان ليس عدما [٤٥و] فإن كان عدما للوجوب فللوجوب عدمان، هذا محال. فالإمكان أمر وجوديّ لكنّ وجوده المغاير[229] للماهية في العقل كما عرفت. والممكن بشرط حصول علّته[230] الكاملة يجب وجوده وبشرط عدمها يمتنع، وعند قطع النظر من الشرطين ممكن[231] في نفسه، ولا يصير موجودا من ذاته؛ إذ لو يرجّح[232] وجوده على عدمه لذاته، فهو واجب ولا يصير معدوما لذاته، وإلا لكان ممتنعا؛ بل وجوده فوجود علّته، وعدمه لعدمها. فالواجب لذاته لا يجب بغيره؛ لأنه لو بقي وجوده عند فرض عدم الغير فلا يتعلّق[233] به. وإن لم يبق فهو ممكن لذاته لا واجب، و[234]لا بدّ من الوجوب حتّى يوجد الشيء فإنّه إن وجد ثمّ وجب فقد وجد دون الترجيح بالغير وهو محال.

---

[226] ك - الساهى، طمس، غير مقروء.

[227] ك - مُمِلّة، طمس، غير مقروء.

[228] ك - بقاء، طمس، غير مقروء.

[229] ك - المغاير، طمس، غير مقروء.

[230] ك - علته، طمس، غير مقروء.

[231] ك - ممكن، طمس، غير مقروء.

[232] ك – لو يرجح، طمس، غير مقروء.

[233] ك - يتعلّق، طمس، غير مقروء.

[234] ك - و، طمس، غير مقروء.

[القسم الثاني في علم الربوبية]

القسم الثاني في علم الربوبية وفيه ثلاثة بيانات.

البيان الأول في العلم بالصانع

كل واحد من الممكنات محتاج إلى العلّة الكاملة فجملتها محتاجة؛ لأنّها معلولُ الآحاد الممكنة فتحتاج إلى علّة كاملة، وهي لا بدّ وأن تكون خارجة عنها، والخارج واجب لذاته؛ ولأنّ المجموع معلول الآحاد فعلّته الكاملة إن كانت كل واحد فتكون علّة لنفسه ولعلّته، وإن كانت الجملة فالشيء علّة لنفسه، وإن كانت بعض الآحاد وليس فيها بعض غير معلول فجميع العارضة[235] محتاج إلى الخارج عن السلسلة الإمكانية. وهو الواجب لذاته؛ ولأنّ السلسلة المترتَّبة عن علل ومعلولات متناهية، فتنتهي إلى طرف ومبدء، وما هو منتهى العلل لا بدّ وأن يكون واجبا لذاته، وإلا لكان له علّة فلا يكون هو منتهى العلل، ووجوده نفس ماهيّته. وهو الوجود الصرف الذي لا يخالطه شيء. فإذا نظرت إليه وجدته هو؛ إذ لا يميّز[236] في صرف الشيء، وهو لا يكون أكثر من الواحد؛ إذ لو تعدّد [٤٥ظ] فالاختلاف بينهما لا يكون بالحقيقة؛ لأنّ حقيقتهما[237] واحدة. وهو الوجود الصرف ولا بلوازم الماهية؛ لأنّهما يتّفقان في اللوازم فلا بدّ وأن يكون الاختلافُ[238] بينهما بالعوارض المفارقة. والعرض المفارق ليس من اقتضاء الماهية، ولا بدّ من مخصّص خارج يعيّن هويتيهما فيكون كل واحد منهما محتاجا إلى غيره فلا يكون واجبا لذاته؛ ولأنّه لو فرض واجبَا الوجود فليسا مشتركين من جميع الوجوه؛ إذ لا بدّ في الاثنينية من الافتراق في شيء، ولا مفترقين من جميع الوجوه لاشتراكهما في الوجود الواجبي، فلا بدّ وأن يشتركان في شيء ويفترقان في شيء، فكل واحد منهما معلول، فالواجب لذاته معلول، هذا محال.

---

[235] ك - فجميع العارضة، طمس، غير مقروء. م: العاضة، صح في هامش.

[236] ك – يميز.

[237] ك: طمس، كتب بخط متأخر: حقيقتهما.

[238] ك: لاختلاف

ولما ثبت أنّ الواجب لذاته لا ماهية له سوى الوجود فهو ليس بجوهر ولا عرض، والوجود ليس[239] بجنس، فالواجب لا جنس له ولا فصل له فلا حدّ له ولا مثل له فلا نِدّ له؛ وإذ لا موضوع له فلا ضدّ له. فلا يجوز أن تكون له صفة متقرّرة في ذاته؛ لأنّ كل ما سواه ممكن فالصفة ممكنة؛ ولأنّ ما تقوم بالغير فهو ممكن لذاته. فالمرجِّح لتلك الصفة إن كان ذاته فذاته قابلة لتلك الصفة وفاعلة. والجهة الفاعلية لها اقتضاء الفعل، والقابلية لها اقتضاء القبول. واقتضاء الفعل غير اقتضاء القبول، وإلا لكان تعقّل اقتضاء الفعل هو[240] تعقّل اقتضاء[241] القبول. هذا خلف. وما له اقتضان مختلفان فهو مركّب؛ لأنّهما إن كانا أو أحدهما داخلا، فهو مركّب. وإن كانا خارجين فهو مقتض لهما، فله اقتضاء هذا واقتضاء ذلك. فإن كانا أو أحدهما داخلا لزم التركيب وإلا عاد التقسيم، والتسلسل محال، فيؤدّي إلى التركيب فلا يُتصوّر أن يتقرّر في ذاته صفة من الصفات؛ بل الصفات التي تتصوّر له فهي أما سلبية؛ كالفردية [٤٦و] والقدّوسية والأحدية، وأما إضافية كالمبدئية والمبدعية. فإنّ الإضافات لا تقرّر[242] لها في ذات الشيء. فإن ما على يُمْنَى الإنسان يتبدّل ويصير إلى الشمال ولا يتغيّر في ذاته شيء ممّا يتعلّق بفعل وانفعال، فيتصوّر له مَحْضَ الإضافة لا صفة تلزمها الإضافة.

ثمّ نقول[243] أنّ موجديّته سرمدية؛ لأنّه لو فُرض ذاته، ولم يحصل منه شيء لتوقّف الترجيح على حصول أمر غير ذاته قبل جميع الممكنات، وحصول أمر غير ذاته قبل جميع الممكنات محال، فيمتنع الترجيح أبدا، فلا يحصل منه شيء أبدا. وقد حصل فلا يصحّ أن يُفرَض ذاته، ولم يحصل منه شيء ومثل هذا الإيجاد إبداعيّ. والإبداع هو أن يكون وجود الشيء[244] عن شيء غير متوقّف على مادّة وشرط، وهو غير التكوين المنسوب إلى المادّة و غير الإحداث المنسوب إلى الوقت.

والمعلول بوجوده لا يستغني عن العلّة؛ لأنّ الممكن بذاته لا يُخرِجه الوجود عن الإمكان؛ بل لا بدّ وأن يكون ترجُّح وجوده حالة الوجود بالغير؛ إذ لو فُرض انتفاء المرجِّح فلا يخلو أما أن يكون وجودُه راجحا على عدمه بذاته وماهيّته، أو لا يكون. وإن كان وجوده راجحا

---

239 ك ـ ليس، طمس، غير مقروء.

240 ك ـ تعقّل اقتضاء الفعل هو.

241 ك: تعقّل اقتضاء، صحّ في هامش وكتب بخط متأخر.

242 م: تقور.

243 ك ـ ثمّ نقول، طمس، غير مقروء.

244 ك ـ الشيء، طمس، غير مقروء.

بذاته، فماهيّته مقتضية للترجيح، فلا يفتقر[245] في الوجود إلى الغير، فيجب أن لا يكون له علّة أصلا. وقد فرض ممكنا لذاته واجبا بالغير، هذا محال. وإن لم يكن وجوده راجحا على عدمه بذاته وماهيّته، فالترجيح بالغير، فإذا فرض انتفاء ذلك الغير انتفي الترجيح به، فلم يبق وجوده مترجّحا. فالمعلول فوجوده لا يستغني عن الموجد.

وقال قوم[246]: بأنّ الموجود لا يُوجِده مُوجِد، والبناء موجود بدون الفاعل. فاسْتُغني الموجودُ بوجودِه عن الفاعل. قلنا: الموجود لا يُوجِده موجود[247]؛ أي: لا يُعطى له وجود آخر إلا أنّ الوجود الواحد الذي للممكن حالة الوجود [٤٦ظ] يفتقر في الترجيح إلى غيره مادام موجودا. وأما البناء قلنا: الحادث، قد تكون له علة في الحدوث، وعلّة في الثبات؛ كالصنم. فإنّ علّة حدوثه حركة الفاعل، وعلّة ثباته بيوسة العنصر[248] الحافظة لتشكّله، فيترجّح[249] بعلّة الثبات. وقد تكون علّة وجوده[250] وعلّة[251] ثباته واحدة؛ كالقالب للماء[252]. فالحادث إذا لم يبق علّة حدوثه وليس له علّة الثبات فيُنتفي. وللبناء ليس كذلك؛ لأنّ علّة حدوثه غير علّة ثباته، فتبيّن من هذا أنّ الواجب لذاته موجِد أزلا وأبدا، ومعلولاته كلها حادثة لذاته؛ لأنّ الممكنَ لا يستحقّ الوجود من ذاته. فلا استحقاقيته الوجود باعتبار الإمكان قبل استحقاقيته الوجود بالغير، فلا كونه متقدِّم عقلا على كونه. وهو الحدوث الذاتي المتحقّق[253] في دائم الوجود، وغيره. والمعلول الحادث بعد إن لم يكن لا بدّ له من مرجّح حادث؛ إذ لو دام علّته التامّة لدام ترجُّح وجودِه، فلم يكن حادثا. فإذا حدث، فله مرجّح حادث. ولا ينقطع عند حادث هو أول الحوادث؛ إذ الكلام فيه كالكلام في غيره فلا بدّ من علل غير متناهية، فَلِحدوث كل حادث أسباب متسلسلة غير متناهية متعاقبة، ولا تجتمع. وغير الحركات من الحوادث التي تقع دفعة لا بدّ له من علّة الثبات؛ لأنّه إن بقي فله ثبات، وإن لم يبق فآن وجوده غير آن عدمه، وبين الآنين[254] زمان يثبت فيه، فله علّة ثبات، ولا يتسلسل؛ إذ هي

---

245 ك - يفتقر، طمس، غير مقروء.

246 ك - وقال قوم، طمس، غير مقروء.

247 ك: موجد.

248 ك - العنصر، طمس، غير مقروء.

249 ك - فيترجّح، طمس، غير مقروء.

250 ك – وجوده.

251 م – علة.

252 ك - كالقالب، طمس، غير مقروء.

253 ك - المتحقّق، طمس، غير مقروء.

254 ك - الآنين، طمس، غير مقروء.

معا فينتهي إلى الواجب لذاته. وفي الوجود أشياء ثابتة من الممكنات، فالمجموعها علّة ثبات. فمبدأ الوجود والثبات للجملة من حيث هي الجملة؛ هو الواجب لذاته. والحادث إذا حصل، فله علّة ثبات، فنسبته إليها حادثة. فللنسبة علّة حدوث وثبات. ولا يُتصوّر تسلسُل العلل الثابتة؛ بل لا بدّ من انقطاعها، ولا ينقطع إلا إذا وجد حركة دائمة يوجب من حيث تجدُّد آحادها [٤٧و] حدوث الحوادث، ومن حيث ثبات نوعها تثبت باستمرار مُدّة نسبة الحادث إلى علّته الموجدة أو المثبتة حتّى يَأتي عدد من نوعها يوجب قطع النسبة، فيتقدّم[255] الحادث، فأوجبت ثبات النسبة بثبات مُدّة، وأوجبت الحدوث، والبطلان لتجدُّد أعداد[256] المُدّة. فلا بدّ من وجود حركة دائمة[257] لا ينقطع، وهي الدورية الفلكية الإرادية.

والنفس المتحرِّكة لها إرادة دائمة كلية بإزاء حركة دائمة، وإراداة جزئية بإزاء حركة جزئية. وليست الحركة المتقدِّمة علّة للمتأخِّرة، ولا الإرادة المتقدّمة علّة للإرادة المتأخّر؛ لأنّ المتأخّرة لا يوجد إلا عند عدم المتقدّم[258] فلم يبق إلا أنّ الإرادة الكلية الدائمة مع الوصول إلى نقطة توجب إرادة جزئية للحركة من تلك النقطة إلى نقطة أخرى. وتلك الحركة تكون علّة للوصول إلى نقطة أخرى ثمّ[259] الوصول إلى تلك النقطة مع الإرادة الكلية علّة لإرادة جزئية لحركة أخرى. وهكذا[260] إلى غير النهاية.

والحركة التي هي علّة لحدوث شيء تكون متقدّمة علّته بالذات، ومعه بالزمان.

قالت المعطّلة[261] للصانع عن الجود؛ بأنّ كل واحدة من الحركات حادث، فكل الحركات حادث؛ ولأنّ كل واحدة دخلت[262] في الوجود، فالكل دخل في الوجود، فانحصر في الوجود؛ ولأنّ كل واحدة لو كانت مسبوقة[263] يلزم أن يتوقّف على ما لا نهاية له؛ ولأنّا نأخذ جميعَ

---

[255] ك ـ فيتقدّم، طمس، غير مقروء.

[256] ك ـ أعداد، طمس، غير مقروء.

[257] ك ـ دئمة، طمس، غير مقروء.

[258] ك ـ متقدّم، طمس، غير مقروء.

[259] ك ـ ثمّ، طمس، غير مقروء.

[260] ك ـ هكذا، طمس، غير مقروء.

[261] ك ـ معطّلة، طمس، غير مقروء.

[262] ك ـ دخلت، طمس، غير مقروء.

[263] ك ـ لو كانت مسبوقة، صحّ في هامش.

الحركات الماضية، ويزيد عليها من المستقبل سنة، فمعها[264] أكثر من المأخوذ دونها، فيتناهي بالتطبيق.

قلنا أما الأول، والثاني؛ فهو حكم على الكل المجموعيّ بما على كل واحد وذلك[265] غير لازم. فإنّ الكل المجموعيّ من الحوادث يستحيل[266] حدوثه. وأما الثالث فالتوقّف إنّما[267] يكون في أشياء ما حصلت ويكون شيء منها بعد شيء. وإن عنيتَ [٤٧ظ] بهذا التوقّف؛ أنّ الواحد لا يوجد إلا بعد ما لا[268] يتناهي، فذلك نفس المحلّ النزاع[269]. وأما التطبيق فإنّما يمكن في أشياء مجتمعة[270] في الوجود معا مترتّبة بالطبع أو الوضع.

ثمّ نقول: الواجبُ لذاته لا يصدر منه بلا واسطة إلا واحد؛ لأنّ أثر الواحد من جميع الوجوه لا بدّ وأن يكون واحدا إذ لو صدر منه اثنان، فلا بدّ من اختلاف بينهما إما بالحقيقة وإما بعرضي غير متّفق، فيكون قد أفاد[271] العرضي الغير المتّفق في كل واحد منهما، وقد أفاد ذات أنّ[272] كل واحد منهما، وقد حصل منه مختلفَا الحقيقة. وإذا اختلف مقتضاه اختلف الاقتضاء؛ لأنّ اقتضاءَ الحَتْمِية ليس نفس اقتضاء الثانية وإلا لكان تعقّل[273] الحتمية هو تعقّل[274] الثانية. فلا بدّ من جهتين في ذاته للاقتضاء بين المختلفين، فيتركّب.

فمبدأ[275] الاثنين بلا واسطة منقسم. وواجب الوجود غير منقسم، فلا يصدر منه إلا واحد. والممكن منه ما هو أخسّ[276] ومنه ما هو أشرف. فلا بدّ وأن يوجد منه الأشرف؛ لأنّه لو اقتضى

---

[264] ك - فمعها، طمس، غير مقروء.

[265] ك - وذلك، طمس، غير مقروء.

[266] ك - يستحيل، طمس، غير مقروء.

[267] ك: إما.

[268] ك - لا، طمس، غير مقروء.

[269] ك - النّزاع، طمس، غير مقروء.

[270] ك - مجتمعة، طمس، غير مقروء.

[271] ك - قد أفاد، طمس، غير مقروء.

[272] ك – أنّ.

[273] ك – تعقّل.

[274] ك – تعقّل.

[275] ك - مبدأ، طمس، غير مقروء.

[276] ك - أخسّ، طمس، غير مقروء.

الأخسّ فليس فيه جهة أخرى يقتضي الأشرف. فإذا فُرض الممكن الأشرف فيستدعي أنّ نقيضه جهة أشرف من واجب الوجود، هذا محال.

وقد وُجدت الأجسام والمادّيات ولا يمتنع وجود الماهية المجرّدة[277] عن المادة. وإلا لما وجد النفس فيجب وجودها بالواجب[278] لذاته. والنفوس وجودها بعد الجسم، وواجب الوجود واحد. والجسم لا يوجدها ولا بعضها بعضا؛ إذ لا أوْلوية بحسب طبيعة نوعها إن يوجد بعض أشخاصها المتساوية[279] بعضا من العكس. فهي عن أمر متجرّد عن المادّة بالكلية، وهو العقل.

فالواجب يُوجد العقل، والعقل يُوجد النفس، وما يقع تجب الحركات والأمزجة والأسباب المختلفة يصير الممكن فيها ممتنعا باعتبار أمر اتّفاقيّ[280] بخلاف الماهيّات المجرّدة [٤٨و] التي فوق الحركات والاتّفاقات. فإنّها من حيث هي هي لا تمتنعها[281] خارجيّاتُ دونها. وإذا لم يجتمع الإمكانُ الأشرف مع الأخسّ، فيجب الأشرف، ويمتنع الأخسّ.

والواحب لذاته ليس له اختيار الفعل والترك؛ بل هو جواد يُعطي كل شيء ما ينبغي له لا لغرض؛ لأنّ كل من يختار أحد طرفي النقيض فهو أول به؛ إذ لو استوى الطرفان بالنسبة إليه، فالنسبة إمكانية، والشيء إذا كان خيرا في نفسه، ولم تكن أولى بالنسبة إلى المختار لا يختاره، ومن كان الأولى به فعلا، فإذا لم يفعل لم يحصل الأولى به. فهو عادم للكمال المطلق لافتقاره إلى كمال ما إلى غيره. والوجود الواجبيّ لا يفتقر إلى شيء فلا عرض له[282].

البيان الثاني في تكثّر العقول وكيفية ترتيب[283] الوجود

اعلم أنّ مطلوب الحركات السماوية أما أن يكون حيوانيّا، أو عقليّا. والأول باطل؛ لأنّ المطلوبَ الحيواني جَلْب[284] نافع حيوان أو دفْع ضارّ[285]، وهو محال على الأفلاك؛ لأنّها لا يقبل

---

[277] ك - مجرّدة، طمس، غير مقروء.

[278] ك: طمس، كتب بخط متأخر: وجودها بالواجب.

[279] ك - متساوية، طمس، غير مقروء.

[280] ك - اتّفاقيّ، طمس، غير مقروء.

[281] ك - تمتنعها، طمس، غير مقروء.

[282] ك - عرض له.

[283] ك - ترتيب، طمس، غير مقروء.

الخَرْقَ[286] والالتيامَ والكونَ والفسادَ، فلا تصحّ عليها الشهوة والغضب. فمطلوبها[287] أمر عقلي وليس غرضا مظنونا[288] من الثناء والمدح. فإنّ حركاتها واجبة الدوام فليست لمطلوب لا يجب دوامه. فحركاتها لمعشوق[289] أما لنَيل ذاته، أو لتشبّه بصفة تقع دفعة، أو لتشبّه تجدّدي. والأول و الثاني محالان؛ لأنّ لا يخلو أما أن[290] يمتنع حصوله أو لا يمتنع. فإن امتنع كان طالبا للممتنع دائما، هذا محال. وإن لم يمتنع وجب أن ينقطع حركته عند حصوله بالفعل، وهو محال. فحركاتها لتشبّه[291] تجدّديّ، فأما أن يتشبّه جميع الأفلاك بشيء واحد من جِرم فلكي، أو نفس فلكية، أو ذات مجرّدة. والأول محال وإلا لتشابهت[292] الحركات في السُرعة والبُطوء وغير ذلك، فالمتشبّه[293] به ذوات عقلية، وهي بالفعل من جميع الوجوه، [٤٨ظ] فتشبّهت بها النفوس الفلكية حتّى لا يبقى شيء منها بالقوّة. وجرم الفلك فيه جميع الأشياء بالفعل[294] إلا الأوضاع ولا يجوز أن يدوم على واحد؛ إذ لو دامت على واحد لدامت الباقيّات[295] على القوّة العدمية لا يمكنه الجمع معا بين الكل والقاصر[296] عن استبقاء[297] ذات يَسعى في استبقاء[298] نوعها، فأخرجت الأوضاع[299] إلى الفعل بما أمكنها من التعاقب الراشح للخير بالتبع[300] على السافل مُتأصّلا في قصدها[301] التشبّه بالعاليّ الدائم في تدويم نوع ما لم يدم ذاته.

---

[284] ك ـ جلب، طمس، غير مقروء.

[285] ك ـ ضار، طمس، غير مقروء.

[286] ك ـ الخرق، طمس، غير مقروء.

[287] ك ـ فمطلوبها، طمس، غير مقروء.

[288] ك ـ مظنونا، طمس، غير مقروء.

[289] ك ـ لمعشوق، طمس، غير مقروء.

[290] ك ـ والأوّل و الثاني محلان؛ لأنّ لا يخلو إمّا أن، صحّ في هامش.

[291] ك ـ لتشبّه، طمس، غير مقروء.

[292] ك ـ لتشبّهت، طمس، غير مقروء.

[293] ك ـ المتشبّه، طمس، غير مقروء.

[294] ك ـ بالفعل، طمس، غير مقروء.

[295] ك ـ الباقيّات، طمس، غير مقروء.

[296] ك ـ القاصر، طمس، غير مقروء.

[297] ك ـ استبقاء، طمس، غير مقروء.

[298] ك ـ استبقاء، طمس، غير مقروء.

[299] ك ــ الأوضاع.

[300] ك ـ للخير بالتبع، طمس، غير مقروء.

[301] ك ـ مُتأصّلا في قصدها، طمس، غير مقروء.

وعدد العقول تعدّد حركات الكُرات سواء كانت شاملة للأرض، أو غير شاملة؛ لأنّ كل كُرة فلها حركة تخالف حركة غيرها، وهي متباينة بالذات عن غيرها فتستحقّ نفسا،[302] فلا بدّ لها من عقل. ولمّا ثبت أنّ الجسم مركّب من الهيولى والصورة، وليست إحداهما علّة[303] للأخرى، فلا بدّ له من فاعل فيه اثنينية. والواجب لذاته ليس كذلك فلا يصدر عنه الجسم؛ بل أول[304] ما يصدر منه جوهر عقليّ. والأفلاكُ لا يصدر بعضها عن بعض؛ لأنّه أما أن يكون الحاوي علّة للمحوي، أو على العكس. والثاني بيّن البطلان لاستحالة أن يكون الأصغر علّة للأعظم؛ ولأنّ المحوي لو كان علّة لتجدّدية الجهات بسبب المتجدّد الحاوي، هذا خلف[305]. والأول محال؛ لأنّ الحاوي ولا يوجد منه شيء إلا بعد تعيّن هويّته،[306] ولا تتعيّن هويّته إلا بوضعه وحيّزه، ولا يتعيّن وضعه إلا بما[307] تحته، فيجب أن يحصل معلوله قبل فاعليّته، هذا محال؛ ولأنّ الحاوي لو كان علّة للمحوي، فمع وجوبه إمكان المحوي، ومع إمكانِ كونه إمكان لا كونه، فيقارنه إمكان الخلاء[308]، وهو ممتنع بذاته. فإن قلتَ: بأنّ الحاوي، وإن لم يكن سببا للمحوي عندكم لكنّه مع سبب المحوي، والسبب متقدّم وما مع المتقدّم متقدّم [٤٩و] فالحاوي متقدّم على المحوي، فيلزمكم[309] إمكان الخلاء. قلنا: ما مع المتقدّم بالذات ليس متقدّما؛ بل ما مع المتقدّم بالزمان متقدّم بالزمان. وليس التقدّم ها هنا بالزمان فلا يلزم ما ذكرتم.

فإن قلتَ: كل واحد من الحاوي والمحوي ممكن، فالخلاء ممكن، قلنا: الخلاء لا يلزم من عدم الحاوي والمحوي؛ بل إنّما يلزم من وجود الحاوي. وعدم المحوي وجه آخر في أنّ الفلك لا يصدر منه جسم، وهو أنّ الهيولى لا فعل لها[310]، وإلا للزم من ذاتها جهتَا قبول وفعل.

والصورة تختصّ آثارها[311] بما لها معه[312] علاقة وضعية. والجسم قبل وجوده ليس له علاقة وضعية بينه[313] وبين الصورة فلا يؤثّر فيه الصورة[314] ولا تجوز أن تكون النفس

302 ك ـ نفسا، طمس، غير مقروء.

303 ك ـ علّة، طمس، غير مقروء.

304 ك ـ بل؛ أوّل، طمس، غير مقروء.

305 ك ـ ولأنّ المحوي ... هذا خلف، صح في هامش.

306 ك ـ هويّة، طمس، غير مقروء.

307 ك ـ بما، طمس، غير مقروء.

308 ك ـ الخلاء، طمس، غير مقروء.

309 ك ـ فيلزمكم، طمس، غير مقروء.

310 ك ـ لها، طمس، غير مقروء.

311 ك ـ آثارها، طمس، غير مقروء.

المتحرّكة لبعضها علّة لجرم[315] فلكي؛ لأنّها تفعل[316] بواسطة الجسم. وقد بيّنا أنّ الجسمَ لا تأثير له في وجود جسم آخر.

فالأجسام معلولات العقول وليست العقول من نوع واحد؛ لأنّ جزئيّات نوع واحد لا توجد بعضها بعضا؛ إذ لا أولوية بحسب الماهية؛ ولأنّها لو اتّفقت في النوع لاتفقت طبائع الأفلاك في النوع؛ إذ النوع الواحد لا تلزم منه المختلفات المتقابلة لكنّها مختلفة الطبائع. وإلا لما اختلفت أمكِنَتها وحركاتها. ولأنّها لو كانت من نوع واحد أمكن الانقسام عليه فيمكن على الشخص فيقبل الانخراق، هذا محال؛ ولأنّ العقول والأفلاك لو كانت من نوع واحد لكان الامتياز بينها بالعوارض، فكان اختصاص بعضها ببعض العوارض قبل الحركات والاتّفقات تخصيصا بلا مخصّص، هذا محال.

فالعقول والأفلاك ليست من نوع واحد. فالمعلول الأول لا بدّ وأن تكون فيه كثرة، إذ الأفلاك كلها لا تصدر عن عقل واحد لما ثبتت أنّ لكل واحد [٤٩ظ] معشوقا يخصّه. وتلك الكثرة ليست عن واجب الوجود، وليست بحسب وجود العقل الأول[317]. فإنّه شيء واحد وليس إمكانه زائدا على وجوده في الأعيان، وليس بجنسه وجود في الأعيان غير وجود الفصل، فلم يبق إلا أنّ العقل الأول يعقل ماهيته، ويعقل وجوده الواجب بالمبدئ الأول ويعقل الإمكان الذي له من ذاته. وهذه الأشياء متغايرة في الوجود العقلي.

ففي تعقّله موجودات متكثّرة، فمن جهة تعقّله الوجود الواجب بالمبدئ الأول يقتضي أمرا أشرف، وهو عقل آخر. ومن جهة تعقّله الإمكان من نفسه تقتضي[318] أمرا آخر، فهو الفلك إذ الإمكان أخسّ الجهات فيناسب المادّة. ومن جهة تعقّله الماهية تقتضي[319] النفس المجرّدة لذلك الفلك بالشوق إليه. وبهذا الطريق يصدر عن العقل الثاني عقل آخر وفلك ونفس متحرّكة إلى أن يتمّ عدد العقول بعدد الأفلاك. وينتهي إلى العقل الأخير الذي يصدر عنه باعتبار تعقّله لإمكانه

---

[312] ك ـ معه، طمس، غير مقروء.

[313] م: يليه.

[314] ك ـ والجسم ... فيه الصورة، صحّ في هامش.

[315] ك: جرم.

[316] ك ـ تفعل، طمس، غير مقروء.

[317] ك ـ الأوّل، صحّ في هامش.

[318] م: نقيض.

[319] م: نقيض

الهيولى المشتركة للعناصر، وباعتبار تعقّل ماهيّته صورها، وباعتبار تعقّله الوجود الذي له من المبدئ النفوس الناطقة، وكل ما يصدر عن العقل الأخير.

فإنّما يصدر لمعاونة الأجرام السماوية لمناسبة اشتراك كلها في حركة دورية لاشتراك العنصريّات في مادّة واحدة، وافتراق حركاتها لافتراق أنواع الصور وهذا العقل يكثر فيضه لكثرة المعاونات، وكثرة الأسباب الموجبة للاستعدادات المختلفة. ولهذا سُمّي فعّالا، وهو لا يتغيّر أصلا إذ يتسلسل تغيّره إلى أن ينتهي إلى تغيّر واجب الوجود؛ لأنّه ليس في عالم الحركات؛ بل يحصل منه ما لم يكن حاصلا بتغيّر القوابل المختلفة الاستعداد بالحركات السماوية [٥٠و] ولا[320] تحصل الهيولى بعد إن لم يكن إذ لا بدّ للحادث من استعداد قابل، والهيولى لا قابل لها فليس لها حدوث. وتحصل عن هذا العقل صورُ العناصر، والمواليد[321] كلها، والنفوس النباتية، والحيوانية، والناطقة. عند الناطقة يقف[322] ترتيب العقليّات فابتدأ الوجود من الأشرف، فالأشرف العقل، ثمّ النفس الفلكية والأجرام السماوية، ثمّ الهيولى المشتركة، وهي الأخسّ، ثمّ عاد من الأخسّ، فالأخسّ إلى الأشرف، فالأشرف من الاعتدال المزاجي، ثمّ النفوس النباتية، ثمّ الحيوانية، ثمّ الناطقة، ومنها العقل الهيولاني، والعقل المستفاد، والنفس القدسية. وللنفس باعتبار جهتيْ وجودها وإمكانها حصل وجه إلى القدس وجه إلى الخسّ، الأشرف للأشرف والأخسّ للأخسّ.

واعلم أنّ الشرّ لا ذات له؛ بل هو عدم ذات أو عدم كمال. وقد يُسمّى من الموجودات ما هو طريق إلى الشرّ؛ كالألم شرّا.[323] والممكنات منها ما لا شرّ فيه أصلا؛ بل هو خَيْر محض. وهي أمور كاملة ولا[324] ينعدم منها ما ينبغي لها أصلا ولا يخالطها ما لا ينبغي ومنها أمور فيها خير كثير ويلزمها شرّ قليل. فوجد من الخير المحض الواجبيّ القسم الأول لما مرّ من حال الإمكان الأشرف. وكذا القسم الثاني؛ لأنّ ترك الخير الكثير لأجل شرّ كثير، وامتنع الشرّ المطلق وكثير الشرّ ودخل الشرّ القليل في القدر بالعرض.

---

[320] ك ـــ لا.

[321] ك ـ المواليد، طمس، غير مقروء.

[322] ك ـ يقف، طمس، غير مقروء.

[323] ك ـ شرّا.

[324] ك ـ و، طمس، غير مقروء.

البيان الثالث في أنّ الواجب لذاته كيف يعلم الأشياء

اعلم أنّ إدراك الشيء قد يكون بتمثّل صورته في المدرك كتمثّل الصورة الكلية في النفس. وهو حصول صورة مجرّدة[325] لشيء مجرّد. وهو ممتنع على واجب الوجود، وقد يكون بعدم الغيبة عن الشيء مع حضور ذات مباينة من غير أن تتمثّل صورته فيه كإدراك النفس بدنه الذي يتصرف فيه. فإنّها يدرك إدراكا [٥٠ظ] مستمرا لا يغيب عنه. وليس هو بحصول صورة شخصية في النفس؛ لأنّها لا تدرك الجزئيّات إلا على وجه كليّ مثل معرفتِنا لزيد؛ بأنّه الطويل الأسود الوَرِع العالِم بحيث لا تكون تلك الكليّات مجتمعة في غيره. ولكنّ مع ذلك مجموع تلك الكليّات لا تمنع نفس مفهومه من وقوع الشركة. فهي لا تتمثّل بالجزئيّات. وهي تحرّك البدن الخاصّ، وتعرف بدنا جزئيّا. وما عندها من الصور لا تمنع نفس مفهومه من الشركة فليس إدراك تلك الصور إدراكا للبدن الخاصّ الذي يتصرّف فيه، وهذا الإدراك عبارة عن حضور الشيء لذات مجرّدة عن المادّة من غير أن يتمثّل فيها. فهو العلم الحضوريّ، وهو جائز على واجب الوجود. وقد يكون بعدم الغيبة عنه من غير أن يكون له حضور ذات مباينة، ومن غير تمثّل صورته كإدراك النفس ذاته الخاصّة. فإنّ إدراك النفس ذاته المخصوصة ليس بتمثّل الصورة؛ لأنّ كل صورة في النفس فهي كلية لا جزئية. فلا يكون إدراكها إدراكا لذاتها الجزئية المخصوصة التي تمنع نفس مفهومها من وقوع الشركة. فالنفس هي: العاقل والمعقول. وهذا العلم عبارة عن الهوية العيّنية المجرّدة عن المادّة.

فإذا عرفتَ هذا فنقول: الواجب لذاته مجرّد عن المادّة، وهو الوجود الصرف. والأشياء حاضرة له على إضافة مبدئية تسلّطية؛ لأنّ الكل لازم ذاته، فعدم غيبته عن ذاته مع التجرّد عن المادّة هو علمه بذاته، وعدم غيبته عن لوازم ذاته مع تجرّده وحضورها له هو علّة بالأشياء. وأما علمه بالأشياء بمعنى حضور الصور فهو محال لما عرفتَ، والعلم على ما يعمّ الأقسام الثلاثة[326] هو عدم العينية عن الشيء لذات مجرّدة عن المادّة، والإضافات جائزة على الله، وكذا السلوب ولا تُخيّل بوحدانيّته، وتكثّرت أسماؤه لهذه السلوب والإضافات، [٥١و] ولا يعزُب عن

---

[325] ك ـ مجردة، طمس، غير مقروء.

[326] ك ـ الأقسام الثلاثة.

علمه مثقال ذرّة في الأرض ولا في السماء. فالواجب لذاته محيط بكل شيء وأدرك أعداد الوجود، وذلك هو نفس الحضور والتسلّط من غير صورة ومثال.

فإن قلتَ: الواجب لذاته لا يمتنع أن يقارنه صور المعقولات في العقل، فلا يمتنع لماهيته أن يقارنها صور المعقولات، وما لا يمتنع له فواجب، فله صور المعقولات. قلنا: هذا أخْذ لمثال الشيء مكانه، وليس ما لا بمتنع على مثال الشيء لا يمتنع عليه. فإنه يجوز عل صورته الانطباع في جوهر العقل، ولا يجوز عليه. وإحاطة الواجب بالأشياء ليس أمرا متغيّرا بزمان بخلاف علومنا بالزمانيّات. فإنّا إذا علمنا: أنّ زيدا سيجيء كذب الحكم؛ بأنّه جاء. وإذا جاء فحكمنا؛ بأنّه إن بقي سيجيء كما كان فهو جهل فلا بدّ من التغيّر.

والواجب لذاته منزّه عن التغيّرات، فليست الزمانيّات المتغيّرة المادّية بأشخاصها حاضرة لواجب الوجود. فإنّه مجرّد عن المادّة بالكلية وإدراك الواجب لذاته حيوته وقدرته؛ لأنّه مبدأ الوجود كله ومدرك له. فهو حيّ؛ لأنّ الحيّ هو الدرّاك فعّال، ولم يزد علمه على ذاته، فكذا حيوته، ولا حاجة له إلى تحريك آلات، فلا افتقار له إلى قوّة محرّكة، فلا حاجة له؛ أي: قوّة زائدة، فقدرته نفس ذاته. وهذا نظام الموجود في العالم لا يصدر عن خراف.

ففي المبادئ العقلية تمثّل صورته إذ يمكن على ذواتهم التصوّر، فعلم المبادئ بكيفية نظام العالم، وما يجب أن يكون عليه هو العناية. ولواجب الوجود علم حضوري بتصوّرات العقول. والنفوس الفلكية لكونه مبدأ لها جميعا. وهو مبتهج بذاته ملتذّ[327] بها؛ لأنّ اللذّة هي إدراك ما وصل من كمال المدرك. وخيره إليه من حيث هو كذلك كما أنّ الألم إدراك ما وصل من آفة المدرك، [٥١ظ] وشرّه إليه من حيث هو كذلك. والواجب أعظم مدرِك لأعظم مدرك له إليها الأعظم، والجلال الأرفع، وكمال كل شيء بما يجب أن يكون له ووجوب كل شيء، وكماله منه. فهو أشتدّ مبتهج بذاته، والعشق هو الابتهاج بتصور حضور ذات ما والشوق هو الحركة إلى تتميم كمال عقليّ، أو ظنّي، أو غيرهما. وكل مشتاق فقد نال شيئا وفاته شيئا. فالأول عاشق لذاته و[328] معشوق لذاته ولغيره، وهو مقدّس عن الشوق. وبعد لذاته، وإدراكه إدراك الجواهر العقلية المبتهجة به، وبذواتهم من حيث هم مبتهجون به وبذواتهم ولا ينسب إليهم شوق؛ لأنّهم بالفعل وبعدهم النفوس الفلكية المتحرّكة شوقا وعشقا.

---

[327] ك ـ ملتذّ، طمس، غير مقروء.

[328] ك: محبوب.

خاتمة: تحتوي على هداية وأسرار الهداية في السعادة النفوس وشقاوتها

اعلم أنّ لكل واحد من القُوى المدركة كمال وشر، فلها لذّة وألم باعتبارهما. واللذّة متعلّقة بوصول كمال خيريّ، وإدراكه من حيث هو كذلك. والمحسوسات عند الاستقرار[329] قد[330] لا تدرك كالصحّة فلا تتعلّق بها اللذّة؛ إذ من شرط اللذّة الوصول والإدراك حتّى أنّ المريض إذا عاد إلى صحّته عاجلا يلتذّ به لذّة عظيمة، واللذيذ قد يصل دون اللذّة كالمريض المُبْغِضِ للطعام؛ فإنّه ليس بكمال في تلك الحالة[331] إذ[332] لا يشعر به من حيث هو كذلك؛ ولأنّه يشترط في الشعور السلامة حتّى لا يكون كعليل المِعدة المُبْغِضِ للطعام الحُلو، وعدم المانع حتّى لا يكون كالممتلئ شديدا إذا لم يلتذ بما يحضره من الطعام. والسبب المؤلّم قد يصل أيضا،[333] ولا يصل الألم لعدم الشعور. أما لعدم السلامة كمن سقطت قواه عند الموت، أو لقيام المانع كالسكر. فإذا استوت القوّة عظم [٥٢و] الألم.

فلكل قوّة على حسب إدراك كمالها لذّة وعلى حسب آفتها ألم. والذي عند الشهوة كمال هو تكيّف العضو الذي فيه قوّة الذوق بكيفية الحلاوة[334] وكذلك اللمس والشمّ وغيرهما. وكمال القوّة الغضبية تكيّف النفس بالغلبة أو شعور بأذى عدو أو انتقام. وعلى هذا القياس وكمال النفس الناطقة بأمرين أحدهما إدراك الموجودات بأنّ يحصل لها ما يُنال من الحقّ الأول وهو أنّه واجبُ الوجود لذاته وفي جميع جهاته بريء عن التقابض منبع لفيضان الخير على الوجه الأصوب الأكمل، ثمّ إدراك ما بعده من العقول المجرّدة والأفلاك والعنصريّات حتّى يصير بحيث يجتمع فيها جميع الموجودات الخارجية جمعا عقليّا على الترتيب الذي هو لها. والثاني حصول ملكة التوسّط وهو التنزيه عن الهيئات البدنية الإذعانية[335] للقوى الجسمانية، وترسّخ[336]

---

[329] ك ـ الاستقرار، طمس، غير مقروء.

[330] ك ـ قد، طمس، غير مقروء.

[331] ك ـ الحالة، طمس، غير مقروء.

[332] ك ـ إذ، طمس، غير مقروء.

[333] ك ـ أيضا.

[334] ك ـ الحلاوة، طمس، غير مقروء.

[335] ك ـ الإذعانية، طمس، غير مقروء.

[336] ك ـ رسخ.

الهيئة الاستعلائية على القوى البدنية حتّى لا يكون للنفس ميل إلى جهة البدن؛ بل يكون شديد الانصراف عن جهته. وآفتها[337] أمران: أحدهما أن يتبرهن لها أنّ من شأنها إدراك الحقائق بكسب[338] المجهول عن المعلوم[339] فيعرض لها شوق إلى ذلك الكمال ثمّ تمكّن فيها هيئات مضادّة لذلك الكمال وهو الجهل المركب؛ أعني عدم اعتقاد الحقّ مع اعتقاد نقيضه. والثاني استغراقها في الهيئآت البدنية والعلائق الجسمانية.

فالنفس الكاملة من جهتيْ كونها نظرية وعملية إذا وضع عنها دَرَنَ مقاربة[340] البدن عادت إلى مبادئها القدسية وانتعشت[341] بالكمال الأعلى وحصلت لها اللذّة العُلياء والبهجة القُصوى وصارت[342] ﴿في مقعد صدق عند مليك مقتدر﴾[343]. وإن كان لها كمال من جهة كونها نظرية دون كونها عملية [٥٢ظ] فإذا فارقت البدن وتمكنت[344] فيها هيئآت انقيادية للبدن وأدركتها من حيث هي منافية[345] تألّمت بها ألما عظيما لكنّ هذا الألم ليس لأمر لازم؛ بل لعارض مفارق فيزول مع ترك الأفعال التي كانت تبقى تلك الهيئة بتكرّرها[346] فيتّصل بمحلّ السعادة. فإن قلت: النفس إذا فارقت البدن فقد فارقت عالم الاتّفاقات والألم لا ينتفي بذاته فلا يتخلّص. قلنا: أنّ في عالم النفوس تجدّدات وأقلّها بلاحق[347] النفوس المفارقة. فكل نفس يتّصل بما[348] يناسبها وتتلذّذ بها[349] لتتعاكس[350] الأنوار من بعضها إلى البعض. وإن لم يكن لها كمال لا من جهة كونها نظرية ولا من جهة كونها عملية ولها اعتقادات باطلة فإذا فارقت أبدانها وقعت

---

337 م: آفتها.

338 ك: عنه لهم.

339 عن المعلوم، طمس، غير مقروء.

340 ك: له وذلك.

341 ك: ولا تكون وله كمال الأعلى.

342 ك: و تكون.

343 في الخطاء عند نسختين: مقصد، وصحيحها: ﴿في مقعد صدق عند مليك مقتدر﴾ (سورة القمر ٥٥/ ٥٤).

344 ك: عنه لها.

345 ك ـ منافية تألّمت، طمس، كتب بخط منأخر: المنا فهي كما تألمت.

346 ك: بتكرها.

347 ك: اللاحق.

348 ك: ما.

349 ك: فيها.

350 م: فتتعاكس.

في الألم الدائم والعذاب[351] المؤبّد؛ لأنّ حصول تلك العقائد لا يكون إلا بعد اشتياقها إلى اكتساب الكمال، والشوق باق بعد الموت، والكمال غير حاصل، ومكنة[352] الاكتساب زائلة، فيقع في النار الروحانية التي هي ﴿نار الله الموقدة التي تطلع على الأفئدة﴾[353].

والنفوس التي لم يتصوّر لهم العالم العقليّ لم ينقطع علاقتهم عن الأجرام وهم بعد على القوّة التي باعتبارها لصاحب النفس إلى علاقة البدن فيتعلّقون بجرم سماوي[354] يكون هو موضوعا لتخيّلاتها. أما السعداء منهم فهم الكاملون من جهة القوّة العملية دون النظرية[355]، فيتعلّقون[356] بجرم سماوي، ويتخيّلون صورا عجيبة، ويتلذّذون بها. وتلك الصور أشرف ممّا في مدركات هذه الأجرام؛ إذ لا يشوبها هذه الكدورات، وأبقي وأبعد عن كلال وملال[357]، وليس لها تحريك ذلك الجسم ليتمانع باختلاف إرادات؛ بل هو موضوع لتخيّلاتها، ولا يجوز[358] أن يكون للكثير من النفوس جرم واحد يشاهد [٥٣و] كل واحدة منه صُوَرا. وأما الأشقياء فلا تكون علاقتهم مع هذه الأجرام الشريفة ذوات النفوس النورانية، والقوّة الباقية تُحوّجهم إلى التخيّل الجرمي، ولا يجوز أن يكون موضوع تخيّلاتهم جرما[359] من دخان أو بخار؛ لأنّ ما في الجوّ[360] لا يبقى فيه اعتدال. فإن قرب من النار تحلّل بسرعة[361] وإن كان دونها في الهواء يتحلّل بحرارة أو يتكثّف ببرودة فينزل، فلم يبق إلا أن يكون تحت فلك القمر، وفوق كرة النار جرم كريّ غير قابل للخرق. وهو نوع بنفسه، ويكون بَرزخا[362] بين العالم العنصريّ والأثيري موضوعا لتخيّلاتهم، فيتخيّلون به[363] من أعمالهم السيّئة من نيران[364] تحرق وحَيّات تلسع وعقارب تلدغ.

---

351 ك: العذابهم

352 ك - مُكنة، طمس، غير مقروء.

353 ﴿نار الله موقدة التي تطلع على الأفئدة﴾ (سورة الهمزة ٧-١٠٤\٦).

354 م – سماويّ.

355 ك - منهم فهم الكاملون من جهةِ القوّة العمليّة دون النظريّة.

356 ك - فيتعلقون، طمس، غير مقروء.

357 ك - كلال وملال، طمس، غير مقروء.

358 م - و يجوز.

359 ك - جرما، طمس، غير مقروء.

360 ك: الجوّيّ.

361 ك - بسرعة، طمس، غير مقروء.

362 ك - برزخا، طمس، غير مقروء.

363 ك – به.

364 ك - نيران، طمس، غير مقروء.

فللنفوس البشرية مراتب، المقرّبون الذين فازوا بِنَعِيم الأبد في حضرة جلال ربّ العالمين ودونها ذوات الصور التخيّلية[365] و[366]هو أصحاب اليمين ودونها طائفة بقيت في علائق[367] الجسم تلدغها[368] عقارب الهيئآت الهيولانية ﴿خالدين فيها مادامت السموات والأرض﴾[369].

سرّ النبوّة

الإنسان لا يتمّ معيشة لو توّلّى تدبير أمره من غير شريك تعاونه على ضرورات حاجته. فتفرّقت أحزاب، وانعقدت ضِياع وبلاد ليتعاون بعضهم بالبعض، فيكون أمرهم مكفيا، فاضطُرّوا في معاملاتهم ومُناكَحاتهم وجِناياتهم إلى قانون مرجوع إليه إذ عقولهم متعارضة متكافية، فلا ينقاد بعضهم للبعض، فيقتضي أمرهم إلى التقابل والفِتن. فلا بدّ من شخص هو الشارع لهم منهجا[370] يسلكونه، ويُذكِّرهم الرحيل إلى ربّهم، ويَهديهم إلى الصراط المستقيم. ولا بدّ من تخصيصه بآيات وخصائص من عند ربّه [٥٣ظ] ليخضع النوع له، ويَفرِض العبادات عليهم؛ منها وجودية يَخصّهم نفعا كالأذكار والصلوات، فيحرّكهم بالشوق إلى الله. وعدمية يَخصّهم نفعا كالصِيامات، ووجودية نافعة لهم ولغيرهم كالصّدقات. وعدمية متعدّية كالكفّ عن إيلام[371] النوع والجنس، يرغبهم في أسفار[372] ينعزجون فيها عن بيوتهم[373]، طالبين رضاء ربّهم، فيزورون مساكن الأنبياء ونحوها، ويأمرهم بالتعاطف، ويشرع لهم عبادات يجتمعون عليها[374]، ويكرّر عليهم ذلك ليلا ينسون فيُهملون.

---

365 ك - التخيّليّة، طمس، غير مقروء.

366 ك - و، طمس، غير مقروء.

367 ك - في علائق.

368 ك - تلدغها، طمس، غير مقروء.

369 ﴿خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إنّ ربك فعال لما يريد﴾ (سورة الهود ١١\١٠٧).

370 ك - منجها، طمس، غير مقروء.

371 ك - إيلام، طمس، غير مقروء.

372 ك - أسفار، طمس، غير مقروء.

373 ك - بيوتهم، طمس، غير مقروء.

374 ك - عليهم.

سرّ في الوَحيِ والإلهام

النفس الناطقة إذا حصلت لها هيئة استعلائية بحيث لم يكن إشغالها بالبدن مانعا من قبول الفيض. وكانت القوّة المتخيّلة قوّية بحيث تقدر على استخلاص الحسّ المشترك عن الحواسّ الظاهرة صارت النفس الناطقة حالة النقطة مستعدّة لقبول الفيض من العقول المجرّدة. فينطبع فيها ما هو ألْيَق بتلك النفوس من أحوالها، وأحوال ما يقرب منها، وحصل لها عند ذلك إدراك المُغَيّبات على وجه كلي. ثمّ أنّ المتخيّلة التي من شأنها لمحاكاة لكل ما يليها من هيئة عقلية أو مزاجية سريعة التنقّل من الشيء إلى شبيهه فتحاكي تلك[375] المعانى المرتسمة في النفس تصوّر الجزئية مناسبة لتلك لمعانى. ثم ينطبع في الحسّ المشترَك فيصير مشاهدة[376]؛ إذ الإحساس هو حصول صورة في الحسّ[377] المشترَك[378] سَواء وردت عليه من داخل أو خارج. وربّما يشاهد منظرا بَهْيا يخاطبه بكلام منظوم[379] على حسب ما صوّرته القوّة المتخيّلة، وهكذا حال المنامات الصادقة.

فإنّ الحواسَّ الظاهرة إذا تعطّلت بالنوم تخلّصت النفس عن تدبير البدن، وخَلَّى[380] الحسّ المشترَك عن الصور الواردة عليه من خارج استعدّت لقبول [٥٤و] الصور من المبادئ العقلية فتدرك المغيبات على وجه كلي، وتركّب المتخيّلة لتلك المعانى صورا مناسبة لها فوردت تلك الصور على الحسّ المشترَك فصارت مشاهدة محسوسة. ومن هذا القبيل وجود الصور التي تراها طائفة من الناس دون غيرهم.

وأما المَنَمات الكاذبة، فأسبابها مختلفة، أو لها أنّ الإنسان إذا أحسّ بشيء وبقيت صورة المحسوس في الخيال. فعِنْد النوم ينطبع في الحسّ المشترك فيصير مشاهدة ثانيها أنّ المتخيّلة إذا

---

375 ك - فتحاكي تلك، طمس، غير مقروء.

376 م + فيصير مشاهدة، - هذه.

377 ك - هذه إذ الإحساس هو حصول صورةِ في الحسّ، صُحّ في هامش.

378 ك - المشترك.

379 ك - منظوم، طمس، غير مقروء.

380 ك - خلى، طمس، غير مقروء.

ألّفت صورة وألّفتها فعند النوم قد ينطبع في الحسّ المشترك فيصير مشاهدة فثالثها أنّ مزاج الروح الحامل للقوّة المتخيّلة إذا تغيّر لزم تغيّر أفعالها بحسب تلك التغيّرات.

سرّ في المعجزات

اعلم أنّ النفس الناطقة قد تكون تصوّراتها سببا للتغيّرات العنصرية. فإنّ تصوّر الوقوع على جِذْع موضوع على فضاء يوجب الأزلاق[381]، وتصوّر المرض يوجب المرض، وتصوّر الصحّة توجب الصحة. وإذا كان كذلك كانت الهيولى العنصرية مطبّقة بمجرّد[382] التصوّرات النفسانية إلاّ أنّ فعل النفس يقتصر في الغالب على بدن واحد بسبب علاقة لها مع البدن الخاصّ بحدوثهما معا، وعشقها له بالطبع، فلا يستبعد وجود نفس قوية تكون تصوّراتها سببا بحدوث[383] الحوادث العجيبة في العالم العنصري. وهذه الخاصّة قد تحصل للنفس في مبدئ الفطرة[384]، وقد تحصل لها بضرب من الكسب بِجَعْل النفس مجرّدة كما يحصل لأولياء الله الأبرار.

و صاحب النفس القوية إن كان خيرا رشيدا فهو ذو معجزة من الأنبياء أو كرامة من الأولياء. ويصير ذلك الخير سببا[385] لازدياد تلك القوّة [٥٤ظ] حتّى يبلغ الأمد الأقصى. وإن كان شريرا واستعمل تلك القوّة في الشرّ، فهو الساحر[386] الخبيث، وقد يكسر ذلك الشرّ تلك القوّة. وكما أنّ حدوث الحوادث الغريبة[387] في العالم العنصريّ قد يكون بتصوّرات نفسانية، وقد يكون بخواصّ أجسام عنصرية، وقد يكون بتأثير قوى سماوية فعّالة في القوى أرضية منفعلة. والله أعلم بالصواب.

---

[381] ك ـ الأزلاق، طمس، غير مقروء.

[382] ك: لمجرد.

[383] ك ـ بحدوث، طمس، غير مقروء.

[384] ك ـ الفطرة، طمس، غير مقروء.

[385] ك: أو.

[386] ك ـ الساحر، طمس، غير مقروء.

[387] ك ـ الغريبة، طمس، غير مقروء.

ونقول الآن[388] ربّنا وربّ مبادئنا أفِضْ علينا أنوار الملكوت، ويسّر لنا الاتّصال بقُدس اللاهوت، ﴿ربّنا لا تُزِغْ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وهَبْ لنا من لدنك رحمة، إنّك أنت الوهّاب﴾[389].

والحمدلله ربّ العالمين كتبه من نسخة الأصل عَلِيّ بن عُمَر بن عَلِيّ القَزْوِينِي لنفسه في الثامن عشر من شعبان سنة سبع وعشرين وستّ مئة هـ[390].

تمّ الكتاب بعون الله الملك الوهّاب من خطّ الكاتبي القزويني عن يديّ الفقير سليمان بن محمد بن عَلِيّ الطربزوني لنفسه. ولمن شاء الله بعده. اللهمّ أختم عمرنا بالخير والسعادة، وأخرجنا من الدنيا مع كلمة الشهادة، اللهمّ اجعل يومنا خبرا من أمسنا. تحريرا في اليوم الحادى والعشرين من محرّم الحرام لسنة اثنى وتسعين وألف هـ.

388 ك ـ الآن، طمس، غير مقروء.

389 ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب﴾ (سورة آل عمران ٨\٣).

390 م: بلغ من نسخة التي استنسخت عنها الحمد لله تعالى.